الحياة في تركيا
بعيون نساء سوريا

الحقوق و العلاقات والمجتمع المدني

المؤلفات : شناي أوزدن، علا رمضان

باحث مساعد : مثنى ناصر

الباحثون الميدانيون : بيداء الحسن، رياض الأحمد، سمر عبدالله

مشرفة جمع البيانات : رؤى الطويل

الترجمة من الانكليزية : مجموعة الجمهورية

التحرير والتدقيق اللغوي : مجموعة الجمهورية

تصميم : كَلَمُن – معهد تعليم اللغة العربية في برلين

الناشر : بدائل

المؤلفات:

علا رمضان: المؤسسة والمديرة التنفيذية لمؤسسة بدائل. تشمل اهتماماتها البحثية الأساسية مواضيع مرتبطة بحقوق الإنسان، وتحويل النزاعات، وبناء السلام. انصبّ عملها في السابق على الاستجابة ومناهضة العنف القائم على الجنس والنوع الاجتماعي بين اللاجئين من منطقة الشرق الأوسط. شاركت في تأليف عدد من التقارير البحثية عن الحراك المدني في سوريا و المرأة في بناء السلام. حاصلة على درجة الماجستير في سياسات النزاع والحقوق والعدالة من جامعة الدراسات المشرقية والافريقية (SOAS) في لندن.

شناي أوزدن: هي عالمة أنثروبولوجيا ثقافية من تركيا. تشمل مجالاتها البحثية اللاجئين في الشرق الأوسط، وسياسات الدولة التركية فيما يخص اللاجئين، وسياسات المساعدات الإنسانية. لديها العديد من المقالات والتقارير المنشورة عن اللاجئين السوريين في تركيا، وتقدم برنامج إذاعي أسبوعي حول اللاجئين السوريين في تركيا. درست سابقاً في جامعات متعددة في دمشق واسطنبول.

© مؤسسة بدائل، 2019 اسطنبول- تركيا، جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز طباعة أي جزء من هذا المنشور أو إعادة إنتاجه أو استخدامه بأي شكل أو بأي وسيلة دون الحصول على إذن كتابي مسبق من مؤسسة بدائل.

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي ٣

مقدمة ٥

غرض البحث ٦

المنهجية ٧

مواقع البحث ٨

استجابة الدولة التركية والمجتمع المدني لواقع اللاجئين السوريين ١١

التسييس والاعتمادية والتراتبية: ١٢
المساعدات الإنسانية في سياق اللجوء السوري في تركيا

غير مؤقتين بعد اليوم؟ ١٤

تفاقم الأزمة، اتّساع التركيز: ١٤
تمحور المجتمع المدني حول النساء السوريات

تعزيز أدوار الجنسين التقليدية أم تقويضها؟ ١٥

منظمات المجتمع المدني الحقوقية ١٦

خطاب الكراهية والعنصرية ضد السوريين في تركيا ١٨

قريبة لكن متباعدة: العلاقات بين المنظمات التركية والسورية ١٩

منظمات المجتمع المدني في تركيا ١٩

منظمات المجتمع المدني السوري: مجالات التركيز والأنشطة والحجم ٢٠

جدول زمني لنشوء منظمات المجتمع المدني في تركيا ٢٠

تحولات نطاق عمل المنظمات السورية مع الوقت ٢١
التحديات التي تواجه المنظمات السورية في تركيا ٢١
العلاقات مع منظمات المجتمع المدني التركي ٢٣
تفسيرات الجندر والنسوية ٢٤
احتياجات النساء السوريات من منظور منظمات المجتمع المدني ٢٥
فهم أوضاع النساء السوريات في تركيا: ملامح شخصية ومنظورات ٢٦
تصور النساء السوريات لأوضاعهن القانونية في تركيا ٣٠
تغيير هيكلية الأسر ٣٣
تصور النساء السوريات لأبرز المشكلات التي يواجهنها في تركيا ٣٥
تصور النساء السوريات لأسباب مشاكلهم وحلولها الممكنة ٣٩
أخذ زمام المبادرة: التنظيم الذاتي بين النساء السوريات ٤٠
تغير العلاقات بين المجتمعات المضيفة واللاجئة: نحو الأفضل أم الأسوأ؟ ٤٢
إمكانيات التضامن بين المجتمعات المضيفة ومجتمعات اللجوء ٤٥
توصيات ٤٦
خاتمة ٤٨
مراجع وقراءات مقترحة ٥٠
الممولون ٥١

ملخص تنفيذي

يشدد هذا التقرير على أهمية تعزيز المقاربة الحقوقية لقضية اللاجئين في تركيا، مع التركيز بشكل خاص على تجارب ووجهات نظر النساء السوريات. إن اعتماد مثل هذه المقاربة ضروري لضمان تمكن اللاجئين من بناء حياة مستقلة ومستدامة، ولضمان الاعتراف بهم كفاعلين اجتماعيين وسياسيين ومنحهم كامل حقوقهم القانونية. غير أن حقوق اللاجئين كانت غائبة إلى حد كبير عن المناقشات العامة السائدة في تركيا، وقد ترك ذلك تأثيراً بالغاً على واقع الحياة اليومية للسوريين في البلاد، وأثّر بشدّة على شكل استجابة المجتمع المدني لأزمة اللاجئين، كما كان أحد الأسباب الكامنة وراء تزايد العنصرية التي يواجهها السوريون في تركيا.

وبينما جرى التعامل مع تدفق اللاجئين السوريين إلى تركيا كقضية مؤقتة في البداية، وهو ما انعكس في افتقار الدولة التركية لسياسات طويلة المدى وكذلك في سردية «الضيوف»، إلا أن مقاربة الدولة والمجتمع المدني التركي للأزمة بين 2011 و 2014 كانت بطبيعتها إنسانية / قائمة على الطوارئ بوجه عام، مما رسّخ التصور العام للاجئين بوصفهم «مستفيدين من المساعدات»، بدلاً من كونهم أفراداً ذوي حقوق ومشيئة، كما رسّخ العلاقة التراتبية بين كل من اللاجئين السوريين و«مقدمي الخدمات». كذلك كان تعدد مصادر الإغاثة يتأثر أحياناً بسياسات الهوية، مما أدى لأشكال انتقائية من التوزيع قائمة على الهوية الدينية والإثنية، بحسب المقابلات التي أجريت مع نساء سوريات خلال إعداد هذا البحث. وجنباً إلى جنب مع سياسات الدولة، لعبت أولويات المانحين الدوليين دوراً كبيراً في الحد من مساحة العمل الحقوقي لأجل اللاجئين، إذ لم يكن التمويل المتوفر للمنظمات العاملة في هذا المجال ذا شأن. كان لهذه التأثيرات المزدوجة – سياسات الدولة وأولويات المانحين الدوليين – أن قيّدت بشدة استجابة المجتمع المدني الحقوقي التركي لأزمة اللاجئين.

ابتداءً من عام 2014، حين توضح أن الوجود السوري الكبير في تركيا غدا واقعاً ممتداً، بدأت الدولة تتبنى سياسات أكثر تركيزاً على الاندماج. هذا التحول في سياسة الدولة، والذي تسارع بعد «البيان الأوروبي التركي»، شهد توسعاً في عمل المجتمع المدني في تركيا، حيث بدأ يشمل تعزيز التماسك الاجتماعي بين مجتمعات اللاجئين والمجتمعات المضيفة. وقد عكس ذلك تحولاً مناظراً في أولويات المانحين باتجاه التركيز على هذه المجالات. ومع ذلك، لم يؤد هذا التغيير إلى زيادة كبيرة في المبادرات الحقوقية المتعلقة باللاجئين، أو إلى التعاطي الجدي مع قضية حقوق اللاجئين في المناقشات العامة ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، أدى المناخ السياسي الذي ازداد تشدداً، ولا سيما بعد المحاولة الانقلابية في تموز 2016، إلى تأثيرات غير متناسبة على المنظمات الحقوقية، بما في ذلك تلك العاملة مع اللاجئين، مما حد أكثر من قدرتهم على العمل بحرية.

بشكل عام، تعتبر منظمات المجتمع المدني الحقوقية التركية عملها مع اللاجئين السوريين امتداداً لنضالها الشامل من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في تركيا. ومع ذلك لم يتم إدراج السوريات بشكل كامل في الأجندات النسوية لبعض الجهات الفاعلة في مجال حقوق المرأة في تركيا، مما ساهم في غياب التضامن بين السوريات والتركيات.

أصبحت منظمات المجتمع المدني السوري أكثر نشاطاً مع الوقت في مجال العمل مع السوريات في تركيا. في البداية، كانت غالبية المنظمات السورية التي أسست وجوداً لها في تركيا تركز بشكل أساسي على الوضع داخل سوريا وكان يشار إليها غالباً باسم «المنظمات العابرة للحدود». ومع ذلك، مع تغير الديناميات السياسية والعسكرية في سوريا، بدايةً مع صعود داعش ثم مع ترسيخ النظام لمكاسبه العسكرية على الأرض، بالتزامن مع الإغلاق شبه التام للحدود عقب البيان الأوروبي التركي عام 2016، زاد المجتمع المدني السوري انخراطه المباشر مع اللاجئين في تركيا. وفي حين سُمح للمنظمات السورية بالعمل بحرية نسبية بين 2011 و 2016، إلا أن استصدار قوانين ولوائح جديدة أواخر 2016، بما في ذلك اشتراط حصول جميع الموظفين على تصاريح عمل صالحة، قلب هذا الوضع إلى حد ما. علاوة على ذلك، منذ بدء تطبيق هذه القوانين، وما عناه من إغلاق الكثير من المنظمات واحتجاز موظفيها، استحوذ شعور عام بانعدام الأمن على أوساط العاملين في المجتمع المدني السوري.

يشمل عمل المنظمات السورية مع النساء مجموعة من الأنشطة، ومن أبرزها مبادرات التمكين الاقتصادي التي تركز على التدريب المهني، ولكن أيضا أنشطة التوعية الدامية إلى رفع معرفة النساء السوريات بحقوقهن في تركيا. ومع ذلك، على الرغم من ازدياد نشاط المنظمات السورية في سياق اللجوء السوري، ما يزال هناك نقص في

التنسيق والتعاون بينها وبين المنظمات التركية، وهو ما بدا واضحاً خلال المقابلات التي أجريت مع منظمات من كلا المجتمعين.

يمكن أن يعزى السبب الأساسي لعدد من المشكلات التي حددتها السوريات المشاركات في هذه الدراسة جزئياً إلى وضعهن القانوني في ظل «الحماية المؤقتة». ينبغي فهم الحماية المؤقتة في سياق الخطاب السائد عن «الضيوف» لدى الحديث عن اللاجئين السوريين في تركيا، والذي همّش المقاربة الحقوقية وساعد من غير قصد على تأجيج العنصرية وزيادة الفصل بين المواطنين الأتراك والسوريين. ومع ذلك، لا تزال النساء السوريات مخولات بالحصول على مجموعة واسعة من الحقوق القانونية في ظل الحماية المؤقتة. وقد أظهرت المقابلات التي أجريت مع السوريات أنه حين يتاح لهن الوصول إلى قنوات تعرّفهن بهذه الحقوق، بالإضافة إلى آليات الدعم، فإنهن يعملن بهذه الحقوق في الممارسة العملية. وقد لعبت منظمات المجتمعين التركية والسورية العاملة مع النساء أدواراً حاسمة في تسهيل هذه العملية. وقد كان وجود أدلة على قيام سلطات الدولة بإنفاذ تلك الحقوق أحد العوامل الإضافية التي شجعت النساء على وضعها موضع التطبيق.

كانت العنصرية قضية متكررة ظهرت في مختلف المقابلات التي أجريت مع السوريات. تم تحديد منظورين أساسيين فيما يخص العلاقات بين السوريين والمجتمعات التركي المضيف. الأول أنه مع تبني الحكومة التركية المزيد من السياسات الطويلة الأجل تجاه اللاجئين، مثل دخول الأطفال السوريين إلى نظام التعليم العام، فقد ازدادت المساحة المتاحة للتفاعل وبناء العلاقات بينهم وبين المواطنين الأتراك، مما أدى إلى تقليل التوترات فيما بينهم. ورأى آخرون أنه في حين رحّب الكثير من المواطنين الأتراك بالسوريين في السنوات الأولى وقدموا لهم المساعدة الخيرية، إلا أن تلك النوايا الحسنة تراجعت بمجرد أن اتّضح أنهم باقون على المدى الطويل، مما أفسح المجال للاستياء والسخط، واللذين تجليا فيما بعد في ارتفاع منسوب العنصرية وخطاب الكراهية تجاه السوريين. وقد ركزت جهود المجتمع المدني لمكافحة العنصرية بشكل رئيسي على برامج ومبادرات التماسك الاجتماعي. ورغم أنه يمكن أن يكون لهذه البرامج والمبادرات أن نتائج إيجابية، إلا أن أثرها يبقى محدوداً ما لم ترافقها مناقشات عامة تعالج الأسباب الجذرية للعنصرية ضد السوريين ضمن السياقات الاجتماعية والسياسية والتاريخية التي ظهرت من خلالها.

من أهم الحاجات التي توختها منظمات المجتمع المدني لخدمة النساء السوريات هي توفير مساحة للتواصل الاجتماعي. وقد ثبت أنه يمكن للشبكات الاجتماعية التي ننشأ فيما بينهن خلال برامج وأنشطة منظمات المجتمع المدني أن تتطور نحو مبادرات تنظيم ذاتي تعزز شعورهن بالاستقلال والأمن. وبالنظر إلى عدم ارتياح النساء السوريات عموماً لضآلة الفرص المتاحة لهن، سواء في ظل وضع «الحماية المؤقتة» أو في ظل منظمات المجتمع المدني بشكل عام، فقد تطورت لديهن رغبة واسعة النطاق في تنظيم أنفسهن على المستوى المجتمعي وتلقي الدعم على قيامهن بذلك. ونظراً للضغوط اليومية التي تواجهها الكثير من السوريات بهدف البقاء، فقد وجدت هذه الرغبة في التنظيم الذاتي تعبيرها الأساسي على مستوى التمكين الاقتصادي.

بهدف مساعدة الجهات المعنية على المستويات المحلية والوطنية والدولية في تطوير استراتيجياتها ومقارباتها وتدخلاتها المحددة بهدف معالجة المشاكل والقضايا التي تهم النساء السوريات في تركيا، سيختم هذا التقرير بمجموعة من التوصيات العامة المستخلصة من نتائج البحث.

مقدمة

يبدو واضحاً أكثر فأكثر أن أعداداً كبيرة من السوريين ستبقى في تركيا على المدى الطويل أو بشكل دائم، وهي حقيقة تعزز من أهمية ضمان تمتعهم العملي بحقوقهم الأساسية كلاجئين. بالنظر إلى حجم الأزمة، فإن أوضاع اللاجئين والمجتمعات المضيفة في تركيا، وكذلك العلاقات فيما بين هؤلاء وأولئك، مهددة بالتفاقم ما لم يتم تبني مقاربة حقوقية لقضية اللاجئين على أوسع نطاق. في هذا السياق، من المهم الإشارة إلى أن ضغوط البقاء على قيد الحياة المرتبطة بحالة التهجير المطول تؤثر بشكل أكثر حدة على النساء. فالعنف الجنسي والجنساني، والحواجز اللغوية، وزواج القاصرات، والضغوط الاقتصادية، والاستبعاد من عمليات صنع القرار وشبكات تنظيم المجتمع، والغموض القانوني، وعدم الحصول على الحقوق والخدمات، كلها تساهم من بين أمور أخرى في عدم تناسب المشقة التي تعاني منها معظم السوريات في سياق اللجوء التركي. تلقي هذه الدراسة الضوء على التحديات التي تواجه النساء السوريات في تركيا وكيفية تغيرها مع الوقت، مع التركيز على معرفتهن ووصولهن إلى الحقوق ووسائل المشاركة المدنية، وعلى دور المنظمات التركية والسورية في تسهيل هذا الوصول، وكذلك الطبيعة العامة لتدخلاتها مع النساء السوريات. كما يستكشف الديناميات المتغيرة بين اللاجئين السوريين والمجتمع المضيف التركية من وجهة نظر النساء السوريات.

تقوم بعض الأطراف الفاعلة على المستوى المحلي والوطني، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، بالإشارة المتكررة إلى أن تركيا تضم أكبر عدد لاجئين في العالم، إلا أنه قلما حظيت قضية اللاجئين السوريين بمناقشات عامة حقوقية وشفافة بين الجهات المعنية. بدلاً من ذلك، جرى استغلال هذه القضية غالباً كأداة للتحريض والدعاية السياسية قبل الانتخابات، ونادراً ما تم تناولها من منظور حقوقي. كما تظهر أيضاً على وسائل التواصل الاجتماعي على شكل هجمات عنصرية ضد وجود السوريين في الأماكن العامة، وعلى شكل خطاب كراهية يحركه تداول معلومات مضللة. بشكل عام ليس هناك جهود كافية لتصحيح المعلومات المضللة، وهو عرض آخر من أعراض غياب المناقشة العامة الشفافة حول قضية اللاجئين.

إن مقاربة الكثير من منظمات المجتمع المدني لقضية اللاجئين السوريين متأثرة بشدة باعتمادهم على التمويل الدولي وأولويات الجهات المانحة المشاركة، وبمجالات العمل والنشاط التي تتيحها لها الدولة التركية. في دراسة مرتّبة زمنياً لمجالات عمل منظمات المجتمع المدني، تبيّن بوضوح أن الاتجاهات السياسية واتجاهات المانحين تطورت من مقاربة إغاثية نحو بناء التماسك الاجتماعي بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة. ولم يجذب العمل الحقوقي من أجل اللاجئين السوريين الكثير من مصادر التمويل الدولي، ولم تتسامح معه الدولة التركية كثيراً. يمثل هذا التأثير المزدوج أحد العوامل المهمة لضعف انخراط المنظمات في العمل الحقوقي، وأحد أسباب التراجع الملحوظ في مرئية المنظمات التي كانت منخرطة فيه خلال السنوات الماضية. إن تهميش المقاربة الحقوقية لقضية اللاجئين أثر أيضاً على طريقة تأطير النساء السوريات لأنفسهن وفهمهن لأوضاعهن وتجاربهن الخاصة.

غرض البحث

لقد أدى هذا الواقع المرتكز على منظورات الدولة والمانحين إلى تجاهل وجهات نظر اللاجئين السوريين أنفسهم، وإلى استبعادهم التام من النقاش العام الضعيف أصلاً حول قضية اللاجئين في تركيا. نعتقد أن غياب النقاش العلني والشفاف بين مختلف الجهات المعنية، بمن فيهم اللاجئون أنفسهم، هو من الأسباب الرئيسية لعدم وصول اللاجئين إلى حقوقهم، ومن العوامل المساهمة في خلق بيئة مواتية للعنصرية والتمييز. وعلى الرغم من تنامي الأدبيات المتعلقة بـ«تأنيث الهجرة»، فإن المنظور الجنساني لقضية اللاجئين يصبح أقل حضوراً في سياق كهذا، علماً أن نسبة كبيرة من العنصرية التي يواجهها السوريون في تركيا تجد تعبيرها في خطابات جندرية (كالتعليقات ذات المحتوى الجنسي المتعلقة بالتحرش، أو المحاججة الشائعة بأن «النساء والأطفال مرحب بهم لكن على الرجال أن يذهبوا ويقاتلوا»). من هنا يهدف هذا البحث إلى المساهمة في النقاش العام عبر تسليط الضوء على منظور المرأة السورية اللاجئة فيما يتعلق بمجالات التركيز الثلاثة التالية:

1. التحديات العامة تواجه السوريات في تركيا. كيف حددت النساء السوريات التحديات التي يواجهنها في تركيا، وكيف بالنسبة لهن تغيرت هذه التحديات، والطرق المختلفة لمجابهتها، على مدى السنوات الماضية؟

2. مدى وصول اللاجئات السوريات إلى المعلومات وآليات الدفاع عن الحقوق والمشاركة المدنية. من هنا يهدف هذا البحث إلى فهم عمليات وأنشطة منظمات المجتمع المدني الحقوقية التركية والسورية، وإلى تناول السؤال التالي: ما هو دور منظمات المجتمع المدني الحقوقية التركية والسورية في إفساح مجال الوصول إلى قنوات المعلومات المتعلقة بحقوق السوريات اللاجئات في تركيا، وخلق مساحة مواتية لتطبيق تلك الحقوق بالممارسة؟

3. العلاقة بين اللاجئات السوريات والمجتمعات التركية المضيفة. وعليه فإن الأسئلة الأخيرة التي يتناولها هذا البحث هي: كيف تحدد النساء السوريات تغير علاقتهن مع المجتمعات المضيفة؟ ما هي أشكال العنصرية المتعددة الوجوه التي يواجهنها؟ وما هي الآليات التي طورنها لمواجهة العنصرية؟

المنهجية

اعتمد هذا البحث على مناهج بحث نوعية جمعت بين المقابلات شبه المنظمة ومجموعات التركيز والإناسة التطبيقية (الإثنوغرافيا).

شملت مواقع البحث السبعة عنتاب وكلس وأورفة وماردين وأنطاكيا وإزمير واسطنبول. وقد تم اختيار هذه المواقع بناء على توزع المنظمات الحقوقية السورية والتركية وبما يعكس تجانس مجتمعات اللاجئين السوريين في تركيا. علاوة على ذلك، يهدف البحث من خلال اختيار سبعة مواقع مختلفة إلى عكس تأثير السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحلية المتفاوتة على قدرة اللاجئات على الوصول إلى حقوقهن.

تم إجراء ما مجموعه 211 مقابلة شبه منظمة في المواقع البحثية السبعة. لا يدعي البحث بأي شكل من الأشكال أنه يمثل السكان اللاجئين السوريين في هذه المواقع، وقد تم اختيار العينات بتراكم المعارف في كل منها. تتراوح أعمار جميع اللاتي أجريت معهن مقابلات بين 18 و65 سنة، وقد بذل فريق البحث قصارى جهده لعكس تنوع اللاجئات السوريات من خلال تضمين الاختلافات الإثنية والطبقية والفروق في مستويات التعليم والحالات الاجتماعية.

المقابلات بحسب الموقع (المجموع: ٢١١)

اسطنبول	60	أورفة	26	إزمير	20	ماردين	20
عنتاب	40	انطاكيا	25	كلس	20		

احتوت المقابلات على تسعة أقسام فرعية: المعلومات السكانية والشخصية الأساسية؛ ظروف الوصول إلى تركيا والحركة فيها؛ شكل الأسرة؛ الوضع الاقتصادي / العمل؛ التعليم والتدريب؛ تعليم الأطفال؛ الوضع القانوني؛ المشاركة المدنية والمساعدات؛ والجسور الاجتماعية واللغة.

بمجرد الانتهاء من جميع المقابلات، تم إجراء ما مجموعه تسع مجموعات تركيز في نفس المواقع. كان الهدف الأولي اختيار حوالي عشرٍ من النساء اللاتي تمت مقابلتهن للمشاركة في مجموعات التركيز. إلا أن الوصول إلى نفس النساء كان محدوداً بسبب حالة التنقل الدائمة للمجتمعات السورية. لذلك فإن بعض المشاركات في مجموعات التركيز في بعض المواقع لم يشاركن في المقابلات الفردية. ومع ذلك فإن الموضوعات التي تناولتها مناقشات مجموعة التركيز استُخلصت في الغالب من الإجابات الواردة في المقابلات. وقد سمحت مجموعات التركيز بمناقشة أعمق للأسئلة المطروحة في البحث، كما قدمت أيضاً فرصة لتضمين سرديات اللاجئات السوريات في خلاصات البحث.

وأجريت مقابلات مع 48 ممثلاً عن منظمات المجتمع المدني الحقوقية التركية والسورية في المواقع السبعة. وقد هدفت المقابلات شبه المنظمة إلى الحصول على نبذة مفصلة عن كل مؤسسة ومناطق عملياتها، وإلى فهم علاقاتها مع الجهات المعنية المختلفة كالجهات الفاعلة الأخرى المجتمع المدني والمسؤولين في الدولة والجهات المانحة. وعلاوة على ذلك، سعت المقابلات لفهم مقاربة هذه المنظمات لمسألة المساواة بين الجنسين، ومدى أخذها العامل الجنساني بعين الاعتبار خلال أنشطتها.

وأخيراً، أجريت دراسة إثنوغرافية في كل من المواقع السبعة بهدف وضع الدراسة في السياق السياسي والاجتماعي المتغير في كل موقع.

تم إبقاء أسماء المشاركين والمشاركات في المقابلات ومجموعات التركيز وبعض منظمات المجتمع المدني مجهولة بناء على طلبهم.

مواقع البحث

على الرغم من أن للإجراءات القانونية والحالات القانونية ووجود أو غياب الحقوق القانونية دوراً حاسماً في مدى قدرة اللاجئين على بناء حياة مستقرة أو تطوير مشاعر انتماء وعدم انتماء إلى ملاجئهم، إلا أن خبرات الهجرة والبحث عن ملجأ ليست موحدة أو متجانسة، حتى ضمن السياق القانوني نفسه. لذلك نهدف في هذه الدراسة إلى النظر في كيفية تفاوض اللاجئات مع مختلف الفاعلين، وفي محاولاتهم النشطة لاستئناف حياتهن الطبيعية عند تقاطع الإجراءات القانونية واللوائح المركزية التي تفرضها الدولة التركية من جهة، والسياقات الاجتماعية والسياسية المحلية التي يعيش فيها اللاجئون من جهة أخرى. فيما يلي معلومات سياقية وجيزة بشأن المناطق السبع التي أجري فيها هذا البحث. للتوضيح، لا تدعي هذه النظرات العامة تغطية جميع الديناميات السياسية والاجتماعية بسياقاتها المحددة في كل موقع، بل إلى تقديم ملخص موجز لبعض أبرز العوامل والخصائص التي تشكل تجارب اللاجئين. كذلك نقرّ بعدم تجانس المدن وباحتوائها على أشكال تنوعها الداخلي الخاصة بها، وهو ما نعرضه أدناه بشيء من التبسيط الذي لا مفرّ منه.

اسطنبول: وفقاً لأحدث البيانات، يعيش حوالي 560,000 سوري في وضعية حماية مؤقتة في اسطنبول، وهو أكبر تجمع سوري في تركيا. لكن فيما يتعلق بكثافة عدد اللاجئين، لا يمثل هؤلاء سوى 4 % من إجمالي سكان اسطنبول، أي أقل بكثير من 95 % وهي نسبتهم في كلس، و 28 % في انطاكيا و 24 % في أورفة.

تم تنفيذ العمل الميداني في اثنين من الأحياء في إسطنبول هما سلطان بيلي وإسنلر. تقع سلطان بيلي في الجانب الآسيوي من المدينة، وقد أنشئت في البداية كمنطقة عشوائيات قبل إعلانها بلدية رسمية عام 1992، حيث ازداد عدد سكانها بسرعة بعد وصول أعداد كبيرة من المهاجرين الداخليين من أبناء الطبقة العاملة. ومنذ عام 1992 دأبت الأحزاب السياسية المحافظة على الفوز في الانتخابات البلدية في سلطان بيلي، وقد كان حزب العدالة والتنمية الممثل السياسي الرئيسي للمنطقة على مدى العقد ونصف العقد الماضيين. يرى كثيرون أن الطابع المحافظ للفاعلين السياسيين في سلطان بيلي هو السبب الرئيسي الذي يجعله الحي الوحيد في الجانب الآسيوي من اسطنبول الذي تزيد فيه كثافة اللاجئين عن المتوسط، غير أن ذلك لا يكفي لفهم عوامل الجذب الخاصة بالحي. ذكرت العديد من النساء السوريات اللاتي تمت مقابلتهن سببين كان يدفعان أسرهن للاستقرار في سلطان بيلي: 1) توافر فرص العمل، بسبب الحجم الكبير للقطاع غير الرسمي الموجود سلفاً والذي يشغّل المهاجرين الداخليين من أبناء الطبقة العاملة؛ 2) الخدمات المقدمة للاجئين السوريين عبر مركز اللاجئين التابع بالانتساب للبلدية. تتراوح هذه الخدمات بين دورات اللغة وصفوف التعليم المهني، ومركز الرعاية الصحية الذي يوظف أطباء سوريين، بالإضافة إلى المساعدات القانونية والمساعدات الإنسانية. الجدير بالذكر أن سلطان بيلي يجتذب لاجئين من مناطق أخرى من إسطنبول، وذلك لسهولة التسجيل في المديرية العامة لإدارة الهجرة والمتواجدة في الطابق العلوي لمركز اللاجئين.

أما إسنلر الواقع على مشارف الجانب الأوروبي من اسطنبول، فهو أيضاً يضم عدداً كبيراً من المهاجرين الداخليين. وتظهر نتائج الانتخابات البلدية الأخيرة ازدياد الطابع المحافظ لحي إسنلر مع الوقت، حيث يجتذب حزب العدالة والتنمية حصة متزايدة من الأصوات كل سنة. وكما هو الحال مع سلطان بيلي، لا يكفي المشهد الاجتماعي والسياسي المحافظ بحد ذاته لتفسير تفضيل اللاجئين السوريين الإقامة في إسنلر. لقد استخدمت الجهات السياسية المحافظة بالفعل خطاب «المهاجرين والأنصار» الإسلامي بغية قمع الهجمات العنصرية على السوريين في المنطقة. ومع ذلك، وكما يتبين من مقابلات النساء السوريات، يقترن ذلك أيضاً بفرص العمل المتوفرة في القطاع غير الرسمي الكبير، بما يجعل المنطقة جذابة للاجئين السوريين. علاوة على ذلك، مع تزايد انتقال السوريين إلى المنطقة، اختارت منظمات المجتمع المدني افتتاح مراكز مجتمعية لها فيها. كما كانت البلدية متعاونة نسبياً مع هذه المنظمات، على الرغم أنها لم تقدم خدمات كبيرة للسوريين كما هو الحال في سلطان بيلي. كذلك مثلت إسنلر وجهة للأكراد السوريين بسبب علاقاتهم مع أكراد الحي الذين يتقاسمون معهم لغة مشتركة.

جذبت **إزمير**، البالغ عدد سكانها السوريين حوالي 130,000 نسمة، انتباه الباحثين والإعلاميين في صيف 2015 مع تدفق اللاجئين إلى المدينة بهدف العبور إلى الدول الأوروبية عبر بحر إيجه. وقد جذبت إزمير «الشهيرة» كمعبر إلى أوروبا اهتمام الكثير من السوريين الذين لم يكونوا قد وصلوا إلى تركيا بعد، بل كانوا ما يزالون في سوريا ولبنان. أصبحت إزمير وجهة هؤلاء الأولى، على عكس السوريين الذين عبروا إلى تركيا في السنوات السابقة وكانت إزمير

وجهتهم الثانية. كان السوريون الذين جاءوا إلى إزمير بقصد العبور إلى أوروبا محصورين بشكل رئيسي في منطقة باسمانة وضواحيها، مع حدود غير مرئية بينهم وبين باقي سكان المدينة حالت دون التفاعل بين السكان المحليين واللاجئين. من جهتها اشتُهرت بلديات إزمير بسمعة سيئة نتيجة عدم دعمها للاجئين السوريين، الأمر الذي ساهم بشكل أكبر في غياب التفاعل بين السكان المحليين والوافدين السوريين إلى المدينة. ومع ذلك فإن منظمات المجتمع المدني التي تعمل مع اللاجئين في إزمير تتبنى في الغالب مقاربة حقوقية. وذلك لأن هذه المنظمات موجودة قبل عام 2011، وكانت تناصر بالفعل حقوق المهاجرين، وفي وقت لاحق دخلت قضايا اللاجئين السوريين نطاق أعمالها. ومن الأسباب الأخرى أو التفسيرات البديلة لذلك وجود مجتمع حيوي من ناشطي في المدينة المنخرطين في قضايا المجتمع المدني الحقوقية، وقد أنشأ هؤلاء منظمات جديدة للدفاع عن حقوق اللاجئين بعد 2014.

على الرغم من أن العبور إلى أوروبا توقف بمعظمه بعد البيان الأوروبي التركي، إلا أن إزمير دخلت المخيال السوري كمقصد للسكن وليس كمعبر. كما حل عدد كبير من السوريين محل أكراد تركيا كعمال زراعيين موسميين، ولا سيما في منطقة توربالي. وكما في اسطنبول، كانت الشبكات الكردية أيضاً عامل جذب للسوريين الأكراد باتجاه إزمير.

ومنذ عام 2011، كانت المدن المتاخمة لسوريا في طليعة الأخبار والبحوث المتعلقة باللاجئين السوريين جميعها. كانت **عنتاب وكلس** تاريخياً نقطتي دخول/خروج رئيسيتين للتجارة الحدودية بين البلدين، مع شبكات قائمة على الروابط الأسرية عبر الحدود، وقد كانت المدينتان على اتصال دائم مع شمال سوريا ووجهتين سهلتين للسوريين الطبقة الوسطى والوسطى العليا. ومع ذلك، مع تحرير المناطق الحدودية السورية من قوات النظام السوري بعد عام 2011، اكتسبت المعابر الحدودية معنى جديداً وعلاقة تراتبية بين الجانبين التركي والسوري. فقد تمكنت عنتاب، كونها مدينة صناعية، من استيعاب الكثير من اللاجئين السوريين الذين سرعان ما أصبحوا عمالة رخيصة لقطاعي الصناعة والخدمات في المدينة. علاوة على ذلك، وبسبب سياسة الباب المفتوح التي استمرت حتى عام 2015، أصبحت عنتاب ملتقى أساسياً لمنظمات المجتمع المدني السوري التي كانت تقوم بأنشطة عابرة للحدود في المناطق المحررة في سوريا. ومع ذلك، ولأن عنتاب تحتل مكانة خاصة في المخيال القومي التركي، سرعان ما نشطت الأساطير والخطابات القومية واستُخدامت لأغراض عنصرية ومعادية للاجئين وللعرب.

أما **كلس** فهي مدينة صغيرة يبلغ عدد سكانها 132,000 نسمة، ولم تكتسب وضع محافظة حتى عام 1995، وهي تضم أكثف تواجد للسوريين في تركيا. يعود ذلك إلى فقدان النظام السيطرة على معبر حدودي قريب منها خلال وقت مبكر من النزاع (تموز 2012)، كما أن المنطقة الحدودية القريبة كانت طريقاً شهيراً من طرق التهريب. ونتيجة لضعف استثمار الدولة في البنية التحتية في المدينة رغم زيادة عدد سكانها، بالإضافة لتعرض المدينة لضربات بالصواريخ عدة مرات، فقد نشأت مشاعر عنصرية ضد اللاجئين بدلاً من توجيه السكان المحليين لاستيائهم نحو الدولة نفسها. هناك قضية متكررة ذكرها المشاركون والمشاركات في المقابلات في كلس وهي غياب خدمات الرعاية الصحية الكافية. وبما أنه ليس في المدينة مستشفى كبير، فقد وضع تدفق اللاجئين السوريين ضغطاً هائلاً على البنية التحتية الصحية القائمة، وفشلت الدولة في توسيع طاقتها استجابة لهذا التدفق. تقدم هذه الحالة مثالاً على تحول الموارد المحدودة إلى مصدر من مصادر العنصرية تجاه اللاجئين السوريين، على الرغم من وجوب توجيه الاستياء إلى فشل الدول في تقديم استجابة كافية. كذلك تكرر تهريب السكان عبر حدود كلس، غالباً من خلال شبكات التهريب نفسها التي كانت موجودة قبل النزاع.

معظم اللاجئين في **أورفة** أتوا من دير الزور والرقة، فيما أتى معظم لاجئي عنتاب وكلس من حلب. وبخلاف المدن الأخرى، تولّت بلدية أورفة عملية التنسيق المركزي بين جميع منظمات المجتمع المدني التي تقدم مساعدات إنسانية للاجئين. وعلى الرغم من نشاط المجتمع المدني السوري في أورفة بعد تحرير الرقة، إلا أن سيطرة تنظيم داعش على الرقة دفعت معظم المنظمات إلى مغادرة أورفة. غير أننا لاحظنا في الآونة الأخيرة ظهور مبادرات جديدة في أورفة تقودها نساء سوريات يركزن أكثر على حقوقهن في تركيا وكيفية دعم أنفسهن وعائلاتهن.

قبل عام 2011، كانت أنطاكيا من أكثر المدن المستفيدة اقتصادياً من التجارة العابرة للحدود ومن أعداد السياح السوريين الوافدين إليها. ولذلك استاء تجار أنطاكيا بشدة من خسارة عائداتهم في أعقاب عام 2011. شهدت المدينة توترات طائفية مع قدوم اللاجئين السوريين. وبما أن المعبر الحدودي في أنطاكيا كان أول المعابر المحررة، لم تكن المدينة مستعدة على الإطلاق لاستقبال اللاجئين، وقد ساهم هذا الافتقار التام للجاهزية في مفاقمة التوترات بين السكان المحليين والقادمين السوريين منذ اليوم الأول.

تضم جميع المدن الأربع السابقة أعداداً كبيرة من الأرامل والأمهات العازبات في صفوف اللاجئين الذين استقبلتهم. فأزواج الكثير من السوريات إما قُتلوا أو اعتُقلوا، وكانت المدن الحدودية الأكثر ملاءمة لهؤلاء النسوة، حيث بقي معظمهن في المدينة التي وصلن إليها بدلاً من التحرك غرباً نحو اسطنبول وإزمير. ومن هنا فإن منظمات المجتمع المدني العاملة في هذه المدن تستهدف بشكل كبير السوريات الأرامل انطلاقاً من منظور «زوجات الشهداء» المحافظ وذي الصبغة الدينية، ولكننا لاحظنا أيضاً مبادرات نسائية سورية موجهة نحو استعادة التحكم في الظروف وبناء حياة جديدة لأنفسهم وأطفالهن.

معظم سكان **ماردين** هم من الأكراد والعرب. وقد كان التواصل بين اللاجئين والسكان المحليين في هذه المدينة، وكذلك اندماج الأطفال السوريين في المدارس العامة، أكبر بشكل ملحوظ نتيجة احتوائها على عدد أكبر من الأكراد السوريين، وخاصة الحسكة، مقارنة بالمدن الحدودية الأخرى. وبما أن الأطفال المحليين واللاجئين يتعلمون اللغة التركية في المدرسة، لا يشعر الأطفال اللاجئون بأنهم منبوذون ولا يتعرضون إلى التنمر الذي يتعرض لها نظراؤهم في مواقع أخرى. ومع ذلك فإن الخلفية الإثنية الواحدة لم تمنع العنصرية كلياً، ويبدو أن الهويتين السورية والكردية تظهران بشكل انتقائي حسب شكل تفاعلهم مع السكان الأكراد المحليين.

مخيمات اللاجئين

على الرغم من وجود مخيمات للاجئين في المدن الحدودية، إلا أن هذه الدراسة اضطرت لاستثناءهم بسبب حظر سلطات الدولة دخول المخيمات. وقد كان هذا الحظر مصدر قلق للمجتمع المدني منذ بدايته، ويعتبر علامة انعدام شفافية من جانب الدولة. وعلاوة على ذلك، وردت تقارير متواترة من داخل المخيمات بشأن انتشار العنف الجنساني والزواج المبكر والزواج الثاني. ولم يتسنّ تأكيد هذه التقارير بسبب عدم السماح لمنظمات المجتمع المدني الحقوقية بدخول المخيمات.

أعربت منظمات المجتمع المدني على مدى السنوات الماضية عن وجهة نظر مفادها أن الدولة تتخذ خطوات تدريجية

لزيادة سطوتها على قضايا اللاجئين خارج المخيمات، بالإضافة لتهميش دور منظمات المجتمع المدني التي تعتبرها السلطات غير مؤهلة للعمل مع اللاجئين. وإلى جانب إغلاق منظمات بشكل مباشر بحجة التورط مع «المنظمات الإرهابية»، كانت إحدى أدوات ذلك اشتراط توقيع بروتوكولات محددة مع السلطات مقابل السماح بالعمل في المراكز المجتمعية. كما أُجبرت الكثير من المنظمات التي لم تُمنح هذه البروتوكولات على إغلاق مراكزها الاجتماعية أو وقف بعض أنشطتها مثل دورات اللغة. وتتفاوت ردود النساء السوريات اللاتي تمت مقابلتهن تجاه هذا التطور. فقد أعربت بعضهن عن خيبة أملهم إزاء إغلاق بعض المراكز المجتمعية، حيث كانت عموماً في أماكن معتادة ويسهل الوصول إليها، فيما ذكرت أخريات أنهن يقبلن الذهاب إلى مراكز تابعة للدولة مثل تلك التي يديرها الهلال الأحمر التركي، أو تلقي دورات لغة تديرها البلديات، حيث يشعرن بأن التسجيل في مثل هذه الهيئات الرسمية يجعل وضعهم القانوني أقل حرجاً، ويتيح لهم مخرجاً من المتاهة القانونية التي عاشوها لسنوات.

استجابة الدولة التركية والمجتمع المدني لواقع اللاجئين السوريين

لفهم القيود المفروضة على حقوق السوريين في تركيا بشكل أفضل، يجب أولاً وضع أزمة اللاجئين السوريين في سياق تاريخ نظام الهجرة في البلاد. فحتى منتصف التسعينات، كانت تركيا تعتبر دولة منتجة للمهاجرين، أو نقطة عبور لطالبي اللجوء، أكثر من كونها وجهة مقصودة للمهاجرين (Kirişçi, 2007; İçduygu & Yükseker, 2012). بدأ ذلك يتغير في النصف الثاني من التسعينات، حيث بدأ يصل إلى تركيا ويقيم فيها مهاجرون من أماكن مثل أفغانستان وإيران والعراق. ومع ذلك، وعلى الرغم من كونها من الدول الموقعة على اتفاقية جنيف لعام 1951 وبروتوكول 1967، تحتفظ تركيا بقاعدة «تقييد جغرافي». يعني ذلك أنه فقط «الأشخاص الذين أصبحوا لاجئين نتيجة أحداث جرت في أوروبا» يمكن منحهم صفة اللجوء في تركيا. ولذلك فإن متلمسي اللجوء القادمين إلى تركيا من أماكن أخرى (كالبلدان المذكورة أعلاه) ليسوا مؤهلين للحصول على لجوء. إلى جانب السلطات التركية، كانت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تتولى تسجيل هؤلاء، كما كانت مسؤولة عن تحديد أوضاعهم بالتعاون مع شركائها المنفذين. وفي حال قررت المفوضية أن لدى شخص ما دعوى شرعية تتعلق بحق اللجوء، كانت تتولى إعادة توطين هذا الشخص في دولة ثالثة. تستغرق إعادة التوطين عدة سنوات، وقد تصل إلى عقد من الزمان، مما يجبر اللاجئين على عيش حياة معلقة وغير مستقرة أثناء بقائه في تركيا. علاوة على ذلك، قاربت الدولة التركية الهجرة غالباً كقضية أمنية لا كقضية حقوقية. وعلى الرغم من أنه نشاط بعض منظمات المجتمع المدني التي تتعامل مع قضايا اللاجئين / المهاجرين، إلا أن المجتمع المدني التركي عموماً لم يدافع عن حقوقهم بوضوح. وفي هذا السياق أخذ اللاجئون السوريون يصلون إلى تركيا بعد وقت قصير من بدء الانتفاضة السورية في عام 2011.

بدءاً من حوالي 250 سوري دخل تركيا نهاية نيسان 2011، وحوالي 7000 سوري وصل في حزيران 2011 إبان الهجوم العنيف الذي شنه النظام السوري على جسر الشغور، كانت الحكومة التركية حتى نهاية 2014 تعتبر وجود اللاجئين السوريين في تركيا وجوداً مؤقتاً، وبالتالي لم تعتمد رسمياً سياسات طويلة أو اندماجية (Ozden, 2013). كما أن سياسة الباب المفتوح التي اتبعتها الحكومة تجاه اللاجئين السوريين عكست جزئياً الرأي السائد بأن اللاجئين سيعودون إلى بلادهم عما قريب. في هذه الفترة الأولى، ركزت الحكومة التركية بشكل رئيسي على تقديم الخدمات للاجئين في المخيمات، مما سمح لمنظمات المجتمع المدني بالعمل وسد الفجوة في المناطق المدينية التي تركتها الحكومة. في أيلول 2011، قام كل من الهلال الأحمر التركي وإدارة الكوارث والطوارئ التركية (أفاد) التابعة لوزارة الداخلية بتولي مسؤولية إدارة مخيمات اللاجئين. إن بقاء إدارة الكوارث والطوارئ على رأس عملها في إدارة المخيمات بعد فترة طويلة على بداية حالة الطوارئ يكشف بحد ذاته عدم وجود سياسات اندماجية طويلة الأجل على أجندة الحكومة التركية.

أدى وصول اللاجئين السوريين إلى تركيا، بعد بداية الانتفاضة السورية بوقت قصير في عام 2011، إلى انتشار كبير لمنظمات المجتمع المدني في البلاد. لم يزد عدد منظمات المجتمع المدني المحلية والوطنية والدولية فحسب، بل أيضاً المنظمات الموجودة سابقاً قامت بتوسيع وتنويع مسؤولياتها وقدراتها لمعالجة قضية اللاجئين على مختلف المستويات، بما في ذلك وصول اللاجئات إلى الحقوق. ونتيجة لذلك، أصبح مشهد المجتمع المدني في تركيا في فترة ما بعد 2011 أقل تجانساً وأكثر تجزؤاً على مستوى مصادر التمويل والعلاقة مع الدولة ومجالات الأنشطة. وقد ركزت معظم الجهات الفاعلة في المجتمع المدني طوال الفترة الأولى بين 2011 و 2014 على توفير المساعدات الإنسانية للاجئين السوريين،

ويرجع ذلك أساساً إلى سياسات المانحين وسياسات الدولة التركية حيال اللاجئين. بحلول نهاية عام 2014، مع تغير السياسات الوطنية والدولية تجاه اللاجئين، والتي ترافقت مع تغير في سياسات المانحين، تبنت منظمات المجتمع المدني برامج أكثر تركيزاً على الاندماج والتماسك الاجتماعي، بالإضافة إلى حقوق اللاجئين. ومع ذلك، مع دخول حالة الطوارئ حيز التنفيذ إثر محاولة الانقلاب العسكري في 15 حزيران 2016، توجب على بعض هذه المنظمات إما وقف أنشطتها تماماً أو حصرها في المجالات التي تسمح بها الدولة.

المناخ الذي ازداد تشدداً بعد أعقب الانقلاب أثر بشكل سلبي على المجتمع المدني التركي بشكل عام، إلا أنه كان مؤذياً بشكل خاص للمنظمات الحقوقية، والتي توجب عليها التعامل بحذر والحد من أنشطتها لتجنب استثارة إجراءات عقابية من جانب الحكومة. هذه العوامل، إلى جانب تبني مقاربة أكثر تمحوراً حول الدولة لتوفير الخدمات للاجئين بعد البيان الأوروبي التركي الذي وُقّع في آذار 2016، أدت إلى «تثبيت» انخراط المجتمع المدني في قضايا اللاجئين إلى حد كبير، بمعنى أن دور منظمات معينة أصبح أكثر اتّكاء مع الوقت على دعم الدولة، في حين مُنعت منظمات أخرى من مواصلة عملها بمختلف الطرق نتيجة سياسات الدولة. كما فرضت هذه التطورات تقليصاً شديداً للمساحة المتاحة للجهات الجديدة المهتمة بالعمل مع اللاجئين في حال افتقرت إلى الدعم الحكومي. بعبارة أخرى، أصبح الدور المتفاوت لمنظمات المجتمع المدني في تمكين وصول النساء السوريات إلى حقوقهن في تركيا منذ عام 2011 شديد الترابط مع سياسات المانحين وسياسات الدولة التركية بشكل عام تجاه اللاجئين السوريين، وكذلك الفاعلين القائمين في المجتمع المدني التركي. من هذه الزاوية، من الضروري تحليل السياق الاجتماعي والسياسي التركي للحصول على فهم أوضح لعمليات منظمات المجتمع المدني فيما يتعلق باللاجئين السوريين بشكل عام والنساء السوريات بشكل خاص.

التسييس والاعتمادية والتراتبية : المساعدات الإنسانية في سياق اللجوء السوري في تركيا

فيما عدا الاستثناءات المذكورة أعلاه، ركزت غالبية منظمات المجتمع المدني المحلية والوطنية العاملة في مجال اللاجئين خلال الفترة الأولى على المساعدات الإنسانية الطارئة، بدلاً من اعتماد مقاربة حقوقية تدعو إلى تثبيت أوضاع طويلة الأجل وحقوق قانونية للسوريين في تركيا. وبسبب غياب السياسات الاندماجية الطويلة الأجل من قبل الدولة، استمر تقديم المساعدات الإنسانية لفترة أطول بكثير مما تتطلبه حالات الطوارئ. وقد ساهمت هذه المقاربة في تعميق الصدع بين المجتمعات المحلية والسوريين، مما غذى خطاب الكراهية والعنصرية ضد اللاجئين طوال السنوات التالية.

في هذه الفترة الأولية، كانت معظم منظمات المجتمع المدني البارزة العاملة مع اللاجئين ذات توجه ديني، مما عنى أن معظم المساعدات الإنسانية الموزّعة على السوريين مقدّمة من منظور خيري إسلامي. تميل الأدبيات المكتوبة حول اللاجئين السوريين والمجتمع المدني التركي إلى التركيز على الدور غير المتناسب الذي لعبته المنظمات الدينية في الاستجابة للأزمة (Danış & Nazlı, 2018). ومع تبني الحكومة التركية سياسات نيوليبرالية متزايدة، جرت الاستفادة من مفهوم العمل الخيري الإسلامي لاستبدال وإضعاف دولة الرعاية الاجتماعية والخدمات التي تقدمها للمواطنين والمقيمين (Göçmen, 2014). ونتيجة لذلك، أصبح الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بمعظمها منظمات مقربة أيديولوجياً من الحكومة وتوزع الصدقات على «المحتاجين»، بدلاً من أن تكون منظمات قائمة على الحقوق وتقوم بمراقبة سياسات الحكومة ومناصرة حقوق القطاعات المهمشة في المجتمع مثل اللاجئين. وقد مكّن هذا الحكومة أيضاً من فرض المزيد من السيطرة على المجتمع المدني، مما رسّخ منظومة حكم تتشاطر فيها الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية الأفكار الأيديولوجية ذاتها، مما قوض تعددية السياقات المدنية والسياسية في هذه العملية. وبالتالي، في هذه الفترة الأولية وحتى عام 2014، كانت معظم الجهات المدنية الفاعلة التي تعمل مع اللاجئين السوريين قريبة فكرياً من الحكومة، وقد كانت هذه ترى عملها مع اللاجئين أساساً من خلال منظور العمل الخيري والمساعدات الإنسانية المذكور أعلاه.

كانت هذه المقاربة مفيدة أيضاً لتحديد دور اللاجئات على أنهن الشريحة المحتاجة إلى الصدقة والحماية. ففي المقابلات مع ممثلي/ات المجتمع المدني والنساء السوريات، وردت عدة إشارات إلى أن النساء هن اللاتي كن يذهبن إلى المنظمات لتلقي المساعدات الإنسانية في المقام الأول. يرجع ذلك إلى أسباب مختلفة، كاعتبار الرجال هذه العملية مهينة، أو انشغال الرجال في العمل، وفي بعض الحالات اعتقاد بعض العائلات بأن النساء يستدرجن مشاعر شفقة

أكثر من الرجال. وهكذا، ونتيجة لهذه المقاربة، تحدد دور النساء السوريات في المقام الأول على أنهن ضحايا، وعلى اعتبارهن زوجات وأمهات يتلقين مساعدات إنسانية من أجل أسرهن المحتاجة. لم يتم النظر إلى النساء كأفراد وفاعلات اجتماعيات ذوات حقوق يبنين مستقبلاً لأنفسهن وأسرهن في بيئة جديدة.

على الرغم من أن الحكومة لعبت إلى حد ما دوراً مهماً في التجانس الأيديولوجي للمنظمات النشطة في مجال اللاجئين، وذلك من خلال دعمها لتلك المنظمات المتسقة معها فكرياً، من المهم أيضاً تناول عيوب الجهات المدنية الفاعلة الأقرب تاريخياً إلى المعارضة بعين النقد، فاستجابة هذه الجهات أيضاً بحاجة إلى وضعها في في سياق الديناميات السياسية والاجتماعية في تركيا. فالكثير من هذه الجهات المعارضة امتنعت في البداية عن الانخراط بشكل بناء مع اللاجئين، ويرجع ذلك أساساً إلى نظرتهم إلى اللاجئين السوريين من منظور معارضتهم للحكومة التركية ولسياستها الخارجية في سوريا. لذلك، وبدلاً من الدفاع النشط عن حقوق اللاجئين، أصبح هؤلاء يشيرون إلى اللاجئين السوريين على أنهم «لاجئو أردوغان»، أو يستخدمون خطاب سياسات الهوية للربط بين العرب والسوريين و«الأصوليين» و«الجهاديين».

ونتيجة لذلك، انتهت العديد من منظمات المجتمع المدني المحسوبة على الحكومة وكذلك المعارضة إلى تبني سياسة إغاثية انتقائية تجاه السوريين، بناءً على هوياتهم الإثنية والطائفية والسياسية. وقد ساهم ذلك في إقامة علاقات تراتبية بين اللاجئين والمواطنين، وفي جعل مصطلح «لاجئ» أقرب إلى الازدراء. أصبحت الهيئات النسائية حقلاً للاعتراض على الحق في تلقي الإغاثة الإنسانية، سواء بين الجهات المدنية الفاعلة المناصرة للحكومة أو تلك المعارضة لها. ذكرت امرأة تمت مقابلتها في اسطنبول أنها لم تستطع تلقي الإغاثة من إحدى المنظمات المحلية لأنها غير محجبة، فيما ذكرت نساء أخريات حالات حُرمن فيها من الإغاثة بسبب ارتدائهن النقاب. وذكر أخريات أن الهويات الطائفية تلعب دوراً في وصولهن إلى المساعدات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني.

في هذه الفترة الأولية حتى نهاية عام 2014، استخدمت الدولة التركية بشكل رئيسي خطابين لدى الإشارة إلى اللاجئين السوريين: خطاب «الضيوف» وخطاب «المهاجرين والأنصار» الديني. من ناحية، قارب الخطابان قضية اللاجئين من منظور زائل وقصير الأجل، مما مكن الدولة من تجنب اعتماد المنظور الحقوقي تجاه اللاجئين. من ناحية أخرى، وبشكل مترابط مع الوظيفة الأولى، تم استخدام كلا الخطابين على المستوى العام لقمع المشاعر المعادية للاجئين بشكل مؤقت. ففي الأوقات التي ظهرت فيها مشاعر مناهضة للاجئين، حاولت الدولة احتواءها باستخدام أحد الخطابين، ولكن دون المحاججة بشكل علني ورسمي بأن من حق الإنسان أن يكون لاجئاً. وسرعان ما تم قلب خطاب «الضيوف» رأساً على عقب على يد الفاعلين المناهضين للاجئين، والذين وضعوه في سياق علاقة تراتبية حرفية بين «مالك» و«ضيف» ليحاججوا بأن «الضيوف لا يبقون إلى الأبد» وأنهم «تحت رحمة صاحب الملك».

أظهرت المقابلات التي أجريت مع النساء السوريات أن معظمهن قبلن خطاب الضيوف بشكل غير نقدي، واعتبرن أن وضعية «الضيافة» تنطوي على عدم وجود حقوق لهن في تركيا. لذلك، بالنسبة لكثير من النساء السوريات، فإن هوية «اللاجئ» انتهى بها المطاف لتصبح شكلاً من أشكال الازدراء، فيما شعرن بأنهن غير محميات من جانب القانون. وقد ترافق ذلك مع نقص في القنوات الرسمية التي تتيح معلومات تتعلق بحقوقهن كنساء سوريات في تركيا. وقد ذكرت كثيرات أن مجموعات وسائل التواصل الاجتماعي السورية هي القنوات الوحيدة التي تتيح لهن الوصول إلى الأخبار المتعلقة بالسوريين في تركيا. لتلخيص هذه الفترة الأولية حتى نهاية عام 2014، كانت مقاربة الدولة تجاه السوريين قصيرة الأجل، وترافقت مع غياب قنوات تتيح الوصول إلى المعلومات من جهة، ومع نقص مماثل في الجهات المدنية الفاعلة المدافعة عن حقوق اللاجئين من جهة أخرى – والتي ركزت بدلاً من ذلك على التوزيع الانتقائي للمساعدات الإنسانية وفقاً لمحددات الهوية الإثنية والدينية – وقد أسفر كل ذلك عن شعور النساء السوريات بأنهن مجردات من أي حقوق وليس لهن سوى العلاقة التراتبية مع «مقدمي الخدمات».

غير مؤقتين بعد اليوم ؟

بموجب قانون الأجانب والحماية الدولية الذي أقرته تركيا عام 2014، تم إنشاء المديرية العامة لإدارة الهجرة لمركزة جميع قضايا الهجرة واللجوء في إطار هيئة مدنية. تعتبر هذه المديرية الآن الجهة المسؤولة عن تسجيل وتحديد أوضاع اللاجئين السوريين في ظل وضعية الحماية المؤقتة. وقد تم تقنين وضع الحماية المؤقتة بمرسوم تشريعي في تشرين الأول 2014. وقد عنى ذلك ضمناً أنه، بخلاف البلدان المجاورة الأخرى، سيقتصر دور مفوضية اللاجئين على دور الجهة «المكمّلة» للحماية والتي لا تتعاطى مع تسجيل السوريين أو إعادة توطينهم في بلد ثالث. الحقوق الرئيسية التي توفرها الحماية المؤقتة هي: أ) عدم الإعادة القسرية، أي عدم الترحيل إلى سوريا إلا إذا أراد اللاجئ العودة طواعية إلى سوريا؛ ب) عدم معاقبة الدخول غير القانوني إلى تركيا؛ ج) الوصول إلى خدمات مثل الرعاية الصحية المجانية والتعليم العام.

وقد تعرضت حالة الحماية المؤقتة لانتقادات مستمرة من قبل العديد من منظمات المجتمع المدني الحقوقية، وذلك لعدم توافقها مع طبيعة الوجود السوري في تركيا على المدى الطويل. فمن خلال عدم الاعتراف بهم قانونياً كلاجئين، لا يمكن للسوريين في تركيا الانتقال من وضعهم الحالي إلى إقامة طويلة الأجل أو الحصول على جنسية في المستقبل.

على مستوى المحافظة، يتولى المحافظون قيادة التنسيق الميداني مع إدارة الكوارث والطوارئ والمديرية العامة للهجرة والوزارات الأخرى ذات الصلة. وفي ظل هذا الهيكل الإداري الجديد في تركيا، ومع لعب تركيا بشكل متزايد دور المنطقة العازلة التي تحول دور عبور اللاجئين إلى أوروبا أو تحركهم خارج حدودها الأخرى، أصبح من الواضح أن العودة إلى سوريا ليست خياراً واقعياً بالنسبة لمعظم اللاجئين في المستقبل المنظور، وهكذا بدأت الدولة التركية في تبني المزيد من السياسات طويلة الأجل.

تفاقم الأزمة، اتّساع التركيز : تمحور المجتمع المدني حول النساء السوريات

اقترنت هذه التطورات على الصعيدين الوطني والدولي بتوفر المزيد من التمويل الدولي لمنظمات المجتمع المدني في تركيا لتوسيع نطاق اختصاصاتها لتشمل أنشطة متعلقة باللاجئين. بعض منظمات المجتمع المدني التي أجريت معها مقابلات بدأت عملياتها في هذه الفترة. كان على هذه المنظمات أن تصبح أكثر مهنية لتلبية متطلبات الجهات المانحة، مما جعلها تتجنب الاستخدام المريب لسياسات الهوية المذكور أعلاه. افتتحت العديد من هذه المنظمات مراكز مجتمعية للاجئين، وقدمت مجموعة متنوعة من الخدمات التي تراوحت بين دورات اللغة والتدريب المهني إلى الدعم القانوني والجلسات التثقيفية.

ومن بين المنظمات التي تمت مقابلتها، قامت منظمات نسوية في تلك الفترة، مثل مؤسسة التضامن النسائي (KADAV أو Kadınlarla Dayanışma Vakfı) ومؤسسة قمر (KAMER)، بتوسيع أنشطتها لتشمل السوريات اللاجئات وتعاملهن كجزء من قضيتهن النسوية. وفقاً لمنسقة البرامج في KADAV ، لم تتمكن المؤسسة من توسيع أنشطتها لتشمل النساء السوريات حتى عام 2014 بسبب إصرار القائمات عليها على التقدم للحصول على تمويل لقضايا نسائية دون التقدم بشكل منفصل بطلب تمويل لقضايا اللاجئين. ومع ذلك، لم يكن من الممكن زيادة نفس حزمة التمويل، وكان عليهن في نهاية المطاف التقدم بشكل منفصل لتوسيع نطاق أنشطتهن لتشمل النساء اللاجئات. وبالتالي لعبت سياسات المانحين دوراً هاماً في فصل اللاجئات عن المواطنين/ات بدلاً من دمجهن.

غالبية المنظمات التي جرت مقابلة ممثليها – وبعضها منظمات نسائية لكن لا تعرف عنها بالضرورة كنسوية – ركزت حصراً على اللاجئات السوريات في أنشطتها، مع التأكيد على هويتهن كلاجئات لا كنساء، مما خلق تمايزاً بين المواطنات واللاجئات من النساء. ينطبق ذلك أيضاً على المراكز المجتمعية المنشأة، على الرغم من أنه في النهاية، على الورق، كان يقال إن المراكز الاجتماعية مفتوحة أمام المواطنات واللاجئات سواء بسواء.

التمويل المتاح للمراكز المجتمعية للاجئين مكن منظمات المجتمع المدني من التركيز بشكل أساسي على قضايا المرأة،

حيث كان معظم المستفيدين من هذه المراكز من النساء. وفي جميع المواقع السبعة التي أجري فيها البحث، تم تنظيم ورشات مساعدات قانونية وورشات تثقيفية تتعلق بالحقوق القانونية للنساء اللاجئات في المراكز المجتمعية التي تديرها منظمات المجتمع المدني.

وفي حين كانت أبرز القضايا التي طلبت النساء مساعدة قانونية فيها تتعلق بالتسجيل والطلاق، كانت أبرز المواضيع المتناولة خلال الجلسات التثقيفية تتعلق بالزواج الثاني والزواج المبكر والعنف المنزلي.

تشير المقابلات مع المنظمات وكذلك النساء السوريات إلى أن هذه المراكز أصبحت إلى حد كبير القناة الأساسية التي تحصل من خلالها النساء على معلومات حول النظام القانوني في تركيا، وإلى حد أقل، على سبل التعاطي معه. وقد اعتمدت ممارسة الحقوق القانونية على تغييرات هيكلية إضافية مثل السياسات الحكومية والأوضاع الاقتصادية للعائلات. ومن الواضح أنه على الرغم من معرفة النساء من خلال المنظمات أن الزواج المبكر والزواج الثاني مخالفان للقانون، إلا أن معدل ممارستهن لحقوقهن كان ينخفض إما حين تتخذ الحكومة إجراءات عقابية ضد المخالفين أو حين يكون بمقدور الأسر تجنب تزويج بناتهن في سن مبكرة أو كزوجات ثانيات. لذلك، وعلى النقيض من المحاججة الثقافوية القائلة بأن هذه الممارسات جزء من «الثقافة السورية»، كان من الواضح أنه عندما يتاح للنساء السوريات معلومات قانونية وأوضاع هيكلية ملائمة فإنهن يدافعن عن حقوقهن بنشاط.

كان العنف الجنساني من المسائل الأخرى التي تطرقت إليها معظم المنظمات التي تمت مقابلتها. بعد معرفة النساء السوريات بالقنوات التي يمكنهن من خلالها العمل ضد العنف الجنساني، كان من العوامل التي شجعت المزيد منهن على الممارسة النشطة لحقوقهن مشاهدة السلطات القضائية وأجهزة الأمن وهي تتخذ بالفعل إجراءات ضد المخالفين.

باختصار، كان لتحول المنظمات إلى منافذ للمعلومات القانونية، جنباً إلى جنب مع إجراءات الدولة من خلال القضاء والقوى الأمنية الضامنة لإنفاذ الحقوق، أن أدى إلى ارتفاع نسبة وصول اللاجئات إلى حقوقهن وممارستها. فمن دون قيام الدولة بدورها تصبح هذه الحقوق موجودة إلى حد كبير على الورق فقط، مما يزيد من هشاشة اللاجئات ويجعلهن عالقات في الفراغ دون الاعتراف بهن كأفراد ذوات حقوق ومشيئة.

تعزيز أدوار الجنسين التقليدية أم تقويضها ؟

بدأت العديد من المنظمات التي تمت مقابلتها إدارة ورشات للتدريب مهني في مجالات مثل تصفيف الشعر والطبخ والخياطة. وبينما انتقد كثيرون تركيز المانحين على ورشات العمل هذه، مشيرين إلى دورها السلبي في ترسيخ الأدوار التقليدية بين الجنسين، يرى آخرون أن مضمون الورشات لا يعني بالضرورة حصر النساء في الأدوار التقليدية لجنسهن. فبالنسبة للعديد من النساء، توفر ورشات العمل هذه مساحة نادرة للتواصل الاجتماعي وواحدة من الفرص القليلة المتاحة لهن لمغادرة منازلهن والمشاركة في فضاء عام. لذلك، فإن الأثر التحويلي لهذه الفرص على حيوات النساء يتجاوز تدريبهن على المهارات، مع أخذ المنظورات النقدية بعين الاعتبار. وبينما لا يؤدي التدريب المهني غالباً إلى حصول النساء على عمل في المجالات المتعلقة بالتدريب، إلا أن بعض المنظمات التي أجريت معها مقابلات كانت تقدم للنساء المشاركات في الورشات فرص عمل أخرى، سواء كمترجمات أو منسقات. ومع ذلك، لا بد من الإشارة إلى أن عدد الوظائف المتاحة للنساء السوريات محدود للغاية بسبب الصعوبات القانونية المتعلقة بتحصيل تصاريح عمل لهن.

علاوة على ذلك، أظهرت المقابلات التي أجريت مع النساء السوريات أنه المراكز المجتمعية والأنشطة التي تنفذها منظمات المجتمع المدني كانت تؤدي في كثير من الأحيان وبشكل غير المقصود إلى تأسيس شبكات طويلة الأمد بين اللاجئات المجتمعات في هذه المواقع. على سبيل المثال، في أحد مواقع البحث في اسطنبول، قامت النساء اللاتي كن يجتمعن في برنامج لتمكين المرأة في أحد المراكز المجتمعية بتطوير شبكة غير رسمية تقدم الدعم لبعضهن البعض في حياتهن اليومية في قضايا تتراوح بين العثور على الوظائف وتوفير رعاية للأطفال في أوقات الحاجة.

في أنطاكيا، أقامت بعض النساء اللاتي تمت مقابلتهن شبكة أكثر تنظيماً مقارنةً بهذه الموجودة في اسطنبول. كانت هؤلاء النساء، ومعظمهن من الأرامل، قد اجتمعن في ورشات عمل قدمتها إحدى المنظمات وأنشأن شبكة أخذت تدريجياً شكلاً أشبه بالتعاونية. وقد فتحن متجراً أصبحن يديرنه بشكل جماعي، حيث تساهم كل امرأة بالإدارة وتقوم ببيع منتجاتها الخاصة، سواء كانت شغلاً يدوياً أو مربى. وهكذا فإن منظمات المجتمع المدني التي كانت تقدم

خدمات فقط على أساس الاحتياجات قصيرة الأجل انتهت بالتسبّب بتغيير أكبر سمح باستعادة تحكم النساء بحياتهن وإنشائهن مصادر دخل ودعم اجتماعي من خلال العمل الجماعي. من المهم أن نلاحظ أن ظروف هذا العمل الجماعي لم تتحقق إلا بعدما شعرت النساء السوريات بأن إقامتهن في تركيا ستكون دائمة، وقد تزايدت هذه المشاعر بعد الاتفاقية بين الاتحاد الأوروبي وتركيا التي أوقفت فعلياً تدفق اللاجئين الواسع النطاق من تركيا إلى أوروبا؛ وكذلك بعدما اتخذت الحكومة التركية خطوات ملموسة نحو الاندماج على المدى الطويل، مثل تسجيل الأطفال السوريين في المدارس التركية. تجدر الإشارة أيضاً إلى أن هؤلاء النساء قمن بهذا العمل الجماعي على الرغم من العقبات القانونية التي واجهنها، كالحصول على تصريح لفتح مشروع تجاري.

في بلدات كلس وعنتاب وأورفة وأنطاكيا الحدودية على وجه الخصوص، الكثير من النساء السوريات اعتُقل أزواجهن من قبل النظام السوري أو قُتلوا في الحرب. كان وصول هؤلاء النساء سهلاً إلى المدن الحدودية التركية، وقد بقي معظمهن في محطات وصولهن الأولية بدلاً من التحرك نحو مدن الأجزاء الغربية من البلاد مثل اسطنبول وإزمير. وبدلاً من تبني الدولة لسياسة لاستيعاب الأرامل السوريات والأمهات العازبات، يبدو أنها تعاقدت مع منظمات المجتمع المدني المحسوبة عليها، والتي تميل إلى أن تكون أكثر محافظة وتديناً في الأساس. هذه المنظمات تدير عدة منازل يعيش فيها النساء وأطفالهن بشكل جماعي، وقد اشتكت معظم النساء اللاتي تمت مقابلتهن ويعشن في هذه البيوت من افتقار شديد للخصوصية. وعلى الرغم من عدم إمكانية زيارة ورصد هذه المنازل، إلا أنه وبحسب المقابلات فإن الانطباع المعطى أنها غير مصممة كمراكز إيواء لتمكين الأمهات العازبات أو الأرامل، بل كمنازل لاستيعاب «زوجات الشهداء» دون تشجيعهن على تأسيس حياة مستقلة لأنفسهم.

منظمات المجتمع المدني الحقوقية

التطبيق الواسع النطاق للحقوق القانونية الممنوحة للنساء السوريات اكتسب زخماً بعد تبني الدولة سياسات أكثر مركزية واستدامة على المدى الطويل بدءاً من عام 2014 فصاعداً، وقد بدأت منذ ذلك الحين يطورن المزيد من الوعي بحقوقهن في تركيا. ومع ذلك، تجنبت الدولة حتى الآن استخدام مصطلح «الاندماج» على الرغم من وجود تحركات واضحة باتجاه هذه العملية، ولا سيما تعليم الأطفال السوريين في نظام التعليم العام. وعلى الرغم من أن بدء وضع سياسات مركزية تشكل خطوات تدريجية نحو تأطير طويل الأجل لشؤون اللاجئين، إلا أن هذه السياسات كانت غالباً غامضة ومتفاوتة بشكل كبير بين المواقع. وقد كان على كل من اللاجئين السوريين الذين يحاولون تأسيس حياة مستقلة لأنفسهم، وكذلك منظمات المجتمع المدني التي تحاول استيعابهم، أخذ هذا الغموض القانوني والتطبيق غير المتسق بعين الاعتبار.

ومن بين المنظمات التي تمت مقابلتها، القليل منها فقط يتبنى مقاربة قائمة على الحقوق لقضية اللاجئين. فبدلاً من التركيز على الاحتياجات الإنسانية قصيرة المدى أو توفير الخدمات الأساسية، تعني هذه المقاربة أن تقوم هذه المنظمات بأعمال مناصرة تضمن الوفاء باحتياجات الرعاية الاجتماعية الطويلة الأمد للاجئين السوريين وترسيخ وجودهن كفاعلين ذوي مشيئة واستقلال وحقوق قانونية لا لبس فيها. مثل هذه المنظمات الحقوقية تهدف إلى التأثير على التغيرات الهيكلية، ومراقبة السياسات الحكومية، والضغط من أجل تحسين وضع اللاجئين السوريين وتعزيز حقوقهم. ومع ذلك، شكل استمرار تأطير الدولة للوجود السوري على أنه مؤقت وعابر تحدياً مستمراً، حيث كان هذا التأطير متعارضاً بشكل مباشر مع جهود هذه المنظمات لتأمين صفة اللجوء والحقوق الطويلة الأمد للسوريين. وبالإضافة إلى ذلك، مع فشل محاولة انقلاب عام 2016 وفرض قانون الطوارئ بعد ذلك، أصبحت البيئة السياسية لهذه المنظمات أكثر فأكثر تعذراً. ومع تزايد الضغوط على المجتمع المدني، أصبح الدفاع عن حقوق الإنسان بشكل عام أكثر صعوبة، ولم تكن القيود السياسية المفروضة على المنظمات المدافعة عن حقوق اللاجئين استثناء في هذا الصدد.

ولذلك فإن البيئة العصيبة التي تعمل فيها منظمات المجتمع المدني في تركيا، ولا سيما خلال العامين الماضيين، وكذلك الوضع القانوني غير المستقر للاجئين السوريين أنفسهم، ساهمت في تقييد قدرة هذه المنظمات على رصد الانتهاكات، والتدخل حين تحدث، ومناصرة حقوق اللاجئين بشكل عام. نفس الصعوبات توجد في بعض الأحيان لدى التعامل مع مشاكل النساء اللاجئات من منظور نسوي حقوقي بشكل يتجاوز تقديم المساعدات الأساسية (الغذاء واللباس، والوقود لفصل الشتاء، واللوازم المدرسية) والخدمات الاجتماعية (المساعدة القانونية، والمعلومات، والمشورة النفسية

والاجتماعية) والمشاريع الثقافية والفنية الموجهة نحو تحقيق الانسجام بين مجتمعات اللاجئين والمجتمعات المحلية. في قسم لاحق من هذا التقرير سنحاول شرح تأثير عدم وعي النساء السوريات بالمنظورات الحقوقية في الطريقة التي ينظرن بها إلى أوضاعهن.

تنظر المنظمات الحقوقية التركية إلى عملها مع اللاجئين كجزء من نضالها العام من أجل توسيع الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها في تركيا، وليس كقضية منفصلة. خلال أولى سنوات اللجوء السوري إلى تركيا، ركزت هذه المنظمات جهودها على نقد المقاربة المعتمدة في النظام القانوني القائم لحالات طلب اللجوء، وقامت غالباً بجهود مناصرة وضغط على الدولة التركية لتمنح صفة اللاجئ للسوريين القادمين. كان ذلك امتداداً لأشكال المناصرة التي انخرطت فيها هذه المنظمات بالفعل قبل سنوات من وصول اللاجئين السوريين، وقد كانت هناك مساحة متزايدة لذلك النوع من العمل أثناء عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وذلك إلى جانب قضايا حقوقية أخرى.

كما عملت نفس المنظمات على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان بحق اللاجئين السوريين، وقد كانت قبل ذلك توثق مثل هذه الانتهاكات بحق طالبي اللجوء القادمين من بلدان أخرى إلى تركيا. ومع توقيع اتفاقية بين الاتحاد الأوروبي وتركيا تضمن بقاء اللاجئين السوريين في البلاد مقابل حصول أنقرة على دعم مالي، تم إعلان تركيا دولة آمنة للاجئين. خلال هذه الفترة، واصلت المنظمات غير الحكومية المذكورة آنفاً توثيق انتهاكات حقوق الإنسان للاجئين السوريين في تحدٍ لهذا الإعلان. وقد قاد المناخ السياسي المذكور أعلاه، جنباً إلى جنب مع بيئة سياسية تزداد قوميةً وشعبويةً على المستوى المجتمعي، إلى تغيير آخر: توجيه النقاش نحو العنصرية ضد اللاجئين. وفي الآونة الأخيرة حولت العديد من المنظمات غير الحكومية عملها نحو مكافحة العنصرية، وقد جاء هذا أيضاً بالتماشي مع سياسات المانحين، والتي تحولت أيضاً بالتواؤم مع سياسات الدولة التركية نحو أولوية مشاريع «التماسك الاجتماعي».

قامت منظمات المجتمع المدني التي يركز مجال عملها على حقوق المرأة بتوسيع برامجها لتغطية احتياجات المحددة للنساء السوريات، وخصوصاً في مسائل الحصول على المعلومات المتعلقة بحقوقهن كنساء في تركيا. ويرجع ذلك أساساً إلى عدم توفير الدولة التركية قنوات كافية للاجئين للوصول إلى المعلومات؛ بل قامت بدلاً من ذلك، وبالتوازي مع سياسات المانحين، بتشجيع منظمات المجتمع المدني على توفير المعلومات للاجئين. تتعلق غالبية هذه المعلومات بقضايا القانون المدني، والزواج والطلاق، وحضانة الأطفال في حالات الطلاق، والعنف المنزلي. كما ساهمت بعض المنظمات الأخرى في تقديم الدعم القانوني، مما مكن النساء اللاجئات من ممارسة حقوقهن وليس فقط الحصول على معلومات بشأنها.

على الرغم من أن الكثير من السوريات اللاتي تمت مقابلتهن أكدن أهمية برامج المجتمع المدني المتعلقة بالتوعية القانونية والدعم القانوني في تحقيق شعور بالاستقرار والتمكين، لا بد من الإشارة إلى أنه بالنسبة للعديد من المنظمات، كان يتم التعامل مع قضايا حقوق المرأة كجزء من برامج التماسك الاجتماعي الخاصة باللاجئين وليس من منطلق نسوي. ويرجع ذلك أساساً إلى عجز الحركات النسوية التركية عن تجاوز سياسات الهوية المحلية والقومية – سواء كانت تركية أم كردية – وبالتالي عجزها عن دمج حقوق النساء اللاجئات في منظوراتها. لذلك وبالتماشي مع هذه المنظورات، كان استيعاب اللاجئات في جدول أعمال هذه الحركات يتحدد إثنياً. وقد بدأ اهتمام الحركات النسوية بمحنة اللاجئات بشكل أساسي بعد بدء النساء الكرديات بالوصول من كوباني. كذلك كانت معاناة الإيزيديات في ظل داعش محوراً آخر من محاور اهتمام الحركات النسوية في تركيا. وقد أهملت هذه الحركات إلى حد بعيد النساء اللاجئات من سوريا، غالباً نتيجة الاستقطاب في المشهد السياسي التركي وسياسات المعارضة التركية، والتي اعتبرت النساء العربيات السوريات من «لاجئي الحزب الحاكم» وأخفقت في بناء شبكات تضامن معهن.

وهكذا اقتصر تفاعل الحركات النسوية مع معظم اللاجئات على المراكز المجتمعية التي تقدم المساعدة القانونية للاجئين، بدلاً من بناء ثقافة تضامنية تتجاوز تلك الأنشطة. يرجع ذلك أيضاً إلى ميل مختلف الجهات الفاعلة ضمن الحركات النسوية التركية إلى حصر الفاعلية السياسية بالنساء الكرديات السوريات فقط، مع استبعاد العربيات والتركمانيات وتصنيفهن كمجرد لاجئات بحاجة إلى مساعدات إنسانية. بعبارة أخرى، ترسخت علاقة تراتبية بين النسويات التركيات والنساء اللاجئات على أساس الهوية الإثنية والطائفية. وكان ذلك من الأسباب الرئيسية أيضاً لغياب العلاقة القوية القائمة على حس التضامن بين المنظمات الحقوقية السورية والتركية.

خطاب الكراهية والعنصرية ضد السوريين في تركيا

بدأ خطاب الكراهية وجرائم الكراهية ضد اللاجئين السوريين تطفو على السطح بشكل أساسي بعد البيان الأوروبي التركي، والتي بيّن للمواطنين الأتراك أن السوريين لم يعودوا مقيمين مؤقتين أو «ضيوفاً» في البلاد. ظهر خطاب الكراهية والعنصرية بشكل بارز على وسائل التواصل الاجتماعي من خلال انطلاق الحملات على الإنترنت تدعو لترحيل السوريين من تركيا. ارتكزت معظم هذه الحملات على نشر معلومات مضللة تزعم أن الدولة تفضل السوريين على المواطنين الأتراك؛ مدّعيةً كذباً، على سبيل المثال، أن الطلاب السوريين غير مضطرين لإجراء امتحانات قبول من أجل التسجيل في الجامعات. وبما أن الدولة التركية أخفقت حتى وقت قريب في اتخاذ خطوات مهمة لتصحيح هذه المعلومات المضللة بشكل استباقي، فقد وقعت على عاتق منظمات المجتمع المدني مهمة مكافحة هذه الحملات عبر نشر معلومات دقيقة حول الحقوق والخدمات المتاحة للسوريين في تركيا.

كما نفذت بعض المنظمات أنشطة تستهدف مؤسسات عامة محددة من أجل مكافحة العنصرية في تركيا. من الأمثلة على هذه الأنشطة توفير تدريب لمعلمي المدارس العامة الذين تحتوي صفوفهم طلاباً سوريين حول كيفية التعامل مع الطلاب من خلفيات مختلفة، وكيفية التصدي للعنصرية التي قد يواجهها هؤلاء الطلاب سواءً من طرف أولياء الأمور أو أقرانهم الطلاب. أعدت منظمات أخرى تقارير تتعلق بالإعلام وخطاب الكراهية الموجه ضد اللاجئين، ونظمت ورشات عمل حول هذه القضية.

وعلى أهمية الدور الذي لعبته الأنشطة المذكورة أعلاه في الحد من انتشار الاعتداءات العنصرية بحق اللاجئين، لم تقم منظمات المجتمع المدني في تركيا بتحليل العنصرية ضد السوريين في إطار السياق السياسي الحالي لتركيا، ولم تعتمد استراتيجيات لمعالجة أسبابها الجذرية. يمكن لاتباع مقاربة قائمة على تسهيل التفاعلات الاجتماعية بين السوريين والمواطنين الأتراك أن يسفر عن نتائج إيجابية على أساس كل مشروع على حدة، لكن مثل هذه المقاربة لن تغير بعمق القوى الاجتماعية والسياسية الدافعة إلى صعود العنصرية وخطاب الكراهية ضد السوريين، لأنها لا تعالجها بطريقة ذات معنى. ومع تضاؤل مساحات النقاش السياسي المدني على نحو متزايد، فيما أخذت السياسة العنفية والإقصائية للقومية المعادية للأجانب والخطابات الشعبوية باختراق المزيد من شرائح المجتمع التركي، ينبغي تحليل خطاب الكراهية الموجه ضد السوريين ومعالجته ضمن هذا السياق السياسي.

تماشياً مع سياسات المانحين وسياسات التماسك الاجتماعي التي تنتهجها الحكومة، بدأت العديد من منظمات المجتمع المدني بتنفيذ مشاريع تهدف إلى جمع نساء تركيات وسوريات في أنشطة مختلفة، مثل رحلات يومية في المدينة وبرامج تدريب مشتركة. ذكر بعض ممثلي المجتمع المدني أن هذه الأنشطة تساعد النساء السوريات والمواطنات التركيات على إدراك قواسمهن المشتركة كنساء بدلاً من الاختلاف في أصولهن. وبهذا المعنى، تعتبر مثل هذه البرامج ذات أهمية قصوى في تشكيل الخطوات الأولى نحو بناء التضامن بين نساء تركيا وسوريا فيما يتعلق بحركة حقوق المرأة. ومع ذلك، ذكرت بعض السوريات خلال المقابلات أنه على الرغم من أنهن ينظرن إلى هذه البرامج بإيجابية كبيرة، إلا أنهن للأسف يشعرن بعدم قدرتها على بناء علاقات طويلة الأمد بين النساء السوريات والتركيات. وكما قالت إحدى المشاركات في إحدى مجموعات التركيز، «بمجرد مغادرتنا الغرفة لا نعود نتواصل مع بعضنا البعض. علاقاتنا هنا لا تنتقل إلى الأحياء وإلى حياتنا اليومية». لذلك، من الأهمية بمكان أن تخطط منظمات المجتمع المدني في برامجها لتعزيز العلاقات خارج المؤشرات الفيزيائية المباشرة لمنظمات المجتمع المدني وضمن مساحات الحياة الخاصة باللاجئات أنفسهن. بالإضافة إلى ذلك، يسلط الكلام المقتبس أعلاه الضوء على محدودية أنشطة التماسك الاجتماعي القائمة فقط على الاحتكاك والتواصل الاجتماعي العابر في مكافحة الأسباب الجذرية للعنصرية ضد السوريين في تركيا، وهي جزء لا يتجزأ من السياقات السياسية والاجتماعية والتاريخية التي نشأت وتطورت فيها الأزمة.

قريبة لكن متباعدة : العلاقات بين المنظمات التركية والسورية

على الرغم من أن تركيا، وخاصة في المدن الحدودية، كانت مركزاً من مراكز المجتمع المدني السوري منذ وصول السوريين إلى تركيا، إلا أن العلاقات بين المنظمات الحقوقية السورية والتركية بقيت ضعيفة للغاية، خاصة في السنوات الأولى التي تلت وصول اللاجئين إلى تركيا. يصح ذلك إلى حد كبير إلى حين إغلاق الحدود من قبل الدولة التركية عام 2015، وهو يرجع أساساً إلى أن معظم عمل المنظمات الحقوقية التركية المتعلق بالسوريين مرتبط بوضعهم القانوني، في حين كانت المنظمات الحقوقية السورية تركز في المقام الأول على عملها داخل سوريا. ومع مقاربة المنظمات للاجئين بوصفهم ضحايا ينبغي على مناصري حقوق الإنسان الأتراك أن يدافعوا عنهم، مع عدم الاهتمام بالاعتراف بالسوريين كذوات سياسية فاعلة، لم يكن ممكناً في البداية بناء علاقات بناءة مع نظيراتها السورية. وفي الوقت نفسه، بحسب ما أشارت العديد من النساء اللاجئات، تجاهلت المنظمات السورية ظروف اللاجئين في السياق التركي ولم تستطع لعب دور الوسيط بين اللاجئين والمجتمع المدني التركي أو الدولة التركية في الدفاع عن حقوق اللاجئين السوريين.

منظمات المجتمع المدني في تركيا

لإعداد هذا القسم من البحث، تمت مقابلة ممثلي 24 منظمة سورية عاملة في 6 مدن في تركيا. كانت جميع المنظمات إما منظمات نسائية على وجه التحديد أو منظمات تمثل حقوق المرأة محوراً رئيسياً لجدول أعمالها ونشاطاتها. المنظمات التي لا تتعامل مع قضايا حقوق المرأة كجانب أساسي من رسالتها ولا تعمل بوضوح مع النساء السوريات تم استبعادها عمداً من الدراسة. لم تتم مقابلة أي من الممثلين في إسطنبول، إذ لم نتمكن من العثور على أية منظمات حقوقية مهتمة بحقوق المرأة في الحيَّين اللذين أجري فيهما البحث.

قبل الانتفاضة السورية، كانت المساحة المتاحة للمجتمع المدني السوري محدودة للغاية. كان نظام الأسد يمارس عدوانية فائقة تجاه أي فاعلين مؤيدين للديمقراطية أو مدافعين عن حقوق الإنسان، حيث كان يقوم باعتقال وتعذيب الناشطين ودفعهم اضطر إلى حد كبير للعمل «تحت الأرض» (Badael, 2015). في الفترة التي تلت عام 2011، ظهرت مئات مجموعات ومنظمات المجتمع المدني الجديدة – والمتسمة بدرجة عالية من التباين فيما بينها – بما مثّل من نواحٍ عديدة نواة الانتفاضة السورية. حشدت الكثير من هذه المنظمات طاقاتها حول النضال من أجل الحرية والعدالة والدِّيمقراطية، فيما لعبت الأخرى دور مقدمي الخدمات في ظل غياب الدولة وتوسّل الخدمات العامة (كالماء والكهرباء) كسلاح حرب من قبل النظام.

ينبغي فهم حركة المجتمع المدني السوري في تركيا على أنها استمرار لظاهرة ما بعد 2011، رغم الدوافع المختلفة التي أدت لنشوئها في البلد الجديد. الدافع الأكبر بالنسبة لمعظم منظمات المجتمع المدني التي جرت مقابلتها كان الاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين، ولا سيما تلبية احتياجات اللاجئات ومعالجة جهلهن بحقوقهن كلاجئات في تركيا. وقد كان ذلك بخلاف العدد الكبير للمجموعات والمنظمات السورية التي تأسست خلال السنوات القليلة التي أعقبت الانتفاضة، والتي عملت غالباً على تزويد الخدمات وهدفت إلى خلق هياكل ديمقراطية أو إلى مناصرة حقوق وحريات الشعب السوري. وهكذا، ومع أن العديد من هذه المجموعات والمنظمات كان مقرها تركيا، إلا إن أهدافها وأنشطتها تركز بشكل رئيسي على الأوضاع داخل سوريا، ولهذا السبب كان يشار إليها عموماً باسم «المنظمات العابرة للحدود». تُظهر هذه الدراسة أن جيلاً جديداً من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني السوري ظهر في تركيا بشكل متمايز عن المنظمات العابرة الحدود. ولما كانت هذه الأخيرة قد تأسست قبل ذلك بكثير، وركزت في المقام الأول على الأنشطة داخل سوريا، فقد حصل الكثير منها على تمويل خارجي كبير وأقام علاقات قوية مع الجهات المانحة منذ وقت مبكر. ومع ذلك فإن الموجة الجديدة من المجموعات والمنظمات المهتمة بأوضاع اللاجئين والتي نشأت في السياق التركي لا تتمتع عموماً بالنفاذ إلى مصادر التمويل نفسها، وبالتالي بقيت أكثر التصاقاً بالقاعدة الشعبية في توجهها العام.

العديد من موظفي وأعضاء المنظمات التي تمت مقابلتهم كانوا قد شاركوا بنشاط في النشاط السياسي القاعدي للمجتمع المدني قبل فرارهم إلى تركيا. وبعد وصولهم، أعاد هؤلاء النشطاء حشد أنفسهم ووضعوا مهاراتهم التي اكتسبوها في خدمة العمل العابر الحدود. وفي حين استمر بعضهم في التركيز بشكل أساسي على الأوضاع داخل سوريا عبر الاحتفاظ بصلاتهم مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في مواطنهم الأصلية، وكذلك عبر استخدام وسائل

جديدة (الإلكترونية مثلاً) لمواصلة نشاطهم من الخارج، قام آخرون بإعادة توجيه تركيزهم بشكل كامل نحو العمل مع اللاجئين السوريين في تركيا. معظم النشطاء الذين فروا من المناطق التي استولت عليها داعش هم من الفئة الأخيرة، حيث عنت طبيعة حكم داعش تعذر العمل في المجتمع المدني عملياً، وبالتالي لم يكن الاحتفاظ بعلاقات عمل مع زملائهم السابقين في سوريا خياراً بالنسبة لهؤلاء.

منظمات المجتمع المدني السوري: مجالات التركيز و الأنشطة والحجم

وجدت هذه الدراسة مجموعة متنوعة من مجالات تركيز المنظمات التي تمت مقابلتها فيما يتعلق بالعمل مع النساء السوريات. شملت هذه المجالات: التمكين الاقتصادي للنساء؛ المساواة بين الجنسين؛ مكافحة العنف الجنساني؛ توثيق حالات الاعتقال والاختفاء القسري في سوريا، والتوعية بهذه القضايا؛ وأخيراً بناء العلاقات بين السلطات التركية والمجتمع المدني السوري في تركيا. وعكساً لذلك، غطت الأنشطة التنظيمية لهذه المنظمات أيضاً مجموعة من مجالات التركيز المختلفة، ومن أبرز هذه المجالات مبادرات التمكين الاقتصادي (التي تتخذ غالباً شكل التدريب المهني)؛ والاستجابة للعنف ضد النساء عبر تقديم الاستشارات القانونية؛ والمساعدة الطبية؛ والبرامج التثقيفية المتعلقة بحقوق النساء في تركيا؛ وخدمات الدعم النفسي-الاجتماعي، والتي ذكرت العديد من المنظمات أن الطلب عليها والحاجة إليها ينموان بسرعة.

من المنظمات التي تمت مقابلتها، كانت 50 % منها منظمات صغيرة (أقل من 50 موظفاً / عضواً)، و 33 % ذات حجم دون المتوسط (بين 50 و 75 موظفاً /عضواً)، و 8 % فوق المتوسط (75–100 موظف/ عضو)، و 8 % كبيرة (100–200 موظف/عضو). تجدر الإشارة إلى أن هذه المنظمات تعتمد بشكل كبير على المتطوعين، حيث يشكل المتطوعون 63 % من مواردهم البشرية الإجمالية، بينما الباقون موظفون متفرغون أو عاملون بدوام جزئي. يطرح ذلك تحديات جدية تتعلق بالاستدامة، نظراً للطابع المؤقت لعمل المتطوعين في كثير من الأحيان، وقصر الذاكرة المؤسسية للمنظمات التي يعلمون فيها، واستقرارها العام في حال كانوا يتولون مناصب رئيسية.

جدول زمني لنشوء منظمات المجتمع المدني في تركيا

معظم المنظمات السورية التي تمت مقابلتها تأسست بين عامي 2014 و 2016. تزامنت هذه الفترة مع تصاعد العنف في سوريا، بما في ذلك التوسع الإقليمي السريع لداعش، واشتداد القصف الجوي على المدنيين في شمال سوريا. أدى ذلك إلى ارتفاع كبير في عدد السوريين الداخلين إلى تركيا طلباً للجوء، بما في ذلك الكثير من نشطاء المجتمع المدني الذين حرصوا على مواصلة عملهم العابر للحدود. في الرقة، على سبيل المثال، كان عدد مجموعات ومنظمات المجتمع المدني مرتفعاً نسبياً مقارنة بمناطق أخرى في شمال سوريا قبل ظهور تنظيم داعش، ومع ذلك عندما فرضت داعش سيطرتها اضطر معظم هذه المجموعات / المنظمات إلى الفرار إلى تركيا. ومع أن ذلك عنى للكثيرين اضطرارهم لوقف العمل بالكامل، أعاد آخرون تشكيل صفوفهم في مجموعات جديدة، واضطلعوا بمهمات جديدة، وبدأوا العمل مباشرة مع اللاجئين السوريين. تم تسليط الضوء على هذا النسق أيضاً خلال المقابلات التي أجريت مع منظمات سورية في أورفة، وقد كان بعضها نشطاً في دير الزور قبل سيطرة داعش، قد آثر نشطاؤها الفرار وإعادة تشكيل أنفسهم وتغيير طبيعة ونطاق عملهم بالتركيز على معالجة قضايا اللاجئين على وجه التحديد.

الجدير بالذكر أنه، بالإضافة إلى التطورات الجارية في سوريا، عكس توقيت نشوء المنظمات بيئة قانونية أرحب ومساحة عمليات أوسع في تركيا بين 2014 و 2016. وقد وصفت معظم المنظمات التي تمت مقابلتها عملية التسجيل والعمليات القانونية المرتبطة بها خلال هذه الفترة بأنها «سهلة»، أكثر من نصف المنظمات التي تمت مقابلتها تسجلت بشكل قانوني كجمعيات غير ربحية في تركيا، فيما قدمت المنظمات الأخرى عدة أسباب تشرح لماذا تتسجل كذلك: البعض افتقر أعضاؤها إلى تصاريح إقامة / تصاريح عمل، في حين لم يكن لدى الآخرين وسائل مالية كافية لتغطية تكاليف ضرورية (مثل الاستعانة بمحاسب أو دفع الرسوم المطلوبة).

انخفض معدل تأسيس المنظمات بشكل ملحوظ عام 2017، الأمر الذي يرجع أساساً إلى تغييرات في سياسات الحكومة تجاه منظمات المجتمع المدني السوري واستدخال لوائح ومتطلبات قانونية جديدة، مثل ضرورة امتلاك الموظفين لتصاريح عمل (ستتم مناقشتها بشكل أعمق أدناه) والمناخ السياسي العام الذي أعقب محاولة الانقلاب في تموز 2016.

تحولات نطاق عمل المنظمات السورية مع الوقت

منذ وقت إنشائها وحتى يومنا هذا، لم تعدّل منظمات المجتمع المدني السوري من رسالتها الجوهرية بشكل ملحوظ في معظم الأحيان، إلا أن نطاق وطبيعة عملهما تطورا استجابةً للاحتياجات المتغيرة للمستفيدين، وفرص النمو التنظيمي، والأهم من ذلك الدروس التي استقتها من خلال تجاربها على الأرض. من الاتجاهات التي تم تحديدها خلال المقابلات وتلقي الضوء على هذه النقطة التحول الملحوظ بعيداً عن مبادرات التمكين الاقتصادي (أي التدريب المهني، الذي يركز بشكل رئيسي على الخياطة والحياكة وما إلى ذلك) باتجاه الأنشطة المصممة لتعزيز معرفة النساء السوريات بمواضيع حقوق المرأة، خاصة فيما يتعلق بحقوقهن في تركيا. كما قامت بعض المنظمات التي تمت مقابلتها بتوسيع برامجها للعمل مباشرة مع الأطفال. وفقاً للمنظمات، كان سبب هذا التحول إلى حد كبير المشاكل التي واجهتها أثناء محاولتها إشراك النساء اللاتي لديهن الأطفال، إما لعدم تمكنهن من المشاركة في أنشطتها على الإطلاق، أو لأنهن كن يتوقون عن المشاركة لعدم استطاعتهن ترك أطفالهن في المنزل. واستجابة لذلك، طورت العديد من المنظمات برامج لدعم الأطفال أو أسست دور حضان توفر الرعاية للأطفال بما يتيح لأمهاتهم المشاركة في الأنشطة. كما زادت المنظمات الأخرى من تركيزها بشكل مطرد على خدمات العلاج والدعم النفسي-الاجتماعي.

من جهة أخرى كان نقص الاهتمام المزمن بين الأطراف الوطنية والإقليمية والدولية في معالجة القضايا الحقوقية كالاعتقالات التعسفية والاختفاء القسري في سوريا، وإخفاقها المستمر في محاسبة الجناة بشكل جدي، بالإضافة إلى تعزيز النظام سطوته العسكرية والسياسية، قد ترك أثراً كبيراً على استراتيجيات ومقاربات المنظمات السورية المعنية بحقوق الإنسان في تركيا وغيرها. ونتيجة لذلك، انخرطت منظمات المجتمع المدني المعنية أساساً بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان ضد النساء في جهود مناصرة متواصلة للتوعية وتعبئة الرأي العام بشأن قضايا محددة تتعلق بالعدالة والمحاسبة، بالإضافة لأنشطتها المستمرة لجمع البيانات. كما كانت هناك زيادة ملحوظة خلال العامين الماضيين في عدد المبادرات المرتكزة على النساء التي نفذتها هذه المنظمات، بما في ذلك أبحاث التاريخ الشفوي التي سعت لضمان توثيق وحماية تجارب ومنظورات النساء السوريات، ومجموعات دعم الضحايا التي تركز على النساء. وقد مثلت هذه المبادرات جزءاً من ذلك التحول في الاستراتيجية والمقاربة الذي زادت من عمل هذه المنظمات مع السكان اللاجئين.

التحديات التي تواجه المنظمات السورية في تركيا

أشارت المنظمات التي تمت مقابلتها إلى عدد من التحديات التي تواجهها حالياً. التحديات الأساسية التي جرى تحديدها كانت التغيرات في سياسات الحكومة، وإمكانيات الوصول إلى النساء، ونقص الموارد المالية والتقنية. أدناه استقصاء لكل من هذه التحديات بالتفصيل:

1) التغيرات في سياسة الحكومة التركية تجاه المنظمات السورية العاملة في تركيا

منذ أوائل عام 2012 وحتى نهاية عام 2016، تمتعت منظمات المجتمع المدني السوري ببيئة متساهلة بشكل عام من طرف الدولة التركية، مما مكنها من العمل بحرية نسبية. وقد كان لفرض الحكومة التركية قواعد وقيوداً جديدة على المنظمات السورية أواخر عام 2016 تأثير كبير على عملياتها المستمرة حتى اليوم. كان للشرط الجديد الذي يفرض على جميع الموظفين امتلاك تصاريح عمل صالحة أثر بعيد المدى بشكل خاص، خاصة بالنسبة للمنظمات الحقوقية. فالعديد من المنظمات غير قادرة على تغطية التكلفة المالية اللازمة للحصول على تصاريح عمل، وهي تتطلب منهم دفع الضرائب والضمان الاجتماعي عن موظفيها. وبما أن معظمها كان يعتمد بشكل تام على أموال المانحين، لم يكن بإمكانها أيضاً إعادة تخصيص مواردها لاستيعاب التكاليف الجديدة، ولم تكن لديها مصادر دخل إضافية للتكيف مع

القانون الجديد. أما بالنسبة لمن كانوا يستطيعون تحمل هذه التكاليف فقد كانت عملية استصدار تصاريح عمل شديدة البيروقراطية وتستغرق وقتاً طويلاً، الأمر الذي شكل عبئاً إضافياً تحملته المنظمات من وقتها ومواردها التي كانت في كثير من الأحيان قليلة ومستنزفة أصلاً. وعلاوة على ذلك، لم يكن هناك ما يكفي لضمان صدور تصاريح العمل حتى. ومع الوقت أصبح استصدار تصاريح العمل أمراً شاقاً للغاية، فقد تم استدخال لائحة جديدة تشترط على منظمات المجتمع المدني السوري تقديم إثباتات موثقة على تعاونها / تنسيقها بشكل رسمي مع منظمة غير حكومية تركية (مثل هيئة الإغاثة الإنسانية أو الهلال الأحمر التركي) بهدف استصدار تصاريح عمل لموظفيها. ولمزيد من تعقيد الأمور، قدمت الحكومة التركية قائمة المنظمات التركية التي يتعين على المنظمات السورية الاقتران بها، وجميع هذه المنظمات التركية تركز على المساعدات الإنسانية أو تقديم الخدمات، ما يعني بالنسبة للمنظمات الحقوقية أنه ما من خيار آخر سوى تنفيذ مشاريع إغاثة مباشرة لتلبية شرط تصريح العمل.

لإنفاذ القوانين الجديدة، بدأت السلطات التركية أيضاً بإجراء زيارات مفاجئة - بشكل أساسي في عنتاب - إلى مكاتب المنظمات السورية. في كثير من الحالات كان يجري اعتقال السوريين المتواجدين في مقرات المنظمات خلال هذه الزيارات بتهمة عدم امتلاك تصاريح العمل، حتى دون أن تتحقق الشرطة من فحص ما إذا كانوا أعضاء في المنظمة أم متطوعين أم مجرد زائرين، علماً أنه لا شيء في القانون يمنع الأعضاء أو المتطوعين من التواجد في مقر منظمة. أدت هذه التطورات إلى انكماش كبير في المساحة المتاحة للمنظمات السورية للعمل بشكل علني، وزرع مناخاً من الرعب في جميع أوساط العمل المدني السوري. وقد شرحت المنظمات التي أجريت معها المقابلات كيف أدى ذلك إلى تفادي العاملين أي شكل من أشكال التجمع، أو الذهاب إلى المكاتب، وبدأ بعضهم العمل بشكل حصري من المقاهي أو المنازل. بعبارة أحد المشاركين في المقابلات: «نحن محبطون للغاية من الطريقة التي تعامل بها السلطات التركية منظمات المجتمع المدني السوري. نحن خائفون، ولا نشعر بالأمان، وننفذ أنشطتنا حالياً في منازلنا الخاصة». وقد أكدت المنظمات المشاركة المقابلات على جسامة التأثير النفسي لهذه التطورات على موظفيها / أعضائها، والذين يعملون الآن في ظل حالة من الخوف من الترحيل أو التجريم. امتدت حملة الحكومة التركية أيضا إلى المنظمات غير الحكومية الدولية، والتي اضطر العديد منها إلى وقف عملياتها في تركيا بسبب انتهاكها المفترض للقوانين واللوائح الجديدة. وقد زاد ذلك من مصاعب المنظمات السورية التي كانت تحصل على التدريب والتمويل وغير ذلك من أشكال الدعم من المنظمات الدولية المستهدفة.

ومن القضايا المتكررة الأخرى التي أثيرت أثناء المقابلات الطابع المتواصل وغير المتوقع لتغيرات القانون. وقد كانت مواكبة القوانين المتغيرة باستمرار مسألة صعبة بوجه خاص بالنظر إلى غياب المهارات اللغوية التركية لدى موظفي معظم المنظمات التي تمت مقابلتها. وحتى المنظمات التي يمكنها دفع تكاليف الدعم القانوني المستمر ما تزال تجد مشقة كبيرة في مواكبة الطابع السائل لتغيرات القانون، فالمحامون الأتراك بحاجة في كثير من الأحيان إلى بقض الوقت لفهمها تماماً وفهم أي تغييرات إجرائية قد تترتب عليها.

2) تحديات الوصول إلى النساء اللاجئات

تواجه المنظمات التي تمت مقابلتها أيضاً تحديات في الوصول إلى النساء السوريات وحملهن على المشاركة في أنشطتها وبرامجها. تم تقديم عدد من الأسباب لهذه التحديات. فبالنسبة للنساء اللاتي يعانين من صعوبات اقتصادية، تعتبر تكلفة النقل من وإلى المراكز والفعاليات المجتمعية ببساطة شديدة الارتفاع بالنسبة لهن، ومحدودية الموارد المتوفرة لمعظم منظمات المجتمع المدني تعني عدم مقدرتها على تقديم الدعم المالي لتغطية هذه التكلفة. وهناك تحد آخر يتمثل في حقيقة أن لدى الكثير من النساء أطفالاً صغاراً ولا يعرفن من يمكنه تولّي رعايتهم في غيابهن. كما ذكر أعلاه، بعض المنظمات التي تركز على النساء حاولت معالجة هذه المشكلة عبر توفير مساحات مواتية للأطفال في مقراتها، لكن معظم المنظمات لم تفعل ذلك. ومن جهة أخرى فإن القيود المفروضة على حرية حركة النساء من قبل أزواجهن أو أقاربهن الذكور تحول دون قدرة بعض النساء على المشاركة. أخيراً، ذكرت عدة منظمات أن حالة الريبة العامة لدى بعض النساء السوريات تجاه الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية يزيد من تعقيد جهود الوصول. بالإضافة إلى ذلك، وفي إشارة تعكس ربما غياب جهود الانتشار الكافية من جانب المنظمات، انتقدت العديد من النساء السوريات اللاتي تمت مقابلتهن مراراً وتكراراً تواصل المنظمات مع نفس النساء بدلاً من دمج مجموعات جديدة من النساء في أنشطتهن.

3) محدودية الموارد المالية والتقنية

بالنظر إلى الاتجاه العام نحو تراجع دعم المانحين للمجتمع المدني السوري (والذي يعكس تحولات كبرى في سياسات المانحين المتعلقة بسوريا)، ونقص التمويل الخارجي المتاح للمنظمات المحلية الأصغر، فإن قلة من المنظمات التي تمت مقابلتها قادرة على تأمين تمويلها بنجاح. غير أن المبالغ المؤمنة تبقى غير كافية لتغطية الأنشطة المخطط لها أو تحقيق مجمل الأهداف التنظيمية. ويعني الكفاح المستمر لتأمين التمويل الكافي أن الكثير من المنظمات تقوم بأنشطتها على أساس تطوعي بالكامل. وقد ذكرت العديد منها أنها واجهت فترات طويلة من الصعوبات المالية بحيث لم تتمكن من تغطية أبسط التكاليف التنظيمية. 25 % من منظمات المجتمع المدني السوري التي تمت مقابلتها لا تمتلك أي تمويل على الإطلاق، فيما تحصل معظمها على تمويل سنوي لا يتجاوز 50,000 دولار. لم يكن هناك سوى استثناءين على هذا الصعيد، حيث تتلقى إحدى المنظمات بين 50,000 و 200,000 دولار في السنة والأخرى أكثر من 500,000 دولار.

العلاقات مع منظمات المجتمع المدني التركي

مع تنامي احتياجات التعليم والخدمات القانونية ودعم سبل العيش، بالإضافة إلى معالجة التوترات المتزايدة بين السوريين والمجتمعات المضيفة، أصبح من المهم أكثر من أي وقت مضى أن تقوم المنظمات السورية والتركية العاملة في شؤون اللاجئين بتنسيق جهودها إلى أقصى حد ممكن. ومع ذلك ثمة عقبات كبيرة تحول دون زيادة التنسيق، بما في ذلك الحواجز اللغوية، ونقص المعرفة حول سياق / عمليات كل من الطرفين، والاختلافات الثقافية، وغير ذلك من الأمور.

حالياً، ليس هناك تعاون أو تنسيق يذكر بين الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني التركي والسوري، ويتجلى غياب علاقات العمل هذا بشكل خاص في المنظمات الحقوقية. حين طُلب من المنظمات السورية التي تمت مقابلتها تسمية المنظمات التركية العاملة مع اللاجئين السوريين، جميعهم تقريباً تمكنوا من ذكر المنظمات الإنسانية الكبرى، مثل بلبل زاده وهيئة الإغاثة الإنسانية، بالإضافة لمؤسسات عامة مثل إدارة الكوارث والطوارئ والهلال الأحمر التركي. لكن قليلين فقط تمكنوا من ذكر أكثر من منظمة أو منظمتين حقوقيتين، مما يشير بوضوح إلى غياب واسع للحد الأدنى من المعرفة بمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق اللاجئين. العديد من المنظمات ذكرت الحواجز اللغوية كإحدى العقبات الرئيسية التي تمنعها من بناء علاقات مع نظيراتها التركية، باستثناء المنظمات العاملة في أورفة والتي يتحدث سكانها العربية وثمة مساحة للتواصل بين المجتمعين.

أشارت بضعة منظمات إلى حالة انعدام الثقة في المجتمع المدني السوري بين المنظمات التركية. كان من الصعب تحليل الأسباب الكامنة وراء ذلك، خاصة وأن الذين تمت مقابلتهم لم يتمكنوا من تسمية أي من المنظمات التركية غير الكبرى. ومع ذلك، يمكن تفسير انعدام الثقة هذا كامتداد لضعف الثقة العام بين مجتمعات اللاجئين والمجتمعات المضيفة، والذي يسوء بمرور الوقت ولا سيما وأن موظفي المنظمات السورية هم من اللاجئين أنفسهم. ومما يقوّي هذه الفرضية أن عدداً من اللاتي تمت مقابلتهن، لدى طرح السؤال عن العلاقة مع المنظمات التركية، أدرجن القضية ضمن السياق الأوسع للعلاقات بين السوريين والمجتمعات المضيفة، حيث قال أحد الموظفين الرئيسيين في إحدى المنظمات: «لا يوجد تعاون بيننا لأنهم ينظرون إلينا كغرباء».

ورأى آخرون ممن شملتهم المقابلات أن مشكلة عدم التنسيق بين المنظمات التركية والسورية هي مشكلة سورية في الغالب الأعم. فخلال السنوات الثماني الماضية، كان السوريون يحثون على التدخل العسكري لإنهاء الحرب ووقف تدفق اللاجئين إلى البلدان المجاورة وأوروبا دون جدوى. ثمة موقف مشترك بين السوريين هو أن الذين لم يختبروا الحرب لا يستطيعون فهم معاناة ولا سياق ولا تجربة من اختبروها. هذا الشعور هو أحد الأسباب التي تجعل بعض المنظمات السورية تنكفئ عن التعاون والتنسيق النشط مع نظيراتها التركية.

وتشارك العديد من المنظمات في الأنشطة التي نظمتها نظيراتها التركية، على الرغم من أنها عادة ما تكون فعاليات لمرة واحدة. 28 % من المنظمات التي تمت مقابلتها دخلت في شراكة مع منظمات التركية في مرحلة ما، غالباً لتنفيذ أنشطة لمرة واحدة كمعارض للأشغال المصنوعة من قبل نساء يعملن معها. وقد أشار البعض إلى مبادرات المطبخ السوري-التركي كنشاط تعاوني شاركوا فيه بشكل مستمر. ثمة منظمة واحدة فقط لديها مذكرة تفاهم مع منظمة

تركية تحيل إليها النساء المستفيدات. 24 % من المنظمات السورية دُعيت إلى المشاركة في فعاليات نظمتها نظيراتها التركية. تتفاوت هذه الفعاليات من المناصرة إلى المشاركة في إفطار خلال شهر رمضان. وذكرت منظمة واحدة أنها دُعيت لمرة واحدة من قبل جمعية المرأة والديمقراطية (KADEM) للتحدث بالنيابة عن اللاجئين في حفل أقيم في أنقرة عن أوضاع اللاجئين السوريين في تركيا، في حين دُعيت منظمة ثانية قبل جمعية بلبل زاده للكتابة في مجلة شهرية حول مختلف المواضيع المتعلقة بالنساء السوريات. وفي حالة ثالثة ذكرت منظمة سورية أنها استضافت في مركزها ورشتي عمل نظمتها منظمات تركية قدّمت لها مشورة قانونية حول حقوق النساء والقانون التركي.

ومع ذلك فإن حالات التعاون هذه غالباً ما تحدث مرة واحدة ولا تتطور إلى علاقات عمل مستدامة ومستمرة. الأهم من ذلك أن الفعاليات والشراكات كانت تدار من قبل منظمات إنسانية / قائمة على تلبية الاحتياجات، والعديد من هذه المنظمات كانت دينية الطابع بشكل صريح. وقد كانت الدعوات التي وجهتها منظمات نسوية أو حقوقية تركية إلى المنظمات السورية قليلة للغاية، وهو مؤشر آخر على أن عدم التنسيق والتعاون بين ممثلي المجتمع المدني السوري والتركي أكثر وضوحاً على مستوى المنظمات النسائية والحقوقية.

ثمة مثال فريد واحد ضمن البيانات التي تم جمعها: نساء أورفة، التي تضم موظفين أتراكاً وسوريين، كانت المنظمة الوحيدة التي تمكنت من الوصول إلى كلا المجتمعين وعملت مع كل من الأتراك والسوريين.

تفسيرات الجندر والنسوية

75 % من المنظمات المشاركة في المقابلات تعتبر نفسها نسوية. ومع ذلك، أظهر معظمهم ضعفاً في فهم ما يجب أن تكونه الأجندة النسوية. عرض بعضها فقط فهماً أولياً للجندر بالاستناد إلى ثنائية رجال / نساء التقليدية، بينما كانت الأخرى محافظة بشكل أكثر سفوراً، تنظر إلى المساواة حصرياً من منظور أدوار الجنسين كما يعرفها الدين / الثقافة.

اعتبرت منظمات أخرى الحركة النسوية مرادفة للعمل مع النساء، بمعنى أن أي منظمة تعمل مع النساء تصبح تلقائياً منظمة نسائية. ويعكس هذا الارتباك العام بين العديد من المنظمات التي تمت مقابلتها والتي تخلط بين عمل وتوجه المنظمات النسوية مع تلك التي تعمل مع النساء دون أن يكون لها أجندة نسوية بالضرورة. قليلات هن اللاتي عرّفن النسوية صراحة بأنها تحقيق المساواة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والشخصية بين الرجل والمرأة، إلى جانب تكافؤ الفرص بين جميع أفراد المجتمع بغض النظر عن نوع الجنس.

ويبدو أن المنظمات التي تنظر إلى المساواة من منظور أدوار الجنسين التقليدية تفترض أن تفعيل إمكانات المرأة يكمن في أشكال التمكين الاقتصادي التي تؤكد القوالب النمطية (مثل الخياطة والحياكة وتصفيف الشعر). كما قامت المجموعات نفسها (ومجموعات أخرى) بالتأكيد الشديد على قدرة النساء على لعب دور قيادي في سد الفجوة بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة، وهو رأي استُقي بدوره من افتراضات حول الخصائص «الفطرية» للمرأة والتي تُعزى عادة إلى الأنوثة، مما يعكس ضعفاً في فهم النسوية. علاوة على ذلك، أشارت بعض المنظمات إلى النساء غالباً بوصفهن «ضحايا»، وليس كفاعلات نشطات بإمكانهن إحداث التغيير، بما يعكس المواقف العامة تجاه اللاجئين بشكل عام والنساء على وجه الخصوص. ومن المرجح جداً أن هذه الافتراضات والانحيازات المتأصلة تؤثر في تصميم وتخطيط وتنفيذ برامج وأنشطة تمكين النساء.

ذكرت 35 % من المنظمات أنها تعتمد سياسات جندرية. وحين طُلب منها وصف هذه السياسات، ركزت على قضيتين رئيسيتين: المساواة بين الجنسين في مسائل التوظيف أو إعطاء فرص عمل للنساء. بالنسبة للمنظمات التي لم تكن منظمات نسائية صريحة، لكن لديها تركيز قوي على المرأة، شملت سياساتها الجندرية ضمان أن 50 % من مستفيديها نساء، بما في ذلك في فرص التدريب والتعليم. ذكرت منظمة واحدة فقط أنها تخطط لتوسيع سياساتها الجندرية لتشمل التحرش الجنسي في مكان العمل. وذكرت 57 % أنه ليس لديها سياسات جندرية، وبرّر البعض ذلك بأنهم يعملون فقط مع النساء وبالتالي ليسوا بحاجة إلى سياسات جندرية.

قلة هي المنظمات كانت تمكنت من تدريب عامليها على القضايا المتعلقة بالجندر. وغالباً ما كانت فرص التدريب مقدمة من منظمات محلية أو دولية أخرى، وفي معظم الحالات كان يحضر موظف/ة واحد/ة أو اثنان لا أكثر.

احتياجات النساء السوريات من منظور منظمات المجتمع المدني

ذكرت جميع المنظمات التي تمت مقابلتها أن النساء السوريات يواجهن مجموعة من التحديات والمشاكل الخاصة بنوع جنسهن. ومن هذه التحديات:

تردّي الظروف الاقتصادية والمعيشية: بما أن الكثير من العائلات السورية فقدت أفراد عائلتها الذكور خلال النزاع، فقد اضطلعت أعداد كبيرة من النساء بدور «المعيل الأساسي». ولم يكن لدى معظم هؤلاء سوى القليل من الخبرة في عمل سابق، والذي بالتوازي مع انعدام المهارات اللغوية المحلية صعّب عليهن عملية كسب المال لعائلاتهم.

الاستغلال والتحرش الجنسي في مكان العمل: نظراً للضغوط اليومية التي تواجهها الكثير من السوريات بهدف البقاء على قيد الحياة، فهن غالباً ما يضطررن للعمل في ظروف استغلالها تتسم بطول ساعات العمل وانخفاض الأجر وغياب الأمان والحماية القانوني. وبما أن استصدار تصاريح عمل ليس سهلاً، فلا يعود أمام الكثيرات سوى خيار العمل بشكل غير قانوني مقابل أجر أقل بكثير من نظيراتهن الأتراك في نفس الوظيفة. إن شعورهن بالاعتماد على الوظيفة لتلبية الاحتياجات الأساسية لأسرهن يؤدي إلى اختلال في ميزان القوى غالباً ما يستغله أرباب العمل، مما يقود إلى ظروف غير عادلة وبيئة معادية مفروضة على النساء السوريات في مكان العمل. هذه العوامل أيضاً تجعل النساء السوريات عرضة لخطر التحرش الجنسي والاعتداء الجنسي في مكان العمل. وقد كانت المنظمات التي تمت مقابلتها على وعي تام بهذه القضية وطرحتها مراراً أثناء المقابلات.

الاحتياجات القانونية والوصول إلى المعلومات: أشارت بعض المنظمات إلى الحاجة إلى زيادة التركيز على الدعم القانوني لضمان فهم النساء لحقوقهن. وقد أعربت العديد منها عن اعتقاد بأن سوريات كثيرات لا يعرفن مكان ولا كيفية الإبلاغ عن الجرائم. فإذا تعرضن للتحرش الجنسي في مكان العمل ورغبن في اتخاذ إجراء، من الضروري أن يعرفن كيف وأين يقمن بذلك. يسري ذلك أيضاً على الوضع القانوني للزيجات المبكرة والثانية، والتي رغم شيوعها في سوريا عموماً إلا أنها تكون أكثر في حالات النزوح.

يتبدى التمكين الاقتصادي والدعم الإنساني بشكل أساسي في برامج منظمات المجتمع المدني برامج ومجالات عملها. العديد من هذه المنظمات كانت قد تأسست تحديداً بغرض تحسين الظروف المعيشية للنساء السوريات أو للاجئين بشكل عام، وذلك فهي تسعى في المقام الأول إلى التمكين الاقتصادي. لكن هذه المنظمات بدأت تدريجياً في توسيع نطاق عملها ليشمل التمكين المعرفي. يبدو أن التعليم غير الرسمي هو السمة الرئيسية لهذا التحول، والذي يتضمن التدريب على القضايا الجنسانية والصحة الإنجابية ودورات اللغة المخصصة للنساء. كما أولت العديد من المنظمات، ولا سيما في أنطاكيا، اهتماماً خاصاً بالدعم القانوني، حيث لديها محامون يقدمون خدمات قانونية للنساء المحتاجات.

تعد دورات اللغة التركية من أهم الأولويات كذلك، حيث تظل اللغة أحد أكبر الحواجز التي تواجه النساء أثناء بحثهن عن وظائف أو تواصلهن مع المجتمع المضيف. لا تعمل الجهات الفاعلة في قضايا المرأة ضمن المجتمع المدني السوري بمعزل عن المنظمات الدولية العاملة في مجال المرأة، لذلك فهناك مساحة للتفاعل فيما بينها. وقد يكون هذا التفاعل، وما يترتب عليه من تقاسم للمعرفة، سبباً آخر وراء التحول المتزايد نحو أنشطة التمكين المعرفي، والتي تتسق أكثر مع المنظورات النسوية السائدة للتمكين.

وعلى الرغم من أن العديد من المنظمات السورية ترى في التحرش الجنسي والاستغلال الجنسي في مكان العمل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه النساء السوريات، إلا أنه ما من أدلة كافية على أنها تعالج هذه القضية بشكل رسمي في البرامج التي من تصميمها، ناهيك عن ورشات عمل التي يخصصها بعضها للتوعية بحقوق المرأة بشكل عام. قد يعكس ذلك ضعفاً في الخبرة وفي ترجمة الوعي بهذه المشاكل إلى برامج ملموسة، أو مخاوف من معالجة هذه القضية بسبب طبيعتها الحساسة.

عمليات التدخل التي تصممها منظمات المجتمع المدني السورية، وفقاً لمعظم المنظمات التي تمت مقابلتها، كانت تجري وفقاً للاستطلاعات و / أو التقييمات التي تجريها خلال اللقاءات الفردية أو مجموعات التركيز

التي تنظمها مع النساء في مناطق عملياتها. وفي حين ذكرت معظم المنظمات أن مشاريعها وبرامجها مصممة على أساس احتياجات النساء، لا يبدو أن معظمها يقوم بأنشطة جمع بيانات متواصلة لتطوير فهم متعمق لحاجات النساء اللاجئات وفق مختلف المؤشرات (مثل الطبقة والعمر ومستوى التعليم والدين والمهنة) ومراحل النزوح. لم تحدد بضعة منظمات أية منهجية معينة تتبعها في تصميم تدخلاتها، مكتفية بالقول إن فرق برامجها هي من يتولى عن عملية التصميم دون تقديم تفاصيل محددة.

فهم أوضاع النساء السوريات في تركيا: ملامح شخصية ومنظورات

معلومات سكانية:

الانتشار الجغرافي: تم إجراء مقابلات مع 211 امرأة خلال عملية البحث في سبعة مدن. كان العدد الأكبر في اسطنبول، حيث تم جمع بيانات في حيين مختلفين، وتضم اسطنبول أكبر عدد من اللاجئين السوريين بشكل عام (ما يقرب من 560,000). تم اختيار بقية العينة بناء على حجم وأثر/ تأثير اللاجئين السوريين في كل مدينة. على سبيل المثال، جاءت عنتاب في المرتبة الثانية من حيث عدد المقابلات، ليس فقط لأن عدد سكانها السوريين يبلغ حوالي 412,000، ولكن أيضاً لأنها لعبت دوراً فريداً كملتقى أساسي لمنظمات المجتمع المدني السوري، بالإضافة لكونها مدينة صناعية تضم عدداً كبيراً من العمال السوريين.

تكوين اللاجئين السوريين في المدن التركية بالمقابلة مع مدينتهم / منطقتهم الأصلية

حلب	112	(53.1 %)	الرقة	12	(5.7 %)	حماه	4	(1.9 %)
دير الزور	22	(10.4 %)	إدلب	13	(6.2 %)	درعا	2	(0.9 %)
الحسكة	17	(8.1 %)	حمص	9	(4.3 %)	طرطوس	1	(0.5 %)
دمشق	12	(5.7 %)	اللاذقية	7	(3.3 %)			

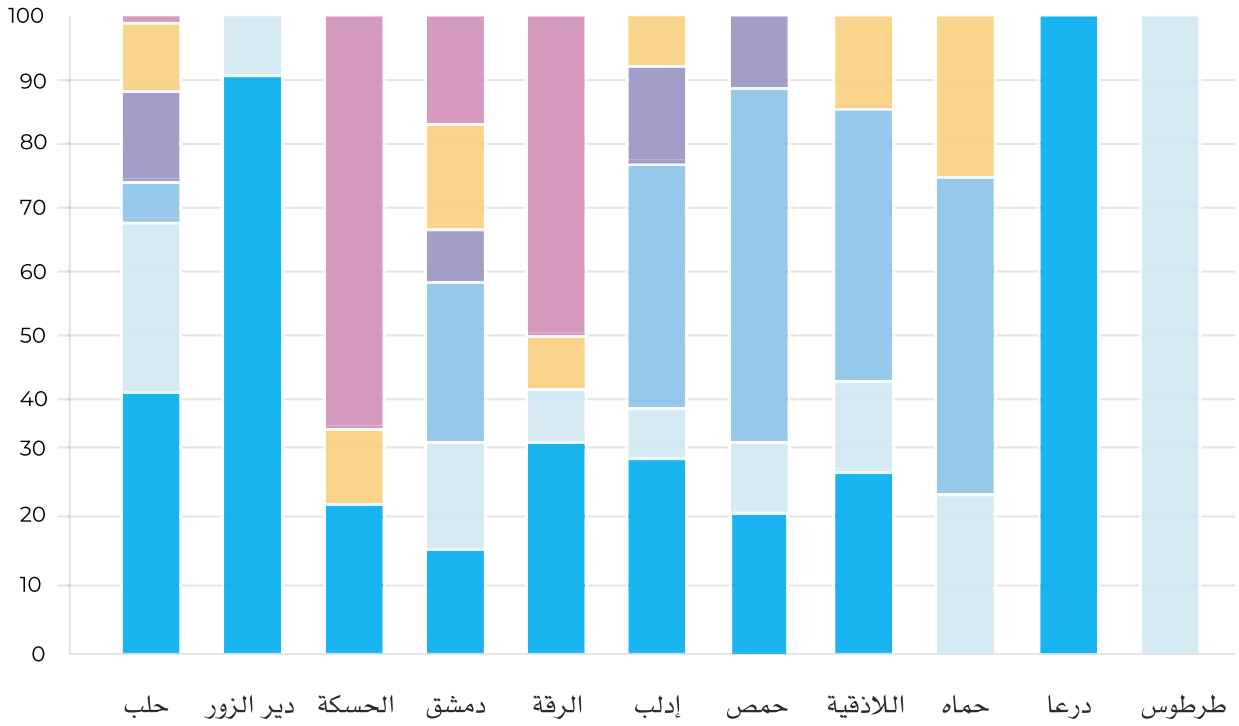

تظهر المقابلات مع النساء السوريات أن السلامة ووجود الشبكات الاجتماعية هما أهم العوامل المؤثرة في اختيار مكان الإقامة في بلد اللجوء. أظهرت النساء اللاتي تمت مقابلتهن ميلاً إلى اختيار مواقع يعيش فيها أقاربهن وجيرانهن وأشخاص من بلداتهن، وهذا هو حال مجتمعات المهاجرين بشكل عام كما توضحه الأدبيات ذات الصلة. على سبيل المثال، تستضيف أورفة عدداً كبيراً من السوريين الآتين في الأصل من الرقة ودير الزور، في حين يشكل السوريون الآتون من حلب أغلبية في عنتاب. العوامل الجغرافية مهمة هنا أيضاً؛ إذ يميل اللاجئون إلى الاستقرار في المدن الحدودية الأقرب إلى مدنهم، ليس فقط بسبب القرب ولكن أيضاً بسبب تشابه المدن الحدودية من حيث الطبيعة والثقافة، وفي بعض الحالات الطابع المعماري، مما يساعدهم على البقاء على اتصال مع موطنهم. كما فضل الكثير من السوريين الاستقرار في المدن الحدودية بسبب بقاء الحدود مفتوحة حتى عام 2015 وإمكانية التنقل بحرية جيئةً وذهاباً. لذلك أدى إغلاق الحدود إلى زيادة حركة السوريين باتجاه المدن الغربية مثل إزمير واسطنبول. تعتبر العلاقات التجارية بين المدن الحدودية عاملاً آخر، حيث يميل اللاجئون إلى الاستقرار في الأماكن التي يعرفونها بشكل أفضل. على سبيل المثال، ترتبط مدينتا عنتاب وحلب بعلاقات تجارية قديمة جمعت بينهما لعدة قرون.

من ناحية أخرى، كان السوريون المستقرون في اسطنبول مدفوعين في البداية بالعوامل الاقتصادية، حيث تقدم المدن الكبرى فرص عمل أكثر. ومع ذلك سرعان ما أدى النمو السريع للمجتمع السوري إلى جعل عوامل أخرى لا تقل أهمية عن العوامل الاقتصادية.

اللغة الأم وارتباطها بمدينة الإقامة

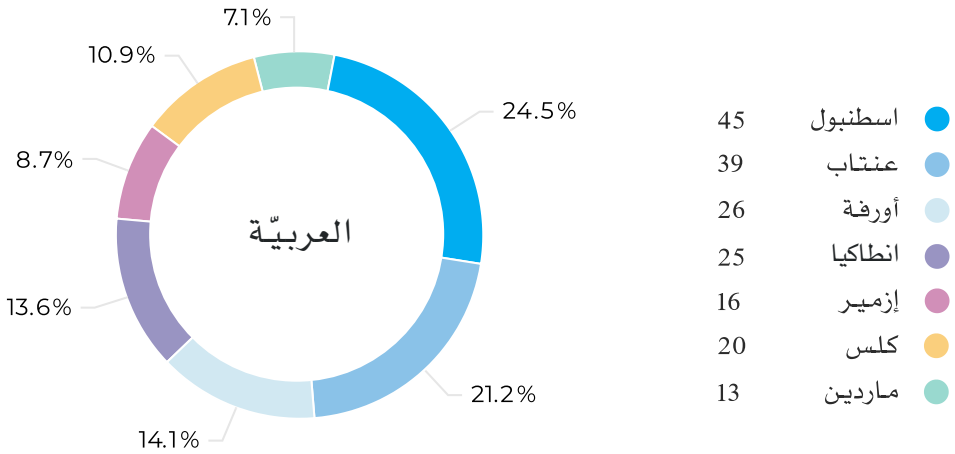

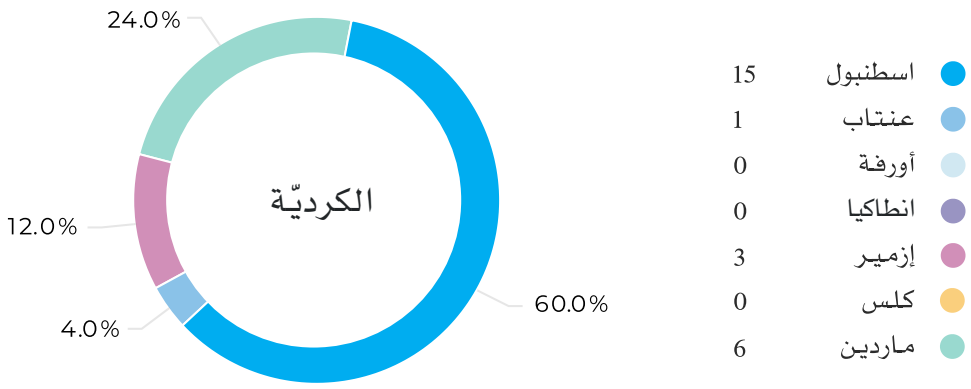

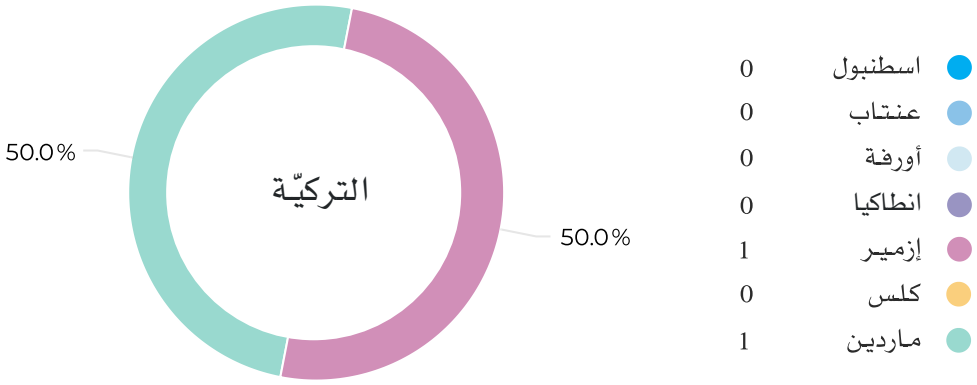

تعتبر القواسم الإثنية واللغوية عامل جذب آخر مهم لدى تحديد المكان الذي يختار فيه السوريون الاستقرار، حيث يمكنهم تخفيف الشعور بالانفكاك الاجتماعي والثقافي الناجم عن النزوح. على سبيل المثال، تستضيف ماردين عدداً كبيراً من السوريين الأكراد بسبب العدد الكبير لسكان المدينة الأكراد في الأصل. ولهذا السبب، يواجه الأطفال السوريون في ماردين أيضاً عنصرية أقل في المدارس من التي يواجهها نظراؤهم في مدن أخرى. كما أن العوامل المذكورة أعلاه (القواسم الإثنية واللغوية)، إلى جانب وجود شبكات اجتماعية سابقة، تفسر مغادرة العديد من أكراد سوريا للمدن الحدودية باتجاه إسطنبول بعد وصولهم إلى تركيا بوقت قصير. ومن المفارقات أن هذه العوامل مكنتهم في البداية من إيجاد وظائف وأماكن سكن أسهل من السوريين العرب.

الوصول إلى تركيا

تعكس أنماط الوصول إلى تركيا بين من أجريت معهن المقابلات الحركة العامة للسوريين في البلاد. تأثرت هذه الحركة بشدة بسياسات الحكومة التركية، والتي انتقلت من سياسة «الباب المفتوح» إلى فرض قيود وتأشيرات وبناء جدار حدودي، وهو التغيير الذي نتج بشكل كبير بعد البيان الأوروبي التركي. بينما هربت أكثر من 70 % من النساء اللاتي تمت مقابلتهن باتجاه تركيا بين عامي 2011 و2014، وصل أقل من 30 % منهن بعد عام 2014، و 3 % فقط وصلن عام 2017. على الرغم من تصاعد العنف في سوريا في عام 2014، خاصة مع استعادة النظام السيطرة على حلب وإجباره آلاف العائلات على مغادرة منازلها، انخفض عدد اللاجئين الوافدين إلى تركيا بشكل كبير، كما هو موضح في الرسم البياني. فرضت تركيا نظام التأشيرات على السوريين في 8 كانون الثاني 2016. قبل هذا التاريخ، كان بإمكان السوريين دخول البلاد دون تأشيرة. ظل الحصول على التأشيرة التركية في غاية الصعوبة، خاصة بالنسبة لمن بقي داخل سوريا. قبل عام 2016، كان دخول تركيا بشكل غير نظامي عبر طرق التهريب أمراً سهلاً نسبياً، وهو ما ذكرته عدة نساء وعكسته حقيقة أن غالبية السوريين في تركيا دخلوا البلاد بوسائل غير نظامية. ومع ذلك، بدأ هذا يتغير عام 2016، عندما جعلت التدابير الأمنية المكثفة التي فرضتها الشرطة التركية من التهريب مسألة صعبة ومكلفة للغاية. وعلاوة على ذلك، بدأت تركيا في بناء جدار على طول حدودها مع سوريا، مما زاد من تعقيد عملية التهريب.

فقط 33 % من النساء اللاتي تمت مقابلتهن (70 امرأة) دخلن تركيا بشكل قانوني، فيما دخلت 67 % منهن بشكل غير نظامي. وقد اضررت الأخيرات للدخول بهذا الشكل أساساً بسبب عدم امتلاكهن وثائق. الكثير من النساء السوريات لم يفكرن أبداً في الحصول على وثائق مثل جوازات السفر حين وجدن أنفسهن مضطرات للفرار، ووقتها لم يكن هناك وجود حكومي رسمي في مناطقهن لاستصدار مثل هذه الوثائق. وقد فقدت نساء أخريات وثائقهن في خضم النزاع. وعلاوة على ذلك، وكما ذُكر من قبل، كان يعتبر التهريب خياراً سهلاً حتى منتصف عام 2016. وقد أدى غياب الوثائق وعدم الدخول بشكل نظامي بالنسبة لغالبية النساء إلى حالة من الضعف والهشاشة في بلد اللجوء قيّدت حركتهن بين مدن تركيا وفاقمت الشعور بالخوف وعدم الاستقرار.

وصفت إحدى النساء تجربتها مع التهريب إلى تركيا على النحو التالي: «أنا شخص ذو إعاقة، أحتاج إلى المساعدة في المشي. تمكنت من دخول تركيا بعد خمس محاولات تهريب. في إحدى المرات قضيت 10 أيام على الحدود، وفشلت في الدخول واضطررت إلى العودة إلى إدلب. وفي وقت آخر، تمكنت من الدخول مع أشخاص آخرين، لكن قوات الجندرمة التركية أجبرتنا على العودة». وروت نساء أخريات قصصاً عن تعرضهن للاستغلال المالي من قبل المهربين، حيث زاد هؤلاء أسعارهم مع تكثف إجراءات أمن الحدود. ويقوم المهربون باستغلال وضع المهاجرين، ولا سيما النساء، الفارّين من الحرب والعنف بحثاً عن الأمان وعن حياة أفضل، مما يجعل المهاجرين عرضة للإساءة والاستغلال.

الحالة الاجتماعية للنساء اللاتي تمت مقابلتهن

62 % من النساء اللاتي تمت مقابلتهن متزوجات ويعشن مع أزواجهن، في حين تعيش 4.2 % منهن بدون أزواجهن، إما بسبب مشاركتهم في النزاع المسلح أو بسبب مقتلهم أو اختفائهم أو سفرهم خارج البلاد. وتمثل النساء المطلقات 4.7 % منهن، فيما تشكل الأرامل والمنفصلات عن أزواجهن 5.2 % وحوالي 10 %، على التوالي. هذا يعني أن الأسر التي ترأسها نساء تمثل 24 % من اللاتي تمت مقابلتهن، وهو ما لا يعكس واقع النساء السوريات في تركيا، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة الأسر التي ترأسها نساء هي في الواقع أعلى من ذلك. وعلاوة على ذلك، فإن بعض المشاركات في مجموعات التركيز في بعض المدن، مثل ماردين وكلس وإزمير، لم يشاركن في المقابلات الفردية، وقد كانت العديد منهن من المطلقات والأرامل. ستتم مناقشة التحولات الاجتماعية والثقافية الناتجة عن تغير هياكل الأسر ضمن مجتمع اللاجئين السوريين والزيادة الكبيرة في نسبة الأسر التي تقودها النساء في قسم لاحق.

مستوى التعليم

يلاحظ أن حوالي 50 % من النساء اللواتي تمت مقابلتهن قد حصلن على درجة تعليم منخفضة، توقفت عند المدرسة الإعدادية أو قبلها. وقد ذكرت 16.5 % من النساء أنّهنّ أنهين الدراسة الثانوية، و 32 % أنهن تخرجن من جامعات أو مؤسسات تعليمية. كما ذكرت عدة شابات أنهن لم يستطعن مواصلة تعليمهن في سوريا بسبب الحرب، وواجهن عدة تحديات لدى محاولتهن مواصلة تعليمهن في تركيا، ليس فقط بسبب مشكلة اللغة بل أيضاً بسبب افتقارهن إلى الوثائق التي تتطلبها الجامعات لتسجيلهن، والتي كانت في كثير من الحالات إما مفقودة أو يتعذر استصدارها. من ناحية أخرى، واجهت الشابات اللاتي نجحن في الالتحاق بالجامعات التركية تحديات أخرى تتعلق بعدم وضوح الوضع الإداري للطالب السوري، فالجامعات غير معتادة على التعامل مع السوريين، وقد قالت الشابات إنهن يعتمدن عادة على طلاب سوريين أكبر منهن للحصول على المعلومات التي يحتجنها.

مداخيل الأسر

بلغ متوسط الدخل الشهري لأسر النساء اللاتي تمت مقابلتهن أقل من الحد الأدنى العام للأجور الذي أعلنته الدولة التركية لعام 2018، والذي بلغ 1,603 ليرة تركية (ما يعادل 2,029 قبل اقتطاع ضريبة الدخل). يبين الرسم البياني أدناه متوسط مداخيل الأسر في كل موقع من المواقع السبعة. متوسط الدخل عنتاب أعلى من المدن الأخرى، وأعلى قليلاً من الحد الأدنى للأجور، لكن من المهم ملاحظة أن السوريين، على عكس الأتراك، لا يستفيدون من الضمان الاجتماعي، حيث الأغلبية منهم لا تملك تصاريح عمل ويحصلون على دخلهم من الاقتصاد غير الرسمي، مما يعرضهم للمزيد من المخاطر والإساءات، خاصة في حال كانوا يواجهون صعوبات مالية.

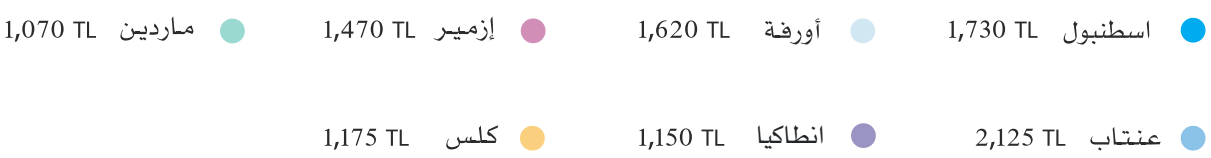

تصور النساء السوريات لأوضاعهن القانونية في تركيا

سبق أن ناقشنا تغيرات الوضع القانوني للسوريين في تركيا منذ بدء وصولهم إلى البلاد عام 2011، ومدى وحدود حقوقهم المنصوص عليها في ظل نظام الحماية المؤقتة. في هذا القسم سنتطرق إلى تصورات النساء السوريات لحقوقهن (أو غياب حقوقهن)، وكيفية استخدامهن للشبكات وآليات الدعم غير الرسمية من للتعويض عن افتقارهن للحقوق أو عدم حصولهن عليها.

على الرغم من أن الطلب على الوضع القانوني الطويل الأجل في تركيا ارتفع مع استيعاب السوريين أنهم لن يعودوا إلى سوريا في المستقبل المنظور، وأن الطرق المؤدية إلى أوروبا أغلقت نتيجة البيان الأوروبي التركي، ما تزال صفة اللاجئ في تركيا مطلباً غير واضح. على الرغم من أن بعض النساء اللاتي تمت مقابلتهن قمن بمقاربة أوضاعهن في تركيا مع أوضاع السوريين الذين يعيشون في أوروبا، إلا أنهن لم يضعن التباين بين الأوضاع القانونية المنصوص عليها لسوريي تركيا وأوروبا في سياقه الصحيح.

لم تكن معظم النساء على علم بتصنيفهن القانوني كأشخاص تحت «الحماية المؤقتة» ولا يتمتعن بصفة «اللجوء». وبدلاً من ذلك، كانت سردية الدولة التركية عن اللاجئين السوريين كـ«ضيوف» سائدة أيضاً بين اللاجئين أنفسهم. وكما ذكرت إحدى النساء اللاتي تمت مقابلتهن في عنتاب، «أن تكوني لاجئة يعني أن تكوني 'بدون'؛ يعني أن تكوني 'أقل من'؛ ويعني أن تكون درجة ثانية. أن تكوني ضيفاً أفضل، فهو يشعرك بأنك مرحب بك». إن الإشارة إلى وجودها في تركيا كضيفة بدلاً من الإشارة إلى حالة «الحماية المؤقتة» تدل أيضاً على مدى نجاح الدولة التركية في تحقيق ما سعت إليه من خلال سردية «الضيوف»؛ أي ليس فقط منع وتخفيف ردود الفعل بين المواطنين الأتراك، ولكن أيضاً تجنب مقاربة قضية اللاجئين السوريين من منظور حقوقي.

على أية حال، لا تقبل جميع النساء سردية «الضيوف» والوضع الظرفي لوجودهن في تركيا على محملها الظاهر. على سبيل المثال، بحسب ما قالته امرأة أخرى أجريت معها مقابلة في عنتاب: «أفكر في السنوات الخمس التي قضيتها في تركيا على أنها استراحة. أنا أشكر تركيا على فتح أبوابها لنا، وهو ما لم تفعله معظم الدول العربية للسوريين؛ لكني أرغب في الانتقال إلى أوروبا». وأعربت أخريات عن مشاعر مماثلة حيال حياتهن المعلقة في تركيا ورغبتهن في الانتقال إلى أوروبا سعياً وراء الاستقرار. لقد كان اللاجئون السوريون خلال سنواتهم الأولى في تركيا يقارنون بين سياسات الدولة التركية تجاه اللاجئين والسياسات غير المرحبة التي انتهجتها الدول العربية، وكانوا «ممتنين» لتركيا على سياسة الباب المفتوح التي اتبعتها على حدودها. لكن مع تقدم الوقت، أخذ اللاجئون يشعرون أكثر فأكثر بانعدام قدرتهم على إقامة حياة مستقرة في تركيا، فبدأوا بمقارنة الظروف حيث هم مع تلك الموجودة في أوروبا. هنا تعرّى خطاب الضيوف، وبدأ يتّضح أن الخطابات الشعبوية ستنتج في نهاية المطاف استياء وسخطاً شديدين ما لم يتم استبدالها بحقوق محددة تسمح للسوريين بتأسيس حياة آمنة في تركيا.

لم تكن الانتقادات الرئيسية التي وجهتها النساء السوريات لوضعهن القانوني في تركيا انتقادات لوضع الحماية المؤقتة بحد ذاته، بل لكيفية تبدي الوضع القانوني لهن ومعايشتهن له وفي حياتهن اليومية، ولا سيما عبر «الكيمليك»، أي بطاقة الحماية المؤقتة. على سبيل المثال، تحدثت معظم النساء عن الصعوبات التي يواجهنها في الحصول على الكيمليك. وعلى الرغم من أن قانون الأجانب الذي ينظم وضع السوريين في تركيا ذو طابع مركزي، إلا أن هناك لوائح محلية أيضاً. هذا التناقض بين القانون المركزي واللوائح المحلية هو في صميم المشاكل التي يواجهها السوريون في حياتهم اليومية. وسواء لأن بعض المحافظات مثل عنتاب وإسطنبول توقفت عن تسجيل السوريين، أو لنقص السعة البيروقراطية اللازمة لتسجيل الأعداد الكبيرة من السوريين في بعض المحافظات، شعرت العديد من العائلات السورية بأنها مضطرة إلى الدفع لسماسرة غير رسميين / غير قانونيين من أجل الحصول على الكيمليك، على الرغم من تأكيد السلطات التركية باستمرار أنه ليس لدى هؤلاء السماسرة أي وضع رسمي ضمن الدولة التركية.

لم تشر أي من النساء اللاتي تمت مقابلتهن إلى عملية استصدار الكيمليك على أنها «تسجيل». في خيال السوريين في تركيا، يبدو أن استصدار الكيمليك لا يتوافق مع التسجيل للحصول على وضع قانوني معين وعلى الحقوق التي يوفرها ذلك الوضع القانوني في تركيا. على سبيل المثال، جميع النساء اللاتي ذكرن مشاكل واجهتهن أثناء محاولة الوصول إلى الخدمات المذكورة أشرن إلى افتقارهن للكيمليك، لكن لم تنته أحدهم إلى العلاقة المفهومية بين غياب الكيمليك وعدم التسجيل للحصول على وضع الحماية المؤقتة. نُرجع ذلك بشكل أساسي إلى حقيقة أن سلطات الدولة لا تقوم بإعلام السوريين بدرجة كافية حول ما يعنيه الوضع المؤقت وما ينطوي عليه. بدلاً من ذلك، يكتشف السوريون إلى حد كبير الخدمات التي يمكنهم الوصول إليها من خلال شبكاتهم غير الرسمية وتجاربهم الفردية لدى ذهابهم إلى مزودي الخدمات الحكومية الآخرين كالمدارس والمستشفيات. يلعب هذا أيضاً دوراً رئيسياً في شعور السوريين بعدم الاستقرار في تركيا.

من المشاكل الرئيسية التي تواجهها الأسر السورية فيما يتعلق الأمر باستصدار الكيمليك عدم تطابق مدينة التسجيل ومدينة الإقامة الفعلية. فمنذ أن توقفت عنتاب عن تسجيل السوريين، توجب على الكثير من السوريين التسجيل في مدن أخرى مثل مرسين. ومع ذلك، يضمن الكيمليك الحق في الرعاية الصحية والتعليم فقط في المدينة التي صدر فيها. لذلك، تحدثت العديد من النساء عن عدم تمكن أطفالهن من التسجيل في المدارس العامة التركية في عنتاب. وقد أشير إلى هذا أيضاً كأحد الأسباب الرئيسية التي دفعتهن لتسجيل أطفالهن في المدارس السورية بدل المدارس العامة التركية. وبالمثل، ذكرن أنه بسبب عدم حصولهن على الرعاية الصحية في المستشفيات العامة التركية، لم يكن أمامهن سوى اللجوء لعيادات سورية غير مسجلة. من الواضح كيف يساهم غياب النظام البيروقراطي الكفء في نشوء مقدمي خدمات موازين للسوريين.

ذكرت إحدى المشاركات في مجموعة التركيز في اسطنبول أن والدها، المسجل في أورفة، مصاب بالسرطان ومات في اسطنبول. ومع ذلك، بسبب الخلل البيروقراطي الناجم عن عدم تطابق موقع التسجيل ومكان الإقامة الفعلية، لم يعلن وفاته النظام في أورفة، وبالتالي لم يكن يحق لأولاده الحصول على المنح الدراسية المخصصة للأيتام.

بخلاف عنتاب، يبدو أن إزمير موقع آخر يرتفع فيه معدل عدم التطابق بين مدينة التسجيل ومدينة الإقامة. يعود ذلك غالباً إلى أن إزمير لم تكن نقطة دخول إلى تركيا، بل وجهة ثانية يتوجه إليها السوريون بعد قضائهم لبعض الوقت في مدينة الدخول الأولى ومن ثم التوجه إلى إزمير بعد فشلهم في التسجيل حيث هم. يعتبر نقل التسجيل من مدينة لأخرى مشكلة رئيسية أخرى ذكرتها عدد من النساء. وعلى النقيض من عنتاب وإزمير، لم تذكر أي من النساء اللاتي تمت مقابلتهن في سلطان بيلي في اسطنبول أية مشاكل متعلقة باستصدار الكيمليك. وبالفعل كانت سهولة التسجيل في سلطان بيلي من أبرز عوامل الجذب في المنطقة.

في جميع المواقع السبعة التي أجري فيها العمل الميداني، كانت ثاني المشكلات الكبرى المتعلقة بالنساء ووضعهن القانوني المذكور استغلال السوريات في مكان العمل. على الرغم من أنه، بموجب القانون، يحق للسوريين الخاضعين للحماية المؤقتة الحصول على تصاريح عمل، إلا أن الغالبية الساحقة من السوريين في مختلف أنحاء تركيا يعملون بدون تصاريح عمل، الأمر الذي يمهد الطريق لاستغلالهم. وقد أصدرت السلطات التركية لائحة عمل جديدة للسوريين الخاضعين للحماية المؤقتة في كانون الثاني 2016. بحسب «اللائحة الخاصة بتوفير تصاريح عمل للأشخاص الخاضعين للحماية المؤقتة»، يحق للاجئين السوريين المسجلون في تركيا الحصول على تصاريح عمل فقط في مدينة تسجيلهم. علاوة على ذلك، ليس اللاجئون أنفسهم هم من يتقدمون للحصول على تصريح عمل، بل أصحاب العمل. وقد كان هذا الشرط من أهم الأسباب المؤدية للانخفاض الشديد في نسبة السوريين العاملين بتصاريح عمل.

معظم السوريين يعملون في قطاعات منخفضة المهارات، كالعمل الزراعي الموسمي أو مصانع النسيج. وقد ناقشت قلة من المشاركات في مجموعات التركيز كيف تضطر النساء الحاصلات على شهادات تعليم ثانوي أو حتى جامعي للعمل في قطاعات منخفضة المهارات بسبب صعوبة العثور على وظائف تتناسب مع مستوى تعليمهن. الكثير منهن يتقاضين رواتب تقل عن الحد الأدنى للأجور، ويعملن بدون ضمان اجتماعي. وقد صنفت معظم النساء السوريات اللاتي تمت مقابلتهن مشكلة الحصول على رواتب أقل من الحد الأدنى للأجور وبدون ضمان اجتماعي على أنها شكل من أشكال العنصرية، بدلاً من ربطها باستغلال العمال أو أشكلة سياسات الدولة تجاه إصدار تصاريح عمل للسوريين.

كما أن التوظيف بدون تصاريح عمل يجعل السوريين أكثر هشاشة حين يتعلق الأمر بالاحتكاك مع الشرطة. تحدثت العديد من النساء ثبطهن عملهن غير القانوني عن الذهاب إلى الشرطة لحل نزاعات دخلنها مع مواطنين أتراك، لأن من شأن ذلك أن يتسبب بمشاكل كبيرة لهن في حال قدمن شكوى. وعلاوة على ذلك، أشارت عدة نساء إلى حالات تهديد من مواطنين أتراك بشأن الذهاب إلى الشرطة. لذلك فإن الاستغلال في مكان العمل يقيد بشدة قدرة السوريات والسوريين على الوصول إلى العدالة في مجالات أخرى من حياتهم.

نظراً لعدم وجود إطار حقوقي متاحة للسوريين لمقاربة وتحليل أوضاعهم في تركيا، يبدو أنهم يقبلون الاستغلال الصريح كأمرٍ واقع لا يمكن تغييره. على سبيل المثال، ذكرت العديد من النساء السوريات أن «ساعات العمل في تركيا طويلة جداً»، غير مدركات لحقيقة أن ساعات العمل المفرطة الطول مخالفة للقانون التركي. وبالتالي، بدلاً من النظر إلى طول ساعات العمل كمظهر من مظاهر استغلال العمال السوريين، تتم مناقشتها كأمر مفروغ منه في تركيا. تحدثت بعض النساء عن الحصول على الجنسية فقط في سياق التخلص من ظروف العمل الاستغلالية. وقالت إحدى اللاتي تمت مقابلتهن في سلطان بيلي: «الأمر متروك لزوجي ليقرر ما إذا كنا سنحصل على الجنسية أم لا، لأنه هو الذي يحتاجها. هو الذي يعمل. إذا حصلنا على الجنسية ستتحسن ظروف عمله، لذلك عليه أن يقرر ما إذا كان يريد ذلك أم لا». وذكرت امرأة أخرى في سلطان بيلي أنها تريد المواطنة من أجل الحصول على ضمان اجتماعي في العمل مثل غيرها من العاملات والعمال الأتراك.

بسبب صعوبات العثور على وظائف تتماشى مع مهاراتهن، والظروف الاستغلالية التي يعانين منها في كثير من الأحيان ضمن الوظائف المتاحة، بدأت بعض النساء بمبادرات ذاتية لتوليد الدخل لعائلاتهن. بعض النساء اللاتي تمت مقابلتهن كن قد اجتمعن في أنطاكية ضمن الفعاليات التي نظمتها إحدى منظمات المجتمع المدني وقررن جمع مهاراتهن لبدء مبادرة أشبه بالتعاونية. استأجرن متجراً في حي منخفض التكلفة، وأخذت كل منهن تنتج منتجاً مختلفاً للبيع، وتراوحت المنتجات من المخللات إلى الصابون المصنوع يدوياً. حصلن على جميع التصاريح اللازمة من السلطات لفتح متجر، واعتبرن أن كل ما يحتجنه الآن لتوسيع متجرهن راع يثق بهن. وقد وفرت لهن المشاركة في هذه المبادرة شبكة أمان في حياتهن اليومية، مثلاً في مساعدة بعضهن البعض في أمور مثل رعاية الأطفال أو البحث عن شقة للإيجار.

لقد أوضحت المقابلات مع النساء السوريات أنه ليس ثمة وصول متكافئ للمساعدات الإنسانية والحقوق، ويرجع ذلك أساساً إلى عدم وجود قنوات رسمية للحصول على المعلومات. في جميع المواقع تقريباً، باستثناء سلطان بيلي، ذكرت بعض النساء أنهن يعرفن جيراناً تلقوا الدعم المالي والمساعدات الإنسانية المتاحة للسوريين بينما هن لم يتلقين أي شيء. عند سؤالهم عما إذا كن على دراية بالشروط التي على أفراد الأسرة الوفاء بها للحصول على هذه المساعدات – مثل وجود أطفال دون سن الثامنة عشرة ضمن الأسرة؛ أو عدد أفراد الأسرة في سن العمل؛ أو عدد كبار السن ضمن الأسرة؛ أو ما إذا كان أي من أفراد الأسرة معوقاً – أوضحت الإجابات أنه ليس لدى معظمهن فكرة واضحة عن ذلك. لذلك في بعض هذه الحالات، وبسبب الافتقار إلى المعلومات المتعلقة بالشروط اللازمة للحصول على المساعدات، تعتقد بعض النساء أن توزيع المساعدات متقطع وانتقائي بطبيعته، وأنهن تم استبعادهن بسبب افتقارهن للواسطة اللازمة.

عندما سئلن عن كيفية حصولهن على المعلومات المتعلقة بالمسائل القانونية أو الخدمات، أشارت معظم النساء في جميع المواقع إلى الشبكات غير الرسمية ضمن مجتمعهن. وبما أن معظم النساء في الأسرة يتعاطين مع السلطات العامة مثل مديرية التعليم وإدارات المدارس في المسائل المتعلقة بتسجيل الأطفال؛ وكذلك منظمات المجتمع المدني والهلال الأحمر في المسائل المتعلقة بالمساعدات الإنسانية والقانونية؛ ومحافظة المنطقة فيما يتعلق بالتسجيل؛ ينتهي الأمر باحتكار النساء سلطة الوصول إلى المعلومات ومشاركتها. وكما قالت إحدى اللاتي أجريت معهن مقابلة في عنتاب، «لدينا في تركيا فرص أكبر للتواصل الاجتماعي. لقد علمت بحقوقي لا من خلال المنظمات، بل من خلال اختلاطي مع الناس. هذا يجعل السوريات هنا أقوى من السوريات في سوريا».

حاولنا في هذا القسم أن نبيّن كيف أن الحقوق التي يمنحها القانون لا تترجَم بالضرورة إلى وصول متكافئ أو تطبيق عملي لهذه الحقوق. وقد جادلت النساء بأن على منظمات المجتمع المدني أن تلعب دوراً أكبر في حل هذه المشكلة، لأنها تشكل فضاءات عامة يمكن للنساء الوصول إليها بسهولة وأمان. وقد أشارت العديد من النساء اللاتي تمت مقابلتهن في إزمير إلى أن منظمات المجتمع المدني المتاحة لهن لم تزودهن فقط بجلسات تثقيفية حول حقوقهن كنساء سوريات في تركيا، بل أيضاً بالدعم حول كيفية وضع هذه المعلومات موضع التنفيذ. وبالإضافة إلى توفير المعلومات للنساء السوريات بشأن حقوقهم في تركيا، تقدم العديد من هذه المنظمات المجتمع المدني أيضاً خدمات المساعدة القانونية. يعني ذلك أنه، على سبيل المثال، إلى جانب وعيهن بحقهن في حال التعرض لأشكال مختلفة من العنف المنزلي، بإمكانهن الآن أيضاً الوصول إلى محامين عبر المنظمات لبدء دعاوى قضائية لتطليق أزواجهن. ذكرت النساء السوريات أن الوصول إلى المعلومات بشأن حقوقهن، فضلاً عن قدرتهن على ممارسة هذه الحقوق، ساهمت بشكل كبير في شعورهن بالتمكين والاستقرار في حياتهن في تركيا. ذكرت هؤلاء النساء أيضاً أنهن يرغبن بالبقاء في تركيا بدلاً من العودة إلى سوريا في المستقبل.

تغيير هيكلية الأسر

كان تغيير هيكلية الأسرة بفعل عنف الدولة والنزاع والهجرة الجماعية من العوامل الرئيسية التي غيرت الديناميات الجنسانية داخل المجتمعات السورية، سواء بطرق إيجابية أو سلبية. فمن ناحية عززت الآليات الإبداعية للتعامل مع الظروف القاسية في الشتات، وكذلك خلقت مساحات جديدة لمقاومة النساء ضمن المنزل. إلا أنها عززت أيضاً من ناحية أخرى الهياكل الأبوية وحالات استغلال النساء والأطفال التي تتطلب تدخل الدولة النشط.

أكدت العديد من النساء اللاتي تمت مقابلتهن، وخاصة في المدن الحدودية، أن الكثير من اللاجئات السوريات وصلن إلى تركيا بمفردهن مع أطفالهن. كان أزواج معظم هؤلاء النساء قد فقدن أزواجهن إما بسبب مقتلهم في الحرب أو بسبب سجنهم من قبل النظام. تمتلك الدولة التركية آليات لتوزيع المساعدات الإنسانية والمالية للأمهات العازبات، إلا أنها تفتقر حتى الآن إلى مقاربة تمكينية تسمح لهن بتأسيس حياة مستقلة لأنفسهن ولأطفالهن. من بين المشاركات في مجموعة التركيز في كلس، كانت هناك أمهات عازبات، وكان بعضهن يعيش مع أطفالهن في منازل تديرها جمعيات خيرية إسلامية لصالح أرامل سوريات. كانت لكل امرأة وطفلها / أطفالها غرفة في هذه المنازل، بالإضافة إلى مساحات مثل المطبخ والحمام تشترك فيها مع نساء أخريات وأطفالهن. بشكل عام، أفادت النساء أن هذه المنازل مفيدة كملاذ أول لأنها لم تتطلب دفع الإيجار، إلا أن أياً منهن لم يشر إلى هذه المنازل على أنها «مراكز إيواء». وقد ذكرن أن المشكلة الرئيسية في هذه المنازل هي انعدام الخصوصية. بالإضافة إلى ذلك، ذكرن أيضاً أنهن يفضلن لو تساعدهن المنظمات التي تدير المنازل على العثور على وظائف لدعم أنفسهن وأطفالهن.

ومن بين المشاركات في مجموعة التركيز في أنطاكيا أمهات عازبات يعيشن تجارب لجوء مختلفة عن تلك التي تعيشها نظيراتهن في كلس. وكما ورد في الأقسام السابقة، بدلاً من الاعتماد على المساعدات الإنسانية التي تقدمها الجمعيات الخيرية أو الدولة، قرر هؤلاء البدء ببناء تعاونية وفتح متجر يبعن فيه منتجاتهن اليدوية.

يظهر التباين بين مجموعتي الأمهات العازبات في كلس وأنطاكيا كيف يمكن للمقاربة التضامنية أن تساعد في بناء حياة مستقلة، بينما لا تسمح المقاربة الخيرية للنساء في تجاوز وضعهن الحالي والمضي في تأسيس حياتهن المستقلة.

ليست خسارة الأزواج نتيجة لعنف الدولة أو النزاع قبل المجيء إلى تركيا السبب الوحيد لترؤس النساء لأسرهن. فقد أشارت العديد من النساء اللاتي تمت مقابلتهن إلى ارتفاع معدلات الطلاق بين السوريات بعد أن أصبحن لاجئات. بشكل عام، بدا أن النساء اللاتي شاركن في مجموعات التركيز يرين أن النساء في تركيا يتمتعن بحقوق أكثر من سوريا، وقد أدى ذلك إلى تمكين وتشجيع النساء السوريات. وعلى الرغم من أن المعلومات القانونية المتعلقة بحقوق المرأة كانت الخطوة الأولى نحو اتخاذ قرار الطلاق، إلا أن دعم ممارسة هذه الحقوق هو الدافع الرئيسي للتحرك على ما يبدو. ذكرت المشاركات في المقابلات أن هذا الدعم كان يأتي إما من جيرانهن الأتراك أو من منظمات المجتمع المدني التركية. وقد روت إحدى النساء قصتها كما يلي:

«لقد غيرتنا تركيا جميعاً. تزوجت عندما كان عمري 13 سنة. في سوريا لم يكن الرجال يخافون من القانون. حين كنا هناك كان يضربني. هنا حين ضربني سمعتني جارتي وأخبرتني أن بإمكاني أن أبعث لها بإشارة في المرة القادمة لكي تتصل

بالشرطة. لذلك قلت لزوجي أنني سأتصل بالشرطة في حال ضربني مرة أخرى. وتوقف عن ضربي. ثم انفصلنا فيما بعد».

وقالت أخرى: «الأخبار تنتشر بسرعة. هنا تأتي الشرطة وتعتقل الأزواج في حال اشتكت زوجاتهن من العنف المنزلي. لذلك توقف العديد من الأزواج عن ضرب زوجاتهم. أيضاً، في إحدى المحاضرات في المنظمة تعلمنا عن أنواع العنف المختلفة، وهي لا تقتصر على الضرب. فالعنف الجنسي من قبل الزوج هو أيضاً جريمة هنا، وكذلك العنف الاقتصادي. إذا أجبر الزوج زوجته على ممارسة الجنس فالزوجة تعلم أنها بإمكانها تقديم شكوى إلى الشرطة».

شددت بعض من أجريت معهن مقابلات على الفرق بين الانفصال والطلاق، وعلى دور منظمات المجتمع المدني في مساعدة النساء السوريات على الاضطلاع بالعملية القانونية اللازمة. على الرغم من انفصال الكثير من النساء السوريات عن أزواجهن أثناء وجودهن في تركيا، إلا أنهن لم يقمن بالإجراءات القانونية الخاصة بالطلاق، وليس بإمكانهن الاستفادة من الحقوق القانونية التي تضمنها لهن الحكومة التركية كالنفقة والدعم المالي. علاوة على ذلك، وبما أن المساعدات المالية التي تحصل عليها الأسر عبر الهلال الأحمر التركي مسجلة في كثير من الحالات باسم الزوج، تفقد الزوجة والأطفال إمكانية الوصول إلى هذه المساعدات حين تنفصل الأسرة دون أن تقضي المحكمة بالطلاق. وقد شدد النساء المشاركات في المقابلات على دور منظمات المجتمع المدني في تزويدهن بمحامين يقدمون لهن المشورة ويمثلونهن أيضاً في المحكمة في قضايا الطلاق.

أشارت النساء اللاتي تمت مقابلتهن أن الاستقلالية المالية التي اكتسبتها النساء نتيجة عملهن في تركيا هي السبب الرئيسي الذي مكّن النساء من اتخاذ القرار بتطليق أزواجهن. كما ذكرت أخريات أن مما يشجعهن على الانفصال عن أزواجهن وجودهن خارج بلداتهن، وبالتالي بعيداً عن الضغوط الاجتماعية للمجتمع والعائلة الممتدة. علاوة على ذلك، يمنح القانون التركي الأمهات الحق في حضانة أطفالهن (مع بعض الاستثناءات، بالطبع) وقد كان ذلك أيضاً من الأسباب الرئيسية التي أتاحت للنساء الطلاق هنا في تركيا، وليس في سوريا التي كن يخشين فيها خسارة أطفالهن.

ومع ذلك، لا تستطيع جميع النساء ترك أزواجهن ببساطة. بعض اللاتي تمت مقابلتهن روين قصصاً عن اضطرارهن لتحمل عنف أزواجهن بسبب اعتمادهن المالي عليهم. في مثل هذه الحالات، بحسب إشارة النساء المشاركات في المقابلات، يلعب الوصول إلى مراكز إيواء خاصة بالنساء دوراً كبيراً في اتخاذهن الخطوة الأولى نحو ترك معنّفيهن. وفي حالات أخرى، ذكرت النساء أنه بعد الطلاق، اضطر أطفالهن الذين كانوا في سن الدراسة للعمل لرعاية الأسرة. ومن هنا يلعب الدعم المالي المستدام من جانب الدولة للأسر التي ترأسها نساء دوراً حيوياً في تمكين أطفال المطلقات من مواصلة تعليمهم. علاوة على ذلك، في كثير من الحالات لا تملك المرأة المطلقة أي مكان تترك فيه أطفالها للذهاب إلى العمل. وبسبب غياب العائلة الممتدة التي كانت توفر في السابق بيئة داعمة، وأيضاً لأن الكثير من أماكن العمل لا تحتوي على رعاية يومية تتيح لعاملاتها إحضار أطفالهن، فإنه يتعذر على بعض النساء الذهاب إلى العمل.

ومن القضايا التي كان ظهر فيها نقص واضح في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالنظام القانوني في تركيا ظاهرة الزواج الثاني. وقد زوجت العديد من الأسر بناتها لرجال أتراك كزوجات ثانيات، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى مشكلات مالية.

لا تسمح تركيا، التي يحكمها القانون المدني، بالزواج إلا من شخص واحد، وليس للزواج الديني أي مفعول قانوني. وبما أن غالبية السكان الأتراك من المسلمين السنة، يفترض معظم اللاجئين السوريين أن تركيا تحكمها الشريعة الإسلامية، ما يعني السماح للرجال بما يصل إلى أربع زيجات. ولذلك فإن العديد من النساء اللاتي تزوجن من رجال أتراك كزوجات ثانيات لم يعلمن أن هذه الزيجات الدينية المزعومة ليست ملزمة قانونياً.

ومع ذلك، من الواضح من كلام العديد من اللاتي شاركن في المقابلات أنه، منذ بدأت منظمات المجتمع المدني إعطاء الأولوية لهذه المسألة، تمكنت الكثير من السوريات من الوصول إلى دورات تثقيفية في المنظومة القانونية في تركيا. وقد كان لذلك تأثير إيجابي على مشاركة النساء في عمليات صنع القرار فيما يتعلق بالزواج. وعلى الرغم من أن من الصعب للغاية الحصول على أي بيانات إحصائية حول هذا الموضوع، إلا أنه بالاستناد إلى المقابلات من الواضح أن هناك انخفاضاً في حالات الزواج الثاني بين نساء سوريات ورجال أتراك.

ثمة نقاش مماثل يتعلق بقضية زواج القاصرات. هناك تقارير كثيرة تفيد بحدوث حالات تزويج فتيات سوريات دون سن الثامنة عشرة، وبعضهن لا تتجاوز أعمارهن ثلاث عشرة سنة. وكما توضح مشاركات النساء اللاتي تمت مقابلتهن، لا تكفي المحاججة الثقافوية لتفسير هذه الجرائم المرتكبة. بل يبدو أن الصعوبات المالية التي تواجهها

العائلات السورية في تركيا هي السبب الأبرز وراء ارتفاع نسبة زواج القاصرات. ورغم أنها جريمة في تركيا، وتستلزم إجراء عقابياً، إلا أنه فقط مؤخراً بدأت الدولة في اتخاذ خطوات لمنعها. ذكرت بعض المشاركات في مجموعة التركيز أنهن شاهدن أزواجاً يُعتقلن بعد اكتشاف مسؤولي الدولة لمثل هذه الحالات. وقتها كانت تعطى الفتيات الخيار بين العودة للعيش مع والديها أو البقاء في عهدة الدولة. فقط بعد بدء الدولة باتخاذ إجراءات عقابية يبدو أنه حصل انخفاض في نسبة الزواج المبكر.

تصور النساء السوريات لأبرز المشكلات التي يواجهنها في تركيا

تواجه اللاجئات مشاكل مختلفة في تركيا، تتراوح بين المشاكل الاقتصادية والتحرشات الجنسية وإساءة المعاملة. يتناول هذا القسم هذه المشاكل من منظور النساء السوريات.

المشاكل الاقتصادية

نظراً للضغوط اليومية الواقعة على السوريين بقصد البقاء على قيد الحياة في ظل حالة النزوح المطول في تركيا، تمت الإشارة إلى المشاكل المتعلقة بتلبية الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والمأوى على أنها القضية الأكثر إلحاحاً بالنسبة النساء اللاتي تمت مقابلتهن.

1. الاستغلال في التوظيف ومكان العمل

أبرزت معظم النساء اللاتي تمت مقابلتهن حالات الاستغلال في التوظيف ومكان العمل. من الصعب للغاية على السوريين العثور على وظائف تتناسب مع مهاراتهم وتعليمهم في تركيا. وفي حين تتطلب قوانين العمل من السوريين استصدار تصريح عمل من أجل الحصول على عمل قانوني، فإن العديد من أصحاب العمل يرغبون في توظيف السوريين بشكل غير قانوني للاستفادة من تكاليف العمالة الرخيصة نسبياً. يصعب على السوريين الحصول على تصاريح عمل، الأمر الذي يجبر كثيرين منهم، بما في ذلك النساء، على إيجاد وسائل بديلة لكسب الرزق. أغلبية النساء العاملات اللاتي تمت مقابلتهن مضطرات للعمل في الاقتصاد غير الرسمي أو الموازي، مما يعرّضهن لأجور غير عادلة وظروف عمل غير آمنة. تحدثت كثيرات عن تعرضهن للاستغلال في العمل، سواء على مستوى شح الرواتب أو طول ساعات العمل، وقد ذكر عدة نساء أن السوريين يكسبون أقل ويعلمون أكثر من المواطنين الأتراك الذين يشغلون نفس المنصب. وقد أُشير في عدة مقابلات أن النساء مجبرات على قبول شروط عمل غير عادلة. وفي حال قرر صاحب العمل عدم دفع أو خفض الراتب بشكل تعسفي، لا يمكن للنساء إحالة ذلك إلى الشرطة، فقد يتعرضن لخطر الترحيل أو السجن. تنظر النساء السوريات إلى القانون على أنه دوماً لصالح المواطن التركي، حتى لو كان هذا الأخير هو من يرتكب الجريمة عبر استغلال اللاجئين. وقد قالت العديد منهن: «في أي مواجهة بينك وبين المواطن، المواطن يفوز دائماً».

كانت نسبة النساء العاملات في سوريا قبل عام 2011 منخفضة بشكل عام. الكثير من النساء اللاتي يبحثن عن عمل في تركيا لم يكنّ يعملن من قبل، وقد اضطرن للبحث عن العمل بسبب الظروف المعيشية الصعبة، وخصوصاً مع زيادة الأسر التي ترأسها نساء إما بسبب وفاة أزواجهن، أو اختفائهم، أو مشاركتهم في المعارك، أو طلبهم اللجوء في أوروبا، وكذلك بسبب معدلات الطلاق المتزايدة. يبين الرسم البياني أدناه الوضع الوظيفي بين النساء اللاتي تمت مقابلتهن.

لدى سؤال النساء عن كيفية عثورهن على فرص عمل، أشارت الأغلبية إلى الشبكات الشخصية بالدرجة الأولى (أي الأصدقاء والأقارب السوريين)، في حين ذكر البعض أن قدرتهن على التحدث بالتركية هي التي أمنت لهن العمل بسبب تطور علاقاتهن بالمواطنين الأتراك. وأكدت العديد من النساء أن المنظمات السورية والتركية لم تقدم لهن أي دعم في إيجاد فرص عمل، الأمر الذي يعكس رأي النساء بأنه ينبغي أن تكون هناك استجابة أوسع للاحتياجات الأكثر إلحاحاً بشكل عام. انظر الرسم البياني أدناه:

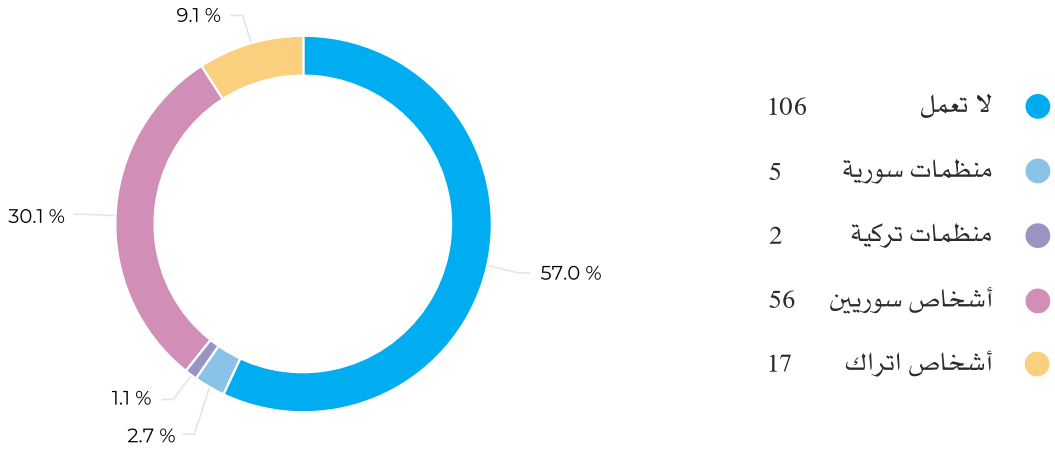

أشارت عدة نساء إلى مشكلات أخرى مرتبطة بقطاع العمل غير الرسمي، مثل عمالة الأطفال. فقد ذكرت عدة نساء أن أعداداً كبيرة من الأطفال تعمل معهن خلال العطل المدرسية وعطلات نهاية الأسبوع. علاوة على ذلك، لا تجد المرأة في العادة وظيفة تناسب مجال خبرتها، وتضطر المهنيات ذوات المؤهلات العالية، كالمحاسبات القانونيات مثلاً، إلى العمل في وظائف وضيعة من أجل البقاء. يعتبر هذا الوضع من أعراض بيئات العمل في معظم مجتمعات اللاجئين، حيث غالباً ما يكون اللاجئون المتعلمون أكثر تأهيلاً بكثير من الوظائف الوحيدة المتاحة لهم. وقد أشارت أخريات إلى التمييز باعتباره سبباً من أسباب انعدام فرص العمل.

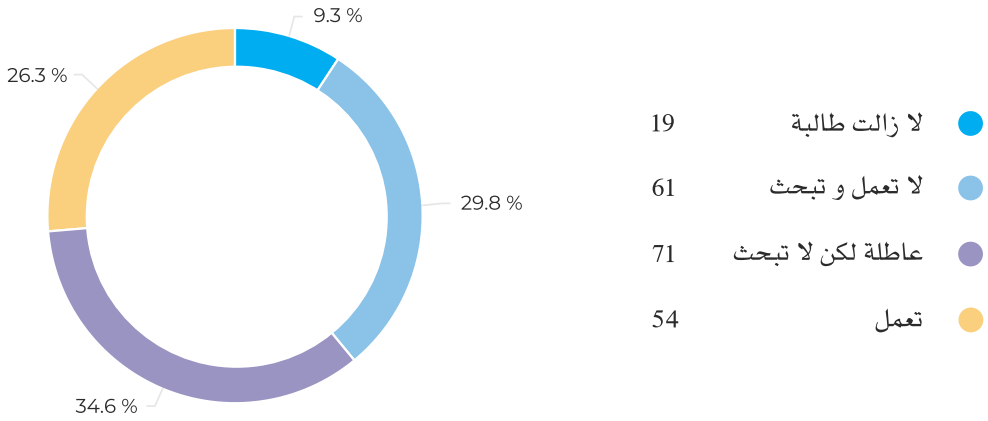

2. السكن:

تواجه النساء السوريات اللاتي تمت مقابلتهن صعوبات كبيرة في إيجاد منازل مناسبة وميسورة التكلفة. وقد تم تسليط الضوء على هذه المشكلة في جميع المواقع السبعة التي استهدفها هذا البحث. المواقع المختارة للبحث الميداني تستضيف أكبر عدد من اللاجئين في جميع أنحاء البلاد. ومنذ وصول السوريين، زادت تكلفة الإيجار بسبب تزايد الطلب. في أماكن مثل عنتاب، تم بناء أحياء بأكملها لاستيعاب التدفق الكبير للسوريين، وأخذت تنمو بسرعة استجابة لاحتياجات الإسكان. ذكرت عدة نساء تمت مقابلتهن أنهن يعتزمن استئجار منازل رخيصة تتناسب مع دخل الأسرة. غالباً ما تكون هذه المنازل قديمة وتعاني من العديد من المشاكل، كالطوابق السفلية الرطبة والمليئة بالعفن، والتي تسبب مشاكل صحية للأسر التي تشغلها، وخاصة الأطفال الصغار. علاوة على ذلك، تعيش العديد من النساء في منازل مشتركة مع أقاربهن

الآخرين بسبب عدم قدرتهن على تحمل تكلفة الإيجار لوحدهن، مما يجبرهن على العيش في أجواء مكتظة. وقد كان هذا الواقع يستخدم أيضاً كذريعة من قبل أصحاب البيوت لرفض تأجير شققهم للأسر السورية. وعلاوة على ذلك، اضطرت الكثير من النساء إلى تغيير منازلهن عدة مرات للعثور على منازل أرخص، مما يفاقم مشاعر عدم الاستقرار لديهن، كما في الرسم البياني أدناه.

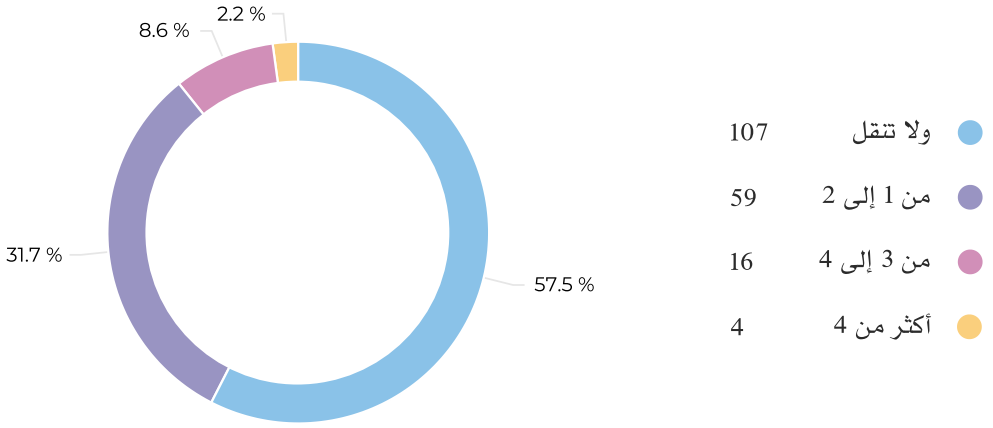

التحرش الجنسي وسوء المعاملة

من الأمور الرئيسية التي وجد إليها هذا البحث ارتفاع معدل التحرش الجنسي الذي تخضع له النساء في تركيا. أكثر من 20 % ممن تمت مقابلتهن تحدثن عن التحرش الجنسي ووصفنه بأنه مشكلة حقيقية تواجهها النساء السوريات في تركيا. وقد روت عدة نساء تمت مقابلتهن حوادث تحرش أو اعتداء جنسي حدثت لهن، أو أمامهن، أو لنساء يعرفنهن. هذه الحوادث، كما يتوضح في المقابلات، تجري بشكل رئيسي في الأسواق والشوارع ووسائل النقل العام. قالت إحدى من أجريت معهن المقابلات: «كنت إحدى المرات مع مجموعة من النساء، وإذ برجل تركي كبير في السن يصفع إحدانا على مؤخرتها، كان يعلم أننا سوريات». وقالت أخرى: «في العديد من المرات كان الرجال الاتراك يتبعننا في سياراتهم لعلمهن بأننا سوريات. يعتقدون أن السوريات رخيصات. أنا حتى لا أذهب إلى البازار لأن الرجال الأتراك المسنين يضايقوننا، يتحرشون بأيديهم بشكل غير لائق». وقد ربطت العديد من النساء التحرش الجنسي الذي يواجهنه بكونهن سوريات، حيث يعتمد التحرش على هويتهن السورية أكثر من هويتهن كنساء – على الرغم من عدم اتفاق جميع اللاتي تمت مقابلتهن على هذا الشعور. يعكس هذا الربط التوتر بين المجتمعات السورية والمجتمعات المضيفة، لكنه يعكس أيضاً إنكار أو التقليل من الطبيعة الجندرية الواضحة للتحرشات المحددة التي يواجهنها. ترفض نساء كثيرات الاعتقاد بأن ما يعانين منه هو شكل من إشكال سوء المعاملة، حيث يجدن من الأسهل تفسيرها كامتداد للشعور العدائي العام تجاه السوريين، وليس كشكل من أشكال العنف الجنساني. يمكن أيضاً تحليل ذلك كحالة من حالات الهويات المتقاطعة وتحول العنف الجنساني إلى أداة عنصرية موجهة ضد اللاجئين، خاصة عندما يشعر الطرفان بأن القانون لا يحمي اللاجئات.

تجدر الإشارة إلى ورود حالات تحرش جنسي غالباً في المقابلات الفردية؛ فيما أثار عدد أقل من النساء خلال مناقشات مجموعات التركيز مسألة التحرش الجنسي أو سوء المعاملة. هذا قد يعكس ذلك قضية منهجية، إلا أن أحد الأسباب الرئيسية لعدم إقدام المرأة على التحدث أو التبليغ عن التحرش الجنسي مشاعر العار والخوف من التبعات الاجتماعية لذلك، كتلقّي الأحكام غير العادلة من جانب مجتمعهن. وعليه فمن المرجح أن تكون المشاركات في مجموعات التركيز قد تردّدن في طرح هذه القضايا أمام المشاركات الأخريات. على سبيل المثال، وجدنا حالات ذكرت فيها النساء أنهن مطلقات خلال مقابلاتهن الفردية ولكن شعرت بالحاجة إلى إخفاء ذلك خلال مناقشات مجموعات التركيز.

يوضح الرسم البياني أدناه عدد حالات التحرش الجنسي في كل مدينة. لا بد من الإشارة إلى أن عدد مرات الذكر لا يشير بالضرورة إلى انتشار التحرش في مدينة ما أكثر من أخرى. فقد يعزى ذلك إلى انفتاح بعض النساء على

مناقشة قضايا حساسة مثل التحرش الجنسي، وكثرة عددهن بين اللاتي تمت مقابلتهن في بعض المدن دوناً عن مدن أخرى. بعبارة أخرى، لا ينبغي استخدام النتائج التالية كأساس لوضع افتراضات حول السياق الاجتماعي لأي من هذه المدن.

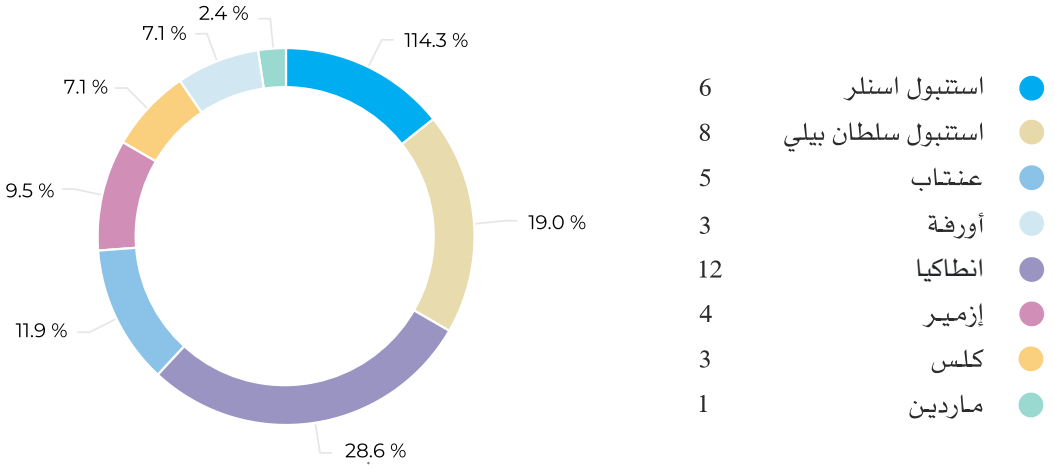

خطاب الكراهية وجرائم الكراهية

أفادت بعض النساء السوريات وجود زيادة ملحوظة في كمية العداء الموجهة ضدهم من قبل الأتراك خلال السنوات الماضية. وفيما يتراوح بين السلوك البغيض والاعتداءات الصغرى وصولاً إلى العنف المكشوف، توجد الظاهرة في جميع المدن تقريباً بدرجات وأشكال متباينة؛ وجميع الأشكال تنطوي على ممارسات الإقصاء والرفض. يبدو أن ماردين هي المدينة الوحيدة التي تشعر فيها النساء برفض أقل وتواجه مشكلات أقل مع المجتمع المحلي. تختلف أشكال العنصرية التي تعايشها النساء بحسب المحتوى. على سبيل المثال، ذكرت بضعة نساء أن سكان ماردين الأتراك لا يحبون السوريين الذين حصلوا على الجنسية التركية. ومن جهة أخرى ذكرت عدة نساء أنهن تعرضن للعنف في الشوارع بسبب مظهرهن الخارجي؛ فالسوريات يرتدين الحجاب بشكل مختلف عن النساء التركيات، مما يجعلهن واضحات وبالتالي أهدافاً سهلة للعنصرية. وقالت عدة نساء تمت مقابلتهن إنهن بدأن يرتدين الحجاب التركي بهدف تجنب العنف والمضايقات في الشوارع. كما يعتبر رفض تسجيل الأطفال السوريين في المدارس التركية من أهم ما يشغل بال النساء اللاتي تحدثن عن العنف. تميل النساء إلى تصنيف علاقاتهن مع المجتمع التركي بحسب مدى اندماج ورفاه أطفالهن في المدارس.

اللغة

ذكرت غالبية النساء اللاتي تمت مقابلتهن إن اللغة تمثل إحدى مشكلاتهن الأساسية في تركيا. يؤثر نقص المهارات اللغوية التركية على جميع جوانب حياة النساء السوريات في تركيا، من العثور على الوظائف إلى التواصل مع المجتمع المضيف وصولاً إلى فهم حقوقهن في البلاد. تم ذكر اللغة على أنها تحدٍ رئيسي وخاصة حين يتعلق الأمر بخدمات معينة، كالرعاية الصحية وتعليم أطفالهن، أو حصولهن هن على التعليم، ولا سيما بالنسبة لطالبات الجامعة. تكافح الأمهات مع أطفالهن سبب عجزهن عن دعمهم في دراستهم المنزلية. وقد اشتكت عدة نساء من معاملة أطفالهن في المدرسة كما يعامَل أقرانهم الأتراك، رغم أن من حقهم الحصول على معاملة خاصة لأنهم ليسوا متحدثين أصليين. ونتيجة لحاجز اللغة، تتردد الكثير من النساء في استخدام الخدمات الصحية؛ وبالفعل ذكرت العديد من النساء أنهن يفضلن الذهاب إلى أطباء سوريين، لأنهن ببساطة لا يستطعن التواصل مع الطاقم الطبي التركي. ومن ناحية أخرى لم تبذل الحكومة جهداً كافياً لضم الأطباء السوريين إلى نظام الصحة العامة، رغم السماح لبعضهم بفتح مراكز وعيادات طبية خاصة.

حوالي 60 % من النساء اللاتي تمت مقابلتهن يتحدثن ويفهمن جزءاً يسيراً من اللغة التركية، بما يمكّنهن من إجراء محادثات أساسية تتعلق بالحياة اليومية. معظمهن عزين عدم إجادة اللغة إلى تعذر تحمل تكاليف الدورات المدفوعة أو تكاليف وسائل النقل بالنسبة للدورات المجانية، وكذلك قلة الدورات المجانية التي تقدمها الدولة أو المنظمات غير الحكومية. ومع ذلك، هناك من يتعلمن اللغة بسبب انشغالهن في العمل، أو لأسباب عائلية تتعلق عادة بالقيود المفروضة على حركتهم من قبل عائلاتهم.

التعليم

يعتبر الوصول إلى التعليم من أبرز القضايا الملحّة التي أثارتها النساء السوريات خلال المقابلات ومناقشات مجموعات التركيز. هذا على الرغم من اتخاذ السلطات التركية خطوات لمعالجة هذه القضية بشكل استباقي خلال العامين الماضيين، والتي عكست وجهة نظر الدولة بأهمية تشجيع دمج الأطفال السوريين في نظام التعليم التركي باعتباره من أهم مسائل الانتقال من سياسة الطوارئ المؤقتة حيال اللاجئين إلى المقاربة الاندماجية الطويلة الأجل عقب البيان الأوروبي التركي. ذكرت العديد من النساء اللاتي تمت مقابلتهن أنه خلال السنوات الأولى من وجودهن في تركيا، كان الكثير من مديري المدارس يرفضون تسجيل الأطفال السوريين في مدارسهم، رغم أن التعليم مكفول بجميع مراحله للسوريين منذ عام 2014. ومع أن بعض النساء فسّرن ذلك تصرف مديري المدارس هذا على أنه عنصرية، من المهم الإشارة إلى أن بعض المدارس ليست مجهزة بما يكفي لاستيعاب زيادة كبيرة في عدد الطلاب. ومن القضايا التي ترتبط فيها المشاكل التعليمية التي يعاني منها السوريون والعنصرية هي المعاملة التي يتلقاها الأطفال السوريون من قبل أقرانهم. فقد ذكرت بعض النساء أن أطفالهن يوشكون على التسرب بسبب العنصرية التي يواجهونها في المدرسة. غير أن آخرين ذكروا أن أطفالهم متأقلمون بشكل جيد في المدارس التركية ولديهم أصدقاء أتراك. ومع ذلك، يبدو أن الصداقات بين الأطفال السوريين والأتراك لا تتجاوز الفضاء المدرسي، حيث لا يزور سوريون وأتراك بعضهم البعض في المنازل ولا يقضون أوقاتهم معاً خارج المدرسة.

المشكلة الأخرى التي أثارتها المقابلات كانت سنوات التعليم التي فاتت الأطفال وتأثير ذلك على قدرتهم على التكيف مع البيئة التعليمية. فبما أن بعض الأطفال لم يتمكنوا من الذهاب إلى المدرسة في سوريا بسبب النزاع، ثم لم يكن آباؤهم على علم بالقوانين وعملية التسجيل المدرسية ذات الصلة، فقد انتهى الأمر بالكثير من الأطفال السوريين وقد تغيّبوا عن الدراسة لعدة سنوات. ونتيجة لذلك، حين يدخل هؤلاء الأطفال التعليم النظامي يجدون فارقاً كبيراً في السن بينهم وبين أقرانهم. وعلى الرغم من أن بعض المنظمات التي تمت مقابلتها ذكرت أن لديها أو كان لديها برامج لدعم هؤلاء الأطفال بعد المدرسة، إلا أن ما تقوله الأمهات يوضّح ضرورة وجود برنامج مثبت في نظام المدارس العامة لتمكين الأطفال السوريين من اللحاق بالركب.

تصور النساء السوريات لأسباب مشاكلهم وحلولها الممكنة

تفاوتت سرديات النساء السوريات حول أسباب المشاكل التي يواجهنها بحسب ما إذا كن يتعاملن معها من منظور حقوقي، أو من خلال الخطابات التي تروج لها الدولة. ذكرت عدة نساء أن السبب الرئيسي للمشكلات هو طول فترة بقاء السوريين في تركيا والنزاع المستمر داخل سوريا. عندما وصل السوريون لأول مرة، تم التعامل معهم كضيوف من قبل المجتمع والدولة التركية، على افتراض أنهم سيعودون إلى ديارهم قريباً. ومع ذلك، ومع طول أمد النزاع، أصبح من الواضح أن ذلك لن يحدث. ووفقاً للنساء اللاتي تمت مقابلتهن، فإن طول مدة الوجود الواسع النطاق للسوريين في تركيا غذّى شعوراً لدى المجتمع التركي بأنهم يأخذون وظائفهم ويستنزفون الموارد العامة على حساب المحتاجين من المواطنين الأتراك. وقد أشارت العديد من السوريات إلى حقيقة أن تركيا تستضيف أكبر عدد من اللاجئين السوريين في العالم، وأن هذه الحقيقة هي السبب الأهم للمشاكل التي تواجه السوريين في البلاد. تظهر هذه التصريحات من قبل نساء شاركن في مجموعات التركيز كيف يتم استبطان الخطابات العنصرية من قبل شرائح ضمن مجتمع اللاجئين. ونظراً لعدم مناقشة البحث عن ملجأ كحق من حقوق الإنسان، يجد السوريون أنفسهم ممزقين بين الشعور بأنهم بحاجة إلى الشعور الامتنان تجاه مضيفيهم الأتراك، وفي الوقت نفسه بحاجة إلى تقديم تفسير لمعاناتهم.

ذكرت العديد من النساء عدم معرفة المجتمع التركي بسوريا والسوريين كسبب آخر للمشاكل التي يواجهنها. قدمت العديد منهن أمثلة خلال المقابلات الفردية ومجموعات التركيز حول كيفية نظر المجتمع التركي إلى السوريين كجهلاء وغير متعلمين. علاوة على ذلك، ذكرت بعض النساء أن أبناء المجتمع التركي يسألونهن أحياناً أسئلة لا تفاجئهم فقط بل وتعكس الصور النمطية والنقص المزمن في معرفة الثقافة والمجتمع السوري. إحدى النساء ذكرت أنها سُئلت مرة إن كان هناك بندورة في سوريا. أدى غياب المعرفة هذا إلى انعدام الثقة وتفشي الشائعات، مما ساهم بشكل كبير في التوترات بين اللاجئين السوريين والمجتمعات التركية المضيفة.

وعلاوة على ذلك، حددت العديد من المساء ممارسة تعدد الزوجات، وهي أمر شائع في سوريا، كأحد أسباب المشاكل بين المجتمعين، حيث تنظر المرأة التركية إلى السورية على أنها «خطافة رجال». وبالإضافة إلى ذلك، حددت المقابلات الفردية مع عدد من النساء غياب المعرفة بحقوق السوريين في تركيا كسبب رئيسي آخر للمشاكل الحاصلة، حيث يؤدي إلى امتناع السوريين عن التبليغ عن حالات الإساءة والاستغلال، أو حتى جرائم الكراهية. نقص المهارات اللغوية التركية يرتبط بكل ما سبق، وبالمشاكل الأخرى التي يواجهها السوريون في أنظمة التعليم والصحة على سبيل المثال. كما انتقدت العديد من النساء المقاربة الاندماجية التي تتبناها الدولة ومنظمات المجتمع المدني، حيث وصفنها بأنها تتم من جانب واحد وتركز على تعريف اللاجئين بقضايا انتقائية ذات صلة بتركيا، فيما لا يُبذل أي جهد لتعريف الأتراك بسوريا.

اقترحت العديد من النساء حلولاً للمشاكل التي يواجهنها في تركيا. فلو بذلت الدولة ومنظمات المجتمع المدني المزيد من الجهد لأخذ منظوراتهن بعين الاعتبار أثناء صياغة السياسات والتدخلات، والاستجابة بشكل عام، لكان وضع السوريين في البلاد أفضل بكثير. ذكرت العديد من النساء أن من الضروري بمكان مكافحة الشعور المتفشي الذي يدعو لإعادة السوريين إلى بلادهم إذا ما أريد تحقيق تقبّل لوجود السوريين في تركيا من قبل المجتمع المضيف. وذكرت عدة نساء أنه في حال انتهى النزاع في نهاية المطاف فلن يعدن إلى سوريا. وقد مُنحت عدة نساء الجنسية التركية، في حين تسعى أخريات للحصول عليها بينما يبنين حياتهن في تركيا. وذكرت بعض النساء أن على الاندماج أن يكون عملية باتجاهين، وأنه يتطلب جهداً متواصلاً ونوايا حسنة من كلا الجانبين. واقترحت العديد من النساء أن تقوم منظمات المجتمع المدني التي تقدم دورات وتدريبات لتسهيل اندماج السوريين بفعل الشيء نفسه مع المجتمع التركي، مثلاً عبر تقديم تدريب على الحوار وجلسات تثقيفية حول الثقافة والمجتمع السوري، وكذلك تكثيف جهود مكافحة العنصرية والتواصل مع المواطنين الأتراك.

تعتقد غالبية النساء اللاتي تمت مقابلتهن بأن الافتقار إلى المهارات اللغوية مشكلة رئيسية. تتعلق انتقاداتهن بالمقاربة الحالية لتعليم اللغة وعدم وجود مقاربة شاملة تنتهجها الدولة لتعزيز مهارات اللغة التركية في أوساط المجتمع السوري. على هذا النحو، ينبغي إتاحة المزيد من الدورات للمجتمع السوري من قبل كل من الدولة ومنظمات المجتمع المدني، سواء السورية أو التركية. ومن المطلوب توفير المزيد من دورات اللغة المتقدمة، بالإضافة إلى دورات أكثر مرونة لاستيعاب أصحاب الوقت المحدود. ووفقاً لعدد من النساء، يمكن لإدراج المعلمين السوريين في المدارس التركية أن يحسن أوضاع الأطفال، فيما أضافت نساء أخريات أنه ينبغي السماح للأطباء السوريين بالعمل في المستشفيات لتحسين الخدمات الصحية للمجتمع السوري وتقليل الحواجز اللغوية للمريض/ة السوري/ة. وبالإضافة إلى ذلك، تعتقد عدة نساء بضرورة القيام بالمزيد من جهود التثقيف بحقوق السوريين في تركيا، حيث تعتبر معرفة القانون والحقوق مسألة أساسية للحد من التحديات التي يواجهها السوريون وتمكينهم من العيش بكرامة.

أخذ زمام المبادرة: التنظيم الذاتي بين النساء السوريات

تشكل البرامج والأنشطة التي تقدمها منظمات المجتمع المدني للنساء السوريات مساحة هامة للتواصل الاجتماعي. وعلى الرغم من أن النساء اللاتي تمت مقابلتهن عبرن عن انتقادات عديدة لمنظمات المجتمع المدني، وهي ما سنناقشه بمزيد من التفصيل أدناه، إلا أن الكثير منهن ذكرن أنها الأماكن التي أقامت فيها شبكات اجتماعية قوية مع لاجئات أخريات. وعلى النقيض من علاقاتهن مع النساء التركيات اللاتي اجتمعن بهن من خلال هذه المنظمات، فإن العلاقات التي شكلنها مع السوريات تجاوزت النشاطات والحدود الفيزيائية لتلك المنظمات. يسلط هذا الاتجاه الضوء على الموقع الهام الذي تحتله منظمات المجتمع المدني من حيث تمكين التنظيم الذاتي بين النساء اللاجئات.

ثمة رغبة واسعة بين النساء السوريات لزيادة مستوى تنظيمهن الذاتي، والعديد من الأمثلة على اتخاذهن خطوات

ملموسة للقيام بذلك. قالت إحدى المشاركات في مجموعة التركيز في أورفة: «لقد أصبحت مسيسة هنا، لم يكن لي علاقة بالسياسة أو تنظيمها من قبل». وقد عرّفت تسييسها في أورفة كمشاركة في المبادرات القاعدية التي تقودها النساء للحصول على معلومات حول حقوقهن كسوريات في تركيا. لاحظت معظم النساء اللاتي تمت مقابلتهن أن الدولة التركية لم تستخدم ما يكفي قنوات لتمكين السوريين من الوصول إلى المعلومات المتعلقة بحقوقهم ووضعهم القانوني في تركيا. كما أشارت الكثير من النساء إلى استيائهن من منظمات المجتمع المدني التي يشاركن فيها. خيبة أملهن من الجهات السورية المعارضة لفشلها في إنهاء النزاع، بالإضافة إلى فشل المنظمات السورية الموازي في التعامل مع اللاجئين، أدى إلى سخط عام على المنظمات السورية بين النساء السوريات. بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من ذكر معظم النساء أنهن يحصلن على الخدمات عبر المنظمات التركية في الأساس وليس المنظمات السورية، أشارت كثيرات إلى أن ذلك يذكرهم بصمم المجتمع الدولي ولامبالاته بالجرائم التي تحدث في سوريا. بما أن منظمات المجتمع المدني التركية ممولة بالدرجة الأولى من قبل الدول الغربية والمؤسسات المتعددة الأطراف، هناك شعور بالارتباك بين النساء السوريات حول الأطراف التي ترتبط بها هذه المنظمات (على سبيل المثال، ما إذا كانت منظمة ما تعمل لصالح الاتحاد الأوروبي أم الدولة التركية). علاوة على ذلك، شعرت بعض النساء أن هذه المنظمات تثري نفسها من خلال استغلال معاناة السوريين لتأمين الأموال الأجنبية.

ونظراً لهذا السخط والاستياء تجاه منظمات المجتمع المدني السورية والتركية، إلى جانب عدم رغبة الدولة التركية على اتخاذ المزيد من الخطوات لتوسيع الحقوق الممنوحة للسوريين، أعربت النساء السوريات تقريباً في كل المواقع التي أجري فيها البحث عن رغبتهن في التنظيم الذاتي. بسبب انعدام الأمان الاقتصادي والاستغلال الكبير في ظروف العمل، ناقشت النساء التنظيم الذاتي بشكل أساسي في سياق التمكين الاقتصادي. وأعرب معظمهن عن رغبتهن في بدء مبادرات تجارية تشبه التعاونيات من خلال استخدام الشبكات التي أنشأنها أثناء مشاركتهن في أنشطة منظمات المجتمع المدني. ذكرت بعض المشاركات في مجموعة التركيز في أنطاكيا أنهن كن يلتقين على هامش فعاليات نظمتها منظمة مجتمع مدني، قبل أن يتخذن بعد ذلك خطوات ملموسة نحو المزيد من التنظيم الذاتي من خلال فتح متجر أشبه بالتعاونية - رغم أنهن بقوا بحاجة إلى الدعم المالي من أجل النمو وتوسيع العمل. كما ذكرت النساء التي تمت مقابلتهن في إسنلر أيضاً أنهن مهتمات بتأسيس مبادراتهن الخاصة لتوليد الدخل. إلا أنهن يفتقرن إلى الموارد والمهارات التي تساعدهن على الوصول إلى التمويل، أي معرفة كيفية كتابة مقترحات أو تطوير خطة عمل، إلخ.

وبصرف النظر عن المبادرات الاقتصادية، أنشأت النساء أيضاً شبكات غير رسمية لتبادل المعلومات التي يحصلن عليها من خلال قنوات لا تعد ولا تحصى. تتعلق أنواع المعلومات التي يتم تشاركها في هذه الشبكات غير الرسمية في الغالب بمسألتين: 1) الأنظمة الأساسية، مثل تسجيل الأطفال في المدارس؛ و2) استراتيجيات البقاء على قيد الحياة، مثل العثور على عمل أو سكن بأسعار معقولة، إلخ. ومع ذلك، ومع أن هذه الشبكات غير الرسمية تؤدي وظائف حيوية، وهي نقطة انطلاق هامة نحو تنظيم ذاتي أكبر للنساء السوريات، لا يبدو أنها مجهزة بشكل كاف لمعالجة القضايا التي تتطلب إجراءات قانونية أكثر تعقيداً، مثل الطلاق والشكاوى المتعلقة بالتحرش الجنسي والعنف الجنساني. في هذه الحالات، لا تزال اللاجئات يلجأن إلى منظمات المجتمع المدني كنقطة مرجعية رئيسية.

ولا يبدو أن مبادرات التشبيك المماثلة التي تركز على الدفاع عن حقوق اللاجئات في تركيا، أو الوقوف ضد الاستغلال في مكان العمل، ممكن في المدى المنظور، على الأرجح بسبب المناخ السياسي في تركيا. لم يتمكن مجتمع اللاجئين بعد من التعبئة السياسية على مستوى الأحياء لتعزيز حقوقهم. هذه التعبئة السياسية تتطلب ضمان الحقوق الأساسية للاجئين، مثل الحق في عدم التجريم بتهمة الانخراط في مناصرة حقوقية. ومع ذلك، وكما قال إحدى المشاركات في إحدى مجموعتي التركيز في اسطنبول، فإن عدم استقرار الوضع القانوني يوفر رادعاً قوياً لأية إجراءات تتعلق بالمناصرة الحقوقية في تركيا. باختصار، لم يتمكن مجتمع اللاجئين إنشاء قنوات أو آليات فعالة للتواصل والتعبير عن اقتراحاتهم وانتقاداتهم ومطالبهم من الدولة. وقد أدى هذا إلى علاقة ذات اتجاه واحد لا يتوفر فيها للاجئين طريقة رسمية لتقديم تعقيب جماعي على دور الدولة، مما يجعل اللاجئين جماعة منفعلة بدون مشيئة سياسية.

وذكرت عدة نساء أنهن طلبن من منظمات المجتمع المدني دعمهن في أن تحقيق المزيد من التنظيم الذاتي، لكنهن قلن إن هذه المنظمات أبدت اهتماماً ضئيلاً بذلك. وقد ساهم عدم المتابعة هذا وعدم الاستجابة الملحوظة لاحتياجاتهن المعلنة في مناخ الريبة العامة وخيبة الأمل تجاه منظمات المجتمع المدني السورية. كما أعربت النساء عن إحباطهن من قلة الجهد المبذول لدعم النساء ومساعدتهن على نيل الاستقلال بدل الاعتماد على الآخرين، في الوقت الذي تكتفي فيه هذه المنظمات بتلقي

التمويل الخارجي لدعم النساء. وبما أن المانحين يفضلون المنظمات الراسخة ذات الدرجة العالية من الاحتراف والقادرة على الوفاء بمتطلبات الإبلاغ والإعلان، فإن الأمر في غاية الصعوبة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمبادرات المستقلة التي تقودها النساء للحصول على تمويل. وفي حال استمر المانحون في اتباع هذه المقاربة فسوف يفشلون في الاستفادة من الرغبة الواسعة النطاق لدى الكثير من السوريات في زيادة درجة تنظيمهن الذاتي بشكل استباقي.

تغير العلاقات بين المجتمعات المضيفة واللاجئة : نحو الأفضل أم الأسوأ ؟

وفقاً لسرديات اللاجئات السوريات اللاتي شاركن في نقاشات مجموعات التركيز، اعتبرت المجتمعات السورية عموماً تركيا بلد لجوء مؤقت خلال السنوات الأولى من النزاع لا مقصداً نهائياً. يعود ذلك أساساً إلى توقع ألا يدوم النزاع طويلاً في سوريا وسينتهي بعودة قريبة إلى الديار. وبناء على ذلك، لم يُبدِ السوريون اهتماماً يُذكر بالتعامل أو إقامة علاقات مع المجتمعات المحلية. وقد اتسقت هذه النتيجة مع سياسات الدولة التركية تجاه اللاجئين السوريين خلال السنوات الأولى لوصولهم، كما سبق أن شرحنا في أقسام سابقة. لذلك فإن السياقات الاقتصادية والقانونية التي حاول فيها السوريون بناء حياة جديدة لأنفسهم لعبت أيضاً دوراً في أن خلق حياة موازية معزولة للسوريين في تركيا.

أصبح بإمكان السوريين الوصول إلى جميع درجات التعليم العام في تركيا منذ أيلول 2014، ولكن في ذلك الوقت كان ما يزال خيار إرسال أطفالهم إلى مراكز التعليم المؤقتة التي تدرّس المناهج السورية باللغة العربية متاحاً. ذكرت العديد من النساء السوريات اللاتي تمت مقابلتهن أنهن يرسلن أطفالهن إلى مراكز التعليم المؤقتة وليس إلى المدارس العامة التركية، لأنهن لا يعرفن النظم المتعلقة بتسجيل الأطفال السوريين في المدارس العامة. علاوة على ذلك، فضلت العائلات السورية نفسها أن يتعلم أطفالها باللغة العربية بمناهج سورية، حيث كانت تعتقد أنهم سيعودون قريباً إلى سوريا ويواصلون تعليمهم. يشكل الوصول إلى التعليم في جميع البيئات المهاجرة إحدى الأدوات الرئيسية لتسهيل الاندماج، بالإضافة إلى التواصل الاجتماعي بالنسبة للنساء، بما أن النساء هن المسؤولات غالباً عن الأنشطة اليومية للأطفال ويمكن للمدارس أن توفر نقطة تفاعل اجتماعي هامة أثناء إيصال الأطفال إلى المدارس أو أخذهم منها بعد الدوام. لكن بسبب عدم تسجيل أطفالهن في المدارس الحكومية، فقدت الكثير من النساء السوريات فرصة التفاعل وبناء العلاقات تلك مع النساء المحليات. وهكذا كان التعليم أحد الأمثلة العديدة التي بنت من خلالها المجتمعات السورية موازية في تركيا عبر إنشاء مؤسسات ونظم منفصلة فاقمت عزلتهم عن السكان المحليين.

أدى دخول الأطفال السوريين نظام التعليم التركي إلى خفض مستوى العنصرية التي يعاني منها بعض السوريين وتكثيفها بالنسبة للبعض الآخر، على الرغم من أن القليلات فقط من بين النساء ذكرن أنهن يواجهن اليوم عنصرية أقل مقارنة بالسنوات الأولى عموماً. قالت إحدى النساء اللاتي تمت مقابلتهن في عنتاب: «لقد تراجعت العنصرية ضدنا عندما بدأ أطفالنا بالذهاب إلى المدارس التركية، لأن العائلات التركية صارت تتعرف علينا». كما يشير هذا الاقتباس، تقدم المدارس قنوات اتصال إيجابية بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة قد تساعد في منع العنصرية. وقد ذكرت معظم النساء أنهن هن، وليس الآباء الرجال، من يسجلن الأطفال في المدارس، ويأخذونهم منها وإليها، ويحضرون اجتماعات الأهالي والمدرّسين. لذلك فإن النساء يتعاملن مع المسؤولين الحكوميين، وإدارة المدرسة، وأيضاً الأهالي الأتراك. وكما ذُكر إعلاه، هذا التواصل الاجتماعي دفعهن إلى تحسين لغتهن التركية وجعلهن أكثر قوة داخل الأسرة بالمقارنة مع الآباء. لكن في الوقت نفسه، يشير يثير الواسع للأطفال السوريين إلى النظام التعليمي، سواء بالنسبة للاجئين أو المجتمعات المضيفة، شعوراً بأن اللاجئين يعتزمون البقاء في تركيا على المدى الطويل، وهو ما قد يؤدي إلى استثارة المشاعر العنصرية ضد وجود اللاجئين في الأماكن العامة، وإلى رد فعل عنيف ضد مشاركتهم في الموارد العامة. وفي مواجهة هذا التأثير السلبي، ذكرت امرأة أخرى أن «التوترات بين الأتراك والسوريين ازدادت عندما بدأ أطفالنا بالتسجيل في المدارس التركية، لأن الأهالي الأتراك لم يكونوا سعداء بجلوس أطفالهم بجوار أطفالنا».

ولأن مجتمعات اللاجئين افترضت في السنوات الأولى عودتها القريبة إلى سوريا، كانوا يعتمدون في الغالب على المدخرات التي جلبوها معهم من سوريا. وحتى عام 2015، بينما كانت الحدود لا تزال مفتوحة فعلياً، كانت الكثير العائلات تتنقل بين تركيا وسوريا. كان البعض يشارك في التجارة العابرة الحدود كمصدر دخل، في حين بقي آخرون قادرين على قبض رواتبهم من سوريا واستخدامها للبقاء في تركيا. كانت هذه من الأسباب الإضافية لعدم الاندماج

الاقتصادي خلال هذه الفترة الأولية. فعلى الرغم من عدم بذل الدولة التركية والمجتمعات المحلية ومجتمعات اللاجئين أية جهود لبناء علاقات مستدامة بين المجتمعين خلال السنوات الأولى، ذكرت العديد من النساء اللاتي شاركن في مجموعات التركيز أنهن كن يواجهن عنصرية أقل بكثير خلال السنوات الأولى في تركيا. وقد قلن بالفعل إن جيرانهم الأتراك رحبوا بهم لدى وصولهم إلى تركيا وساعدوهم في العثور على شقق ومفروشات وتغطية احتياجاتهم الطارئة.

ومع إغلاق الحدود واضطرار الكثير من السوريين إلى العمل في تركيا من أجل البقاء، أصبح من الصعب للغاية على معظم النساء العثور على عمل يتوافق مع مستوى تعليمهن وخبرتهن. وكما تشير الأدبيات المتعلقة بالجندر والمرأة، كثيراً ما تضطر اللاجئات للعمل في وظائف أقل بكثير من مؤهلاتهن وخبراتهن. وكما ذكرت إحدى النساء، يتسبب ذلك بإحساس بالذل يعيق قدرة السوريات على التواصل الاجتماعي مع النساء المحليات، واللاتي يملن إلى النظر إليهن بحسب ظروفهن الاقتصادية رغم عدم تمتع الأخيرات بمستوى تعليم أعلى.

وفي حين شبّهت بعض اللاجئات وضعهن بحالة اللاجئين الفلسطينيين، من ناحية تضاؤل الأمل بالعودة إلى سوريا، فقد كان أمامهن خياران: إما بناء حياة أكثر ديمومة لأنفسهن وأسرهن في تركيا أو محاولة الانتقال إلى دول ثالثة، عادة ضمن الاتحاد الأوروبي. حاولت بعض النساء اللاتي تمت مقابلتهن عبور البحر إلى أوروبا لكنهن فشلن. وقد ذكرن أن السبب الرئيسي وراء تفضيلهم لأوروبا هو شعورهن بأن الاستقرار هناك سيمكنهن من بناء مستقبل أكثر استقراراً لأطفالهن مما قد يتاح لهم في تركيا. وذكرت كثيرات تسوية الوضع القانوني المؤكدة في أوروبا كعامل رئيسي يساعد على الاستقرار، في حين ذكرت أخريات أن من شأن المعاشات والسكن الذي تقدمه الدول الأوروبية للاجئين أن تسمح لهن بالعيش بحياة أكثر كرامة من الحياة التي يعشنها في تركيا. وكما قالت إحدى النساء في إزمير: «يتمتع اللاجئون في أوروبا بحياة أكرم. عندما يكون لديك حياة أكرم، تصبح أكثر ثقة بنفسك لإقامة علاقات مع محيطك». ومع ذلك، على النقيض من كلام هذه المرأة، ذكرت أخرى أنه «في أوروبا، يشعر اللاجئون بأنهم حالات خيرية لأنهم يتلقون المساعدات من الدولة. أما في تركيا وعلى الرغم من سوء الأحوال المعيشية فنحن نشعر أننا لا نعتمد على أحد. نحن نعمل وننجو. لذلك نشعر بأننا أقوى تجاه محيطنا».

ويبدو أن هناك عاملاً آخر يسهم في شعور اللاجئين بالاستقرار هو اكتساب المهارات اللغوية. ذكرت عدة نساء دورات اللغة التي تقدمها الدول الأوروبية كإحدى أهم الخطوات نحو الاندماج. وقد أشارت أغلبية النساء اللاتي تمت مقابلتهن إلى عدم وجود دورات لغة مجانية تقدمها الحكومة التركية، حيث اعتبرن ذلك أحد أهم العوامل التي تحول دون العلاقات المستدامة بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة. ومع ذلك، من المهم الإشارة إلى أن اكتساب المهارات اللغوية بالنسبة للاجئات ليس مجرد وسيلة للاندماج السلبي في الثقافة والمجتمع التركي، بل أيضاً أداة لتمكينهن من التعامل بشكل استباقي مع التحديات التي يواجهنها في تركيا. فقد ذكرت بعضهن أنهن أصبحن أقدر على الرد على التعليقات العنصرية أو على التعبير عن حقوقهن أو الوصول إلى المعلومات والفرص بعد اكتسابهن مهارات اللغة التركية. ومن جهة أخرى وجّهت نساء أخريات اللوم لأنفسهن على عدم بذل جهد أكبر لتعلم اللغة التركية، حيث اعتبرن اللغة العائق الرئيسي الذي يمنعهن من إقامة علاقات جوار أقوى مع المجتمع التركي المضيف. وقد ذكرت معظم النساء أن هذا سبب عدم قيامهن بزيارة جيرانهم، على الرغم من ودية العلاقة معهم وعدم وجود أي مشاكل.

تربط الكثيرات بين المشاعر العنصرية تجاه اللاجئين السوريين وهذا النقص في المهارات اللغوية. وكما ذكرت امرأة من عنتاب: «في المحل، أنا زبون، لست متسولة. أدفع وأشتري. ولكن إذا كنت لا تتحدث التركية فهم لن يحترموك هنا. هذه مشكلة كبيرة. يجب أن يحترموك سواء كنت تتحدثين اللغة أم لا». ومع ذلك أوضحت النساء اللاتي شاركن في مجموعة التركيز في ماردين أن اللغة والإثنية الواحدة لا تمنع بالضرورة التمييز العنصري. فقد ذكرت إحدى المشاركات في مجموعة ماردين أن «أكراد تركيا ينظرون إلينا كأكراد سوريا، ليس كأكراد بل كسوريين». بعض النساء على سبيل المثال ذكرن أنهن لم يعد يسمحن لأطفالهن باللعب في الخارج بسبب الاعتداءات العنصرية، حيث أشرن إلى عدة حالات تعرض فيها أطفال سوريون للضرب من قبل أطفال محليين.

وفي بعض الأحيان يصبح رفض تعلم لغة البلد المضيف أداة مقاومة سلبية ضد العنصرية. أعربت امرأة في إسنلر باسطنبول عن إحباطها بالكلمات التالية: «أرفض تعلم اللغة التركية لأنني لا أريد فهم ما يقولونه عني وأنا أمشي في الشوارع أو أدخل المحلات. لا أريد أن أفهم تعليقاتهم العنصرية».

مع تضاؤل احتمالات العودة إلى سوريا، وتوصل الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق مع تركيا عام 2016 يمنع بفعالية وصول

اللاجئين السوريين إلى الأراضي الأوروبية، بدأت الدولة والمجتمع المدني التركي باتخاذ خطوات نحو إدماج اللاجئين، على الرغم من أن مصطلح «التماسك الاجتماعي» مفضل على «الاندماج» من جانب السلطات التركية. وقد تزامن هذا مع تمرير الدولة لوائح جديدة تهدف إلى الحد من تنقل السوريين على مستويات متعددة. في كانون الثاني 2016، أعادت الدولة التركية فرض التأشيرة على السوريين الراغبين في دخول تركيا، مما قيّد وصول المزيد من السوريين إلى تركيا، بشكل رئيسي من سوريا ولبنان والأردن. تزامن ذلك مع بناء جدار على طول الحدود السورية بدأ في كانون الثاني 2016. ولذلك فقد تحولت سياسة «الباب المفتوح» في تركيا بشكل تام إلى سياسة باب مغلق.

بالإضافة إلى بناء هذا الجدار الإسمنتي وإعادة فرض التأشيرة بهدف منع المزيد من السوريين الوافدين إلى تركيا، اتخذت الدولة التركية أيضاً خطوات للحد من تنقل السوريين داخل البلاد. على سبيل المثال، أصبح تغيير مدينة التسجيل أكثر صعوبة وفق اللوائح الجديدة. وما لم يكن لديهم أفراد عائلات أو عروض عمل أو قبول في مدرسة، أصبح من شبه المستحيل على السوريين الانتقال إلى مدينة جديدة. علاوة على ذلك، أُعلن أنه لن يتم تسجيل المزيد من السوريين في مدن معينة، بما في ذلك اسطنبول. أما بالنسبة للسفر المؤقت، فعلى كل سوري أن يتقدم بطلب للحصول على إذن سفر من الإدارة العامة المحلية لمكتب إدارة الهجرة. وحتى بعد عناء الانتظار في طوابير طويلة من الساعات الأولى من اليوم، لا شيء يضمن لهم الحصول على أذون السفر الضرورية في النهاية. وقد أفادت بعض اللاتي تمت مقابلتهن أن حواجز الشرطة المنصوبة على الطرق السريعة بدأت تتحقق من حصول السوريين على أذون سفر وإعادتهم إلى مدينة تسجيلهم في حال لم يكن لديهم المستندات المطلوبة. القيود المفروضة على الحركة ليس فقط داخل حدود تركيا بل أيضاً ضمن حدود المدينة التي يتم التسجيل فيها تسببت بالمزيد من الإحباط بين السوريين. ومع ذلك، وكما ذكرت إحدى من أجريت معهن المقابلات في أنطاكيا، «هذا الإحباط كان مصحوباً بإدراك السوريين أنه لم يعد لديهم فرص للسفر خارج تركيا، وبالتالي هم ليسوا في تركيا مؤقتاً وعليهم بذل قصارى جهدهم لبناء حياة مستدامة في هذا البلد، بما في ذلك إقامة علاقات مع المحيط».

ذكرت العديد من المشاركات في مجموعات التركيز أن الأتراك والسوريين أدركوا أن الوجود السوري في تركيا لم يعد مؤقتاً بل طويل الأجل. هذا الإدراك، للأسف، أدى إلى زيادة العنصرية. وكما قالت مشاركة في سلطان بيلي: «في الآونة الأخيرة ارتفع منسوب العنصرية. في البداية ظنوا أننا ضيوف، لكنهم الآن يعرفون أننا لن نذهب إلى مكان». وأشارت كثيرات إلى المتاجر وأماكن السوق باعتبارها أبرز الأماكن التي يواجهن فيها تعليقات عنصرية. وذكرت المشاركات أن رفع الإيجارات من قبل أصحاب البيوت كانت من أبرز تجليات السلوك العنصري تجاه السوريين. وقد جعل هذا الوضع من الصعب على السوريين العثور على بمنازل، مما جعل السوريين يبتدعون نظامهم العقاري الخاص بهم، بما في ذلك إلغاء دور السماسرة بين اللاجئين وأصحاب البيوت الأتراك. فعندما يرغب سوري في تغيير شقته، يقوم فوراً بنشر ذلك بين مجتمعه بحيث يمكن لعائلة سورية أخرى أن تحل محله دون الحاجة لدفع عمولة للوكيل العقاري. هذا مثال آخر على الأنظمة الموازية التي أنشأها السوريون، والتي زادت في كثير من الحالات من عزلتهم العامة عن المجتمع المضيف.

يبدو أن المناسبات الدينية تلعب دوراً مركزياً في تسهيل التواصل الاجتماعي بين المجتمعات المضيفة واللاجئين. فقد ذكرت العديد من النساء السوريات جلسات تلاوة القرآن كطريقة للاختلاط مع جيرانهن الأتراك، مع الإشارة إلى أن هؤلاء يُسعدن باستضافتهن بسبب قدرتهم على قراءة القرآن لهم بلغة عربية صحيحة. ومع توفير الدين المشترك هنا فرصة للتواصل وليس فقط الالتقاء على قيم مشتركة، عبرت العديد من النساء عن رغبتهن في البقاء في تركيا دوناً عن أوروبا بناء على وجود قيم ثقافية ودينية مشتركة. كما أكدت بعض النساء رغبتهن في أن ينشأ أطفالهن في بلد مسلم، بين المسلمين، ولذلك فضلن البقاء في تركيا.

في معظم الحالات، لم تستخدم النساء السوريات لغة حقوقية لدى مناقشة علاقاتهن مع المجتمعات المحلية. بل كان يتم استخدام خطاب التواضع، وقبول الوضع، وتشابه الثقافتين التركية والسورية. ومع ذلك، أشار عدد صغير من النساء إلى الواجب الحقوقي الذي يقضي باستقبال اللاجئين الهاربين من النزاع، وبالتعاطي مع العلاقات بين السوريين والمجتمعات المحلية من هذا المنظور. أثناء مناقشة العنصرية، قالت إحدى المشاركات في سلطان بيلي أنه «يجب أن يعرف الأتراك لماذا جئنا إلى هنا. يجب أن يعلموا أننا جئنا إلى هنا بسبب الحرب». هذا القول شائع جداً بين من تمت مقابلتهن، وهو نقد لخطاب «الضيوف» السائد في تركيا. وفي حين لا يستخدم هذا الشعور مصطلحات اللجوء بشكل صريح، إلا أن ما تقوله النساء السوريات هنا ينطوي على إدراك ضمني لحقهن الأساسي، فالأسباب التي دفعتهن للهرب من سوريا تؤهلهن للبحث عن ملجأ في تركيا وهذا أبسط حق لهن.

يعتبر استغلال النساء السوريات من خلال الزواج الثاني، وكذلك استغلال القاصرات السوريات من خلال الزواج المبكر، من الأسباب التي تغذي العنصرية ضد السوريين على مستوى جندري عابر للإثنيات. وكما قالت إحدى المشاركات في ماردين، «لا يحب أكراد تركيا أكراد سوريا. إنهم يعتقدون أننا سنسرق أزواجهن. إن كونك كردية لا يمنع ذلك الاعتقاد». ولسوء الحظ لم يولّد استغلال النساء السوريات شعوراً بالتضامن بين نساء تركيا وسوريا، بل تسبب في إثارة العنصرية. يبيّن هذا بحد ذاته الحاجة إلى مجتمع مدني حقوقي أقوى يجمع بين نساء تركيا وسوريا. قالت امرأة أخرى في ماردين إن «الرجال لا يفرقون بين التركية أو السورية أو الكردية. والنساء التركيات يتعرضن هن أيضاً للاعتداء الجنسي». هذا المنظور من التضامن القائم على نوع الجنس بحاجة لمزيد من التشجيع كجزء من الجهود العامة لمكافحة العنصرية تجاه السوريين في تركيا.

من الواضح بناء على المقابلات التي أجريت أنه، على الرغم من وجود استثناءات لهذه القاعدة، إلا أن غالبية النساء يشعرن بشكل عام بازدياد العنصرية ضد اللاجئين في الآونة الأخيرة. وقد ترافق هذا الاتجاه مع إدراك كلا المجتمعين بأن الوجود السوري الواسع النطاق في تركيا هو واقع طويل الأمد، وليس واقعاً مؤقتاً كما كان متوقعاً في البداية. لقد كان اعتبار قضية اللاجئين مسألة مؤقتة في السنوات الأولى من الأزمة، والذي انعكس في سياسات الدولة وخطاباتها حول هذه القضية، كان عاملاً رئيسياً في عدم بذل السوريين جهوداً أكبر منذ البداية لغرس روابط قوية مع جيرانهم الأتراك وإنشاء نظم ومؤسسات موازية، مما ساهم في نهاية المطاف في زيادة عزلتهم عن المجتمع المضيف. وبينما أتيحت مساحات للتواصل الاجتماعي بين السكان المحليين والنساء السوريات من خلال فتح المدارس العامة للأطفال السوريين، على سبيل المثال، بالرغم من الدين المشترك، تبقى اللغة عقبة رئيسية تحول دون ترسيخ لمزيد من العلاقات المستدامة. ومع ذلك، في حين لم تستخدم معظم النساء مصطلحات حقوقية، يبقى هناك شعور واسع الانتشار بينهن يتعلق بالظروف التي أدت إلى فرارهن من سوريا، وبحقهن الأصيل في أن يُعترف بهن كلاجئات ولاجئين، وهو ما ينبغي أن يقوم به تجاههم المجتمع المضيف.

أشارت النساء اللاتي تمت مقابلتهن إلى ضعف المعرفة داخل المجتمع التركي بسوريا والسوريين كعامل يساهم في تغذية القوالب العنصرية. كما أوضحت العديد من النساء وجود توترات من الناحية الاقتصادية، أي النظر إلى السوريين كمنافسين على موارد محدودة (مثل الوظائف والسكن)، وهو أمر يتضح بشكل خاص في المناطق الأفقر من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تميل المجتمعات المضيفة إلى أن تكون هشة ومفتقرة للأمان الاقتصادي. كذلك فإن توزيع المساعدات على السوريين يزيد من تفاقم التوترات في الأحياء الفقيرة، ولا سيما حين يواجه المواطنون الأتراك الذين يعيشون إلى جوارهم تحديات مماثلة من دون دعم إضافي. إن على العلاقة بين توزيع المساعدات وتزايد التوترات بين المجتمعين السوري والتركي في المناطق الأكثر حرماناً أن تلتزم بمنهج «عدم إلحاق الضرر». يسلط ذلك الضوء على سبب آخر يقتضي أن تقتصر المقاربات التي تركز على الإغاثة الإنسانية على فترة الاستجابة الأولية لحالات الطوارئ، ليس فقط لتمكين دعم اللاجئين بطريقة تمكنهم من بناء حياة مستقرة ومستقلة، ولكن أيضاً لتقليل التوترات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

إمكانيات التضامن بين المجتمعات المضيفة ومجتمعات اللجوء

كما ذكرنا في أقسام أخرى من هذا التقرير، أشارت بعض من أجريت معهن مقابلات إلى التصور العام بين السوريين في تركيا، وهو أن المجتمعات المضيفة كانت خلال السنوات الأولى لوصول اللاجئين السوريين أكثر ترحيباً مما أصبحت عليه في الآونة الأخيرة. أوضحت روايات اللاتي أجريت معهن المقابلات أنه خلال هذه الفترة، تميزت الديناميكية بين اللاجئين وجيرانهم الأتراك إلى حد كبير بعلاقة «مساعدة». كانت هذه الديناميكية أكثر وضوحاً في المدن الحدودية، حيث كان العديد من السوريين يتمتعون بروابط أسرية موسعة في هذه المناطق، وبالتالي بشبكات اجتماعية موجودة مسبقاً لمناشدة الحصول على الدعم. في إشارتهن لوجهة النظر هذه حول الترحيب الأولي بهم في تركيا، استخدمت عدة نساء عبارات مثل: «لقد فتحوا منازلهم لنا؛ بعضهم أعطانا أثاثاً وبطانيات ولوازم مطبخ».

ومع ذلك، ووفقاً لما ذكرته معظم النساء، لم تتطور علاقة المساعدة هذه إلى علاقة تضامنية مع مرور الوقت. وكما أشارت إحدى اللاتي أجريت معهن مقابلات في إزمير، اعتبرت المجتمعات المحلية اللاجئين في البداية ضحايا للحرب، ولكن عندما بدأ «الضحايا» في بناء حياتهم في تركيا، تحولت ردود فعل المجتمعات المحلية تجاههم إلى سخط عارم. معبرةً عن هذا التحول ضمن المجتمع المضيف، من رغبة عامة بالمساعدة إلى حالة من الغضب والاستياء، علقت إحدى النساء في اسطنبول: «لقد سئم الأتراك منا. إنهم يتهموننا برفع أسعار الإيجارات وتخفيض الأجور. يريدوننا

أن نذهب». وبدلاً من تأسيس وتعزيز شبكات تضامن بين المجتمعين، ينظر المواطنون الأتراك إلى السوريين أساساً كمنافسين غير مرغوب بهم على موارد محدودة بالفعل (كالوظائف والخدمات العامة).

علاوة على ذلك، لعبت سياسات الهوية دوراً هاماً في العلاقات القائمة بين المجتمعات المضيفة ومجتمعات اللاجئين. فبدلاً من تطوير شعور عام بالتضامن، ظهرت آليات دعم بين اللاجئين والمواطنين الذين يشتركون في الإثنية أو الطائفة، على الرغم من عدم تطور هذه الآليات بعد إلى شبكات تضامن أعمق وأكثر تساوياً.

توصيات

كما أوضح هذا التقرير، يتحدد وضع النساء السوريات في تركيا إلى حد كبير من خلال الاستراتيجيات والسياسات والتدخلات التي تنتهجها الجهات الفاعلة على المستوى المحلي والوطني والدولي. وفي حين حصلت تطورات إيجابية على طريق معالجة تحديات واحتياجات النساء السوريات، إلا أنه وبحسب ما حدد هذا التقرير فإن هناك قصوراً كبيراً في المقاربة الراهنة التي تعتمدها تلك الجهات الفاعلة. فعلى مستوى إنشاء بيئة للنساء السوريات تعترف بمشيئتهن الاجتماعية والسياسية على أوسع نطاق، وتمكنهن من ممارسة حقوقهن بفاعلية، وتسمح لهن ببناء حياة مستقلة لأنفسهن، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. فيما يلي بعض التوصيات لأصحاب المصلحة المشتركين والتي نعتقد أنها ستساعد في إحراز تقدم ملموس نحو إنشاء مثل هذه البيئة في تركيا.

إلى منظمات المجتمع المدني التركية والسورية

- العمل بصورة نشطة على إنشاء مساحات وآليات لتعزيز التعاون، مثل عقد اجتماعات تنسيق منتظمة وتنفيذ مشاريع مشتركة تركز على النساء.
- التأكيد مجدداً على دعم حشد النساء السوريات حول حقوقهن، وتنظيمهن على مستوى المجتمع من خلال التواصل المكثف والمتابعة المستمرة بما يمكنهن من زيادة استقلاليتهن وتفعيل تعبيرهن عن أنفسهن.
- اتخاذ خطوات متعمدة لمكافحة انعدام الثقة الواسع نطاق تجاه المنظمات السورية والتركية بين النساء السوريات، من خلال التركيز على بناء علاقات إيجابية مع المجتمع وتحديد المهام والأهداف التنظيمية بشكل واضح بما يعيد ثقتهن في عملها.
- يجب على المنظمات السورية بذل المزيد من الجهود المتضافرة لمكافحة الريبة السائدة تجاهها بين الفاعلين في المجتمع المدني التركي، من خلال زيادة التوعية وبناء العلاقات. تعتبر هذه مقدمة مهمة لزيادة مستوى التعاون الهادف فيما بينها.
- إجراء تقييمات منتظمة للاحتياجات، واستشارة النساء السوريات بشكل نشط للاستماع إلى مشاكلهن وحلولهن المقترحة. هذا ضروري لتمكين النساء السوريات أنفسهن من لعب دور استباقي في تحديد مجالات حاجاتهن، ومشاكلهن، وأنجع طرق معالجتها بمشاركة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني.
- زيادة التركيز على المقاربة الحقوقية، وزيادة قنوات الوصول إلى المعلومات القانونية، خاصة فيما يتعلق بالاستغلال في مكان العمل والتحرش الجنسي والزواج الثاني.
- بالإضافة إلى التوعية بالحقوق والإجراءات القانونية، من الأهمية بمكان أن تصمم منظمات المجتمع المدني برامج وأنظمة تضمن قدرة النساء السوريات على تطبيق هذه الحقوق واستخدام الخدمات القانونية بالممارسة العملية.
- تنويع المجموعات المستهدفة، أي بذل جهود متعمدة لإدماج مجموعات جديدة من النساء السوريات في برامجها بدلاً من الاقتصار على نفس المجموعات من النساء.
- ينبغي على منظمات المرأة التركية أن تدرج اللاجئات السوريات من جميع الخلفيات في جدول أعمالها النسوي.

إلى البلديات والحكومة المركزية

- ينبغي أن تتحول الخطابات التي تستخدمها الهيئات الإدارية على مستوى الدولة المركزية والمستوى المحلي نحو التأكيد على أن التماس اللجوء من النزاع والاضطهاد حق أساسي من حقوق الإنسان.
- ينبغي على جميع مستويات الحكومة أن تبذل جهداً أكثر تناسقاً لمكافحة المعلومات المضللة والشائعات المتداولة حول اللاجئين السوريين عبر توفير قنوات أوضح لتقديم المعلومات للمواطنين الأتراك حول الخدمات المتاحة لهم.
- توفير قنوات أوضح لتقديم المعلومات للنساء حول حقوقهن في تركيا.
- ضمان منح تصاريح العمل لموظفي منظمات المجتمع المدني السوري للحد من هشاشتهم ولتمكينهم من توسيع نطاق عملهم مع النساء السوريات.
- زيادة مبادرات «السلام» التعليمية في المدارس الحكومية لتحسين العلاقات بين الأطفال والشباب السوريين والأتراك والحد من انتشار التنمر.
- اتخاذ خطوات ملموسة لمكافحة الاستغلال العام للسوريين في مكان العمل.
- زيادة الوعي واتخاذ خطوات للحد من التحرش الجنسي في مكان العمل من خلال استراتيجية متكاملة بين مختلف الوكالات الحكومية (مثل الشرطة والمكاتب الحكومية والمدنية التي تعمل مع اللاجئين) بما يخلق بيئة مواتية للتبليغ عن حالات التحرش الجنسي ومتابعتها.
- توفير دورات لغة مجانية بمستويات مختلفة وبشكل يراعي القيود الزمنية التي تحد أوقات العديد من النساء السوريات بسبب التزامات الأسرة والعمل.
- رفع مستوى المشاركة وعلاقات العمل بين منظمات المجتمع المدني السوري بشكل عام والمنظمات الحقوقية بشكل خاص.
- وضع برامج لحصص بعد المدرسة مخصصة للأطفال السوريين الذين يدخلون نظام التعليم بعد سنوات من الغياب بسبب النزاع والنزوح بما يساعدهم على اللحاق بالركب.

إلى أصحاب المصلحة الدوليين (المنظمات غير الحكومية الدولية، والحكومات، والمؤسسات المتعددة الأطراف)

- دعم حشد النساء السوريات خول بناء حياة مستقلة تقطع مع الدوائر المفرغة للتبعية وحالة الضحية.
- زيادة دعم وتعزيز المقاربات الحقوقية لقضية اللاجئين السوريين.
- زيادة دعم منظمات «الجيل الثاني» السورية التي خرجت من رحم سياق اللجوء وتركز على قضايا خاصة باللاجئين، حيث تكافح هذه المنظمات لتأمين الدعم الخارجي في وقت تنمو فيه احتياجات اللاجئين في تركيا.

خاتمة

حاول هذا التقرير أن يشرح كيف يؤثر غياب النقاش الحقوقي العام حول قضية اللاجئين السوريين في تركيا في تشكيل وصياغة التحديات والمشاكل التي تواجهها النساء السوريات. وفي حين يستحق قرار الدولة التركية باعتماد سياسة «حدود مفتوحة» منذ وقت مبكر من النزاع السوري التقدير على أسس إنسانية، إلا أن السياسة الظرفية القصيرة الأجل حيال الوجود السوري، والتي ركزت على أن السوريين «ضيوف» مؤقتون، ساهمت في الوقت نفسه في تهميش الفهم حقوقي لأوضاعهم وظروفهم التي ما تزال تفرز تداعيات جديدة اليوم. وعلى الرغم من أن الاستجابة الإنسانية المستدامة والواسعة النطاق للأزمة كانت بلا شك ضرورية، إلا أنه في ظل غياب الجهود الرفيعة المستوى للدفاع عن حقوق السوريين كلاجئين، أو تأطير وضعهم بمصطلحات مستندة إلى لغة حقوقية، أو وضع استراتيجيات وبرامج لتعزيز فاعليتهم واستقلالهم الاجتماعية، فإن سياسات الدولة والمانحين – التي كانت العامل المحدد الرئيسي لاستجابة المجتمع المدني – ساهمت في تغذية النظرة إلى السوريين بشكل أساسي من منظور «الضحية» والاعتمادية. كما أدت هذه السياسات إلى زيادة الفصل بين المواطنين الأتراك والسوريين، كما يتضح من ظهور مؤسسات وأنظمة الموازية للسوريين أضافت إلى عزلتهم وغذت عن غير قصد من الخطابات العنصرية ضدهم.

أدى تبني الدولة التدريجي لسياسات طويلة الأجل بشأن قضية اللاجئين منذ عام 2014 فصاعداً، إلى جانب اتساع أولويات الجهات المانحة، إلى زيادة البرامج والأنشطة الموجهة نحو تعزيز التماسك الاجتماعي بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. كان هذا التحول بمثابة اعتراف بارتفاع الاستياء والسخط بين شرائح المجتمع المضيف نتيجة التواجد المستمر للاجئين في تركيا. إلا أن هذا التركيز توسّع دون إعطاء أولوية كبيرة للمقاربة الحقوقية، على الرغم من مشاركة عدد من منظمات المجتمع المدني التركية بنشاط في الدفاع عن أوضاع اللاجئين السوريين وحقوقهم القانونية، فضلاً عن الحقوق المحددة للنساء السوريات في تركيا. كما أن ذلك لم يستتبع قطيعة أساسية مع السردية المنتشرة لـ«الضيوف»، التي استندت في الأصل إلى افتراض أن وجود السوريين سيكون قضية مؤقتة، بدلاً من سردية تركز على التماس اللجوء كحق من حقوق الإنسان.

في هذا السياق، ظهرت مشكلة العنصرية بشكل بارز في المقابلات ومجموعات التركيز التي أجريت مع النساء السوريات. تم تحديد منظورين مختلفين حول هذه القضية. الأول هو أن تطوير سياسات طويلة الأجل زاد من الفضاءات المفتوحة أمام السوريين للتفاعل وبناء العلاقات مع المواطنين الأتراك، وبالتالي من تحسين علاقاتهم فيما بينهم بشكل عام. والثاني هو أن الطبيعة المطولة لوجود السوريين، بالإضافة إلى زيادة وصولهم إلى موارد الدولة وخدماتها وفي ظل تزايد السياسات الاندماجية، أدت إلى ارتفاع منسوب العنصرية والتمييز ضدهم في حياتهم اليومية. وبينما تم تصميم مبادرات التماسك الاجتماعي للتخفيف من حدة العنصرية والتوترات، أوضحت المقابلات أن هذه المقاربة لا تصلح حلاً شاملاً، فهي تستند في المقام الأول إلى تسهيل التواصل والتفاعل الاجتماعي. وعلى الرغم من أنه يمكن أن تنتج عن هذه المبادرات تجارب إيجابية، إلا أنها لا تعالج الأسباب الجذرية للعنصرية ضد السوريين ضمن السياقات الاجتماعية والسياسية والتاريخية التي ظهرت من خلالها.

تنبع العديد من مشاكل وتحديات النساء السوريات من وضعهن القانوني في ظل الحماية المؤقتة. فمن وجهة نظرهن، تؤدي التغييرات المستمرة في القواعد واللوائح المرتبطة بوضعهن، مثل القيود المفروضة على السفر بين المدن بحسب مكان تسجيل كل شخص، وغير ذلك من الأمور، إلى تقوية الشعور العام بعدم الأمان. وعلى الرغم من تأثير قيود وضع الحماية المؤقتة على حياتهن اليومية، إلا أن قلة من اللاتي تمت مقابلتهن عبرن بوضوح عن مطلبهم بوضع لاجئ طويل الأجل. وبما أن وضع الحماية المؤقتة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بسردية «الضيوف» السائدة، يبدو أيضاً أن العديد من النساء السوريات قمت باستبطان غير مقصود لهذه السردية مع غياب المقاربة الحقوقية، بمعنى شعورهن بالحاجة للتعبير عن الامتنان للدولة التركية يسبق الكلام على حقوق الإنسان الخاصة بهن كلاجئات ولاجئين.

لعبت منظمات المجتمع المدني التركية والسورية دوراً محورياً في زيادة قنوات الوصول إلى المعلومات المتاحة للنساء السوريات فيما يتعلق بحقوقهن في تركيا. وقد أشارت المقابلات إلى أنه حين يتاح للنساء معلومات تتعلق بحقوقهن، وآليات دعم لتطبيق هذه الحقوق عملياً، فإنهن على استعداد للقيام بذلك. وعلاوة على ذلك، كان هناك عامل إضافي يساهم في ممارسة النساء لحقوقهن بنشاط وهو حين يشهدن على قيام سلطات الدولة بإنفاذها (على سبيل المثال في حالات العنف الجنساني أو الزواج المبكر). كان هناك شعور واضح بين اللاتي أجريت معهن مقابلات أن

فهمهن لحقوقهن القانونية وكيفية تطبيقها بالممارسة العملية أعطاهن إحساساً متزايداً بالتمكين والأمان في حياتهن اليومية. ومع ذلك، كان من الواضح أيضا أن وصول النساء إلى الحقوق والخدمات ما يزال متفاوتاً بين موقع وآخر.

في حين اعترفت النساء السوريات بالعمل الجيد الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني والفوائد التي يتلقينها من برامجها وأنشطتها، كان هناك أيضاً شعور بخيبة الأمل وحس بالريبة تجاهها بين بعض اللاتي تمت مقابلتهن. كانت هناك عدة أسباب لذلك، منها الشعور بأن القائمين على المنظمات يغتنون من جراء معاناة اللاجئين. ولكن من أهم أسباب الخيبة والريبة وجود انفصال في كثير من الأحيان بين البرامج والأنشطة التي تقدمها المنظمات والاحتياجات التي تعرب عنها النساء السوريات، والتي ينبغي على المجتمع المدني أن يتخذ جهوداً متجددة لتلبيتها. كما أن هناك حاجة إلى قيام المنظمات التركية والسورية بزيادة مستويات التنسيق والتعاون فيما بينها، خاصة وأن بإمكان علاقات العمل القوية فيا بينها أن تلعب دوراً فعالاً في بناء شبكات تضامنية بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

ثمة موضوع متكرر طرحته النساء في جميع المقابلات وهو الرغبة في استعادة المزيد من التحكم بشروط حياتهن من خلال رفع مستوى التنظيم الذاتي، ولا سيما في سياق التمكين الاقتصادي. وقد استند ذلك إلى حالة من الاستياء العام حيال الفرص المتاحة لهم من خلال منظمات المجتمع المدني (أي التدريب المهني القائم على دور الجنسين) وانتشار الاستغلال في التوظيف وصعوبة استصدار تصاريح عمل للسوريين الخاضعين لنظام الحماية المؤقتة. وقد ذكرت عدة نساء مبادرات للتنظيم الذاتي خلال المقابلات، كالمشروع التجاري القائم على نموذج التعاونيات والذي افتتحته مجموعة من النساء السوريات في أنطاكيا. ثمة أمثلة أخرى تتعلق بشبكات أقل رسمية توفر للنساء أنظمة دعم حاسمة وتعزز شعورهن بالاستقلال والأمان. من الواضح أيضاً أن منظمات المجتمع المدني تلعب دوراً مهماً في تشكيل مبادرات التنظيم الذاتي هذه بين السوريات، فهي غالباً ما تشكل فضاء عاماً أساسياً للتواصل الاجتماعي. ومع ذلك، وبناءً على المقابلات، لم يكن هناك ما يدل على أن مبادرات التنظيم الذاتي بين النساء السوريات تطورت لتشمل المناصرة الحقوقية.

يمكن وضع الرغبة في تحقيق تنظيم ذاتي أكبر في سياق التحولات الاجتماعية الثقافية الأساسية الناتجة عن النزاع السوري والناشئة ضمن مجتمع اللاجئين، حيث ترأس النساء نسبة كبيرة ومتنامية من الأسر اللاجئة. وقد انفكت هؤلاء النساء عن النظم التقليدية للدعم الاجتماعي، واضطررن للاضطلاع بمسؤولية المعيل ومقدم الرعاية ضمن أسرهن، وقد تولّين أدواراً ومسؤوليات مالية جديدة في هذه العملية. وبينما أدى هذا التحول إلى تفاقم ضغوطات البقاء على قيد الحياة التي تواجهها الكثير من النساء السوريات، بالإضافة إلى زيادة وعيهن بحقوقهن في تركيا، فقد زادت أيضاً من إحساسهن بالتمكين والثقة وامتلاك القرار. وكما اتضح في المقابلات، ثمة طلب قوي على ترجمة هذا إلى المزيد من التنظيم الذاتي بين النساء على المستوى المجتمعي.

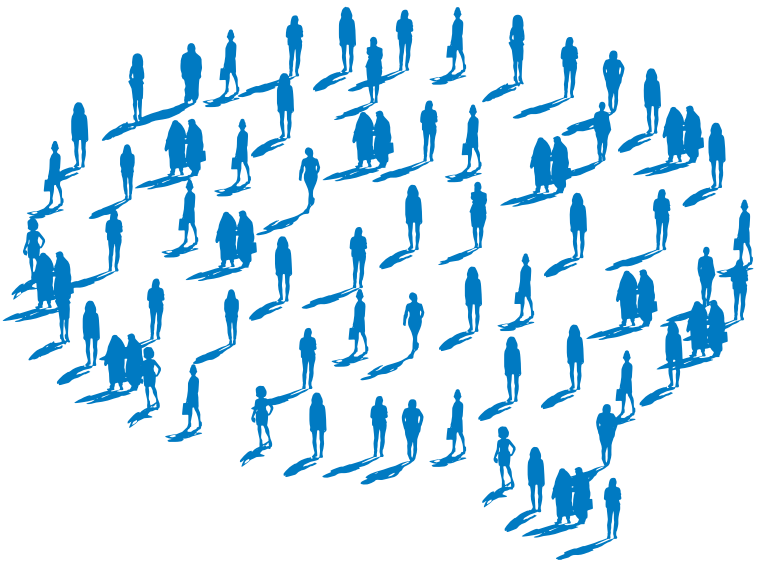

مراجع وقراءات مقترحة

Baban, F., Ilcan, S., & Rygiel, K. (2017). Syrian refugees in Turkey: Pathways to precarity, differential inclusion, and negotiated citizenship rights. Journal of Ethnic and Migration Studies, 43(1), 41–57.

Badael. (2015) Activism in Difficult Times: Civil Society Groups in Turkey. https://badael.org/wp-content/uploads/2015/01/Activism-in-Difficult-Times.-Civil-Society-Groups-in-Syria-2011-2014.pdf

Bélanger, Danièle & Saracoglu, Cenk. (2018). The governance of Syrian refugees in Turkey: The state-capital nexus and its discontents. Mediterranean Politics. 1-20. 10.1080/13629395.2018.1549785.

Biehl, K. (2015). Governing through Uncertainty: Experiences of Being a Refugee in Turkey as a Country for Temporary Asylum. Social Analysis: The International Journal of Social and Cultural Practice, 59(1), 57-75.

Danış, D., & Nazlı, D. (2018). A Faithful alliance between the civil society and the state: Actors and mechanisms of accommodating Syrian refugees in Istanbul. International Migration. in press. doi:10.1111/imig.12495

Dinçer, O., Federici, V., Ferris, E., Karaca, S., Kirişci, K., & Çarmıklı, E. (2013). Turkey and Syrian Refugees: The Limits of Hospitality (p. [v], Rep.). International Strategic Research Organization (USAK).

Erdogan, M. (2014). Syrians in Turkey: Social acceptance and integration research. Ankara: Hacettepe University, Migration and Politics Research Center.

Fırat G, Gerda Heck &Sabine Hess (2018): The Multilayered Migration Regime in Turkey: Contested Regionalization, Deceleration and Legal Precarization, Journal of Borderland Studies, DOI: 10.1080/08865655.2017.1344562

Göçmen, I. (2014) "Religion, politics and social assistance in Turkey: The rise of religiously motivated associations", Journal of European Social Policy, 24(1): 92–103.

İçduygu, A. (2015) "Syrian refugees in Turkey. The Long Road Ahead", Transatlantic Council on Migration, Migration Policy Institute, Brussels.

İçduygu, A. and D.B. Aksel (2013) I "Turkish Migration Policies: A Critical Historical Retrospective", Perceptions, 18(3): 167–190.

Icduygu, A., & Yükseker, D. (2012). Rethinking transit migration in Turkey: Reality and re-presentation in the creation of a migratory phenomenon. Popularion, Space and Place, 18(4), 441–456.

Kirisci, K. (2007). Turkey: A country of transition from emigration to immigration. Mediterranean Politics, 12(1), 91–97.

Kivilcim, Z. (2016). Legal violence against Syrian female refugees in Turkey. Feminist Legal Studies, 24(2), 193–214.

Memisoglu, F., & Asli, I. (2017). Syrian refugees in Turkey: Multifaceted challenges, diverse players and ambiguous policies. Mediterranean Politics, 22(3), 317–338.

Özden, S. (2013). Syrian Refugees in Turkey. MPC Research report. Retrieved July 2018 ,18, from https://www.migrationpolicycentre.eu/docs/MPC-RR- 05-2013.pdf

Rygiel, K., Baban, F., & Ilcan, S. (2016). The Syrian refugee crisis: The EU-Turkey 'deal' and temporary protection. Global Social Policy, 16(3), 315–320.

Sari, E., & Dincer, C. G. (2017). Toward a new asylum regime in Turkey? Journal for Critical Migration and Border Regime Studies, 3(2), 59–79.

Soykan, C. (2012) "The new draft law on foreigners and international protection in Turkey", Oxford Monitor of Forced Migration, 2(2): 38–47.

Yılmaz, V. (2018). The Emerging Welfare Mix for Syrian Refugees in Turkey: The Interplay between Humanitarian Assistance Programmes and the Turkish Welfare System. Journal of Social Policy. 1-19. 10.1017/S0047279418000806.

الممولون:

تعمل **مؤسسة (كفينا تل كفينا)** على دعم حقوق المرأة في أكثر من 20 بلداً تعاني من النزاعات في الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا وجنوب القوقاز، وذلك من خلال دعم أكثر من 110 منظمة شريكة محلية في جميع أنحاء العالم. يعمل شركاء (كفينا تل كفينا) على منع العنف القائم على الجندر، وعلى المشاركة المتساوية، والتمكين الاقتصادي، بالاضافة الى برامج المرأة والسلام والأمن. للمؤسسة مقرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأفريقيا وأوروبا وجنوب القوقاز.

المؤسسة الألمانية الدولية لتعليم الكبار هي مؤسسة للتعاون الدولي لـ (دي في في)، جمعية تعليم الكبار الألمانية. وهي شريك محترف في الحوار مع السكان المحليين، وتتعاون مع أكثر من 200 شريك من المجتمع المدني، والشركاء الحكوميين والأكاديميين في أكثر من 30 دولة في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا في مجموعة متنوعة من مجالات التركيز. ويشمل ذلك محو الأمية والتعليم الأساسي والتدريب المهني والتعلم العالمي والتعلم في إطار التبادل الثقافي، والتعليم البيئي والتنمية المستدامة، والهجرة والاندماج، والعمل في مجال اللاجئين، والتثقيف الصحي، ومنع نشوب النزاعات، والتوعية بالديمقراطية.

السفارة الهولندية في تركيا

تعتبر حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في جميع أنحاء العالم أحد ركائز السياسة الخارجية لمملكة هولندا. تدعم السفارة الهولندية في أنقرة والقنصلية العامة في اسطنبول المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق اللاجئين،

ترغب مؤسسة بدائل في الإعراب عن تقديرها وشكرها للصندوق العالمي للنساء ولرابطة النساء الدولية للسلام والحرية. إن تقديمهم للدعم الاساسي المستمر يساهم بشكل كبير في دعم واستمراؤ عمليات وأنشطة بدائل بما في ذلك هذا التقرير البحثي.

مؤسسة بدائل

تأسست بدائل في عام 2013 استجابة للحاجة الملحة لتعزيز دور وتمثيل مجموعات المجتمع المدني المحلية في سوريا. تتمثل مهمة بدائل في دعم بناء السلام على المستوى المحلي، والمبادرات الحقوقية كما والنشاط اللاعنفي، وذلك من خلال بناء القدرات والمناصرة والبحث. إن الالتزام الثابت بحقوق النساء والمساواة بين الجنسين جليّ في جميع أعمالنا، مما يعكس إيمان بدائل الراسخ بأن دعم النساء وتمكينهن يجب أن يكون مكوناً أساسياً في أي جهد يهدف لبناء سلام مستدام في سوريا.